الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

الكلية: الحقوق والعلوم السياسية

القسم: العلوم السياسية

مذكرة ماستر

التخصص: دراسات استراتيجية وامنية

بعنوان:

سياسات الترابط واستمرارية النزاع في ليبيا

من اعداد الطالبة: جاهمي امينة **اشراف الأستاذة: كنزة عشاشة**

امام لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب	الجامعة	الرتبة	الصفة
سليم حميداني	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
كنزة عشاشة	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	أستاذ مساعد ب	مشرفا ومقررا
وديع مخلوف	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	أستاذ مساعد ب	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

الكلية: الحقوق والعلوم السياسية

القسم: العلوم السياسية

مذكرة ماستر

التخصص: دراسات استراتيجية وامنية

بعنوان:

سياسات الترابط واستمرارية النزاع في ليبيا

من اعداد الطالبة: جاهمي امينة

اشراف الأستاذة: كنزة عشاشة

امام لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب	الجامعة	الرتبة	الصفة
سليم حميداني	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
كنزة عشاشة	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	أستاذ مساعد ب	مشرفا ومقررا
وديع مخلوف	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	أستاذ مساعد ب	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024

شكر وتقدير

ربي لك الشكر ولك الحمد ولك الثناء الحسن كما يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك لتوفيقك لنا في إتمام هذا العمل.

جزيل الشكر والعرفان إلى:

- الأستاذة: عشاشة كنزة التي تفضلت بالإشراف على هذا العمل وكانت لنا السند والعون والأخت والموجهة في كل خطوات هذه الرسالة.

- الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب العلم إلى الأساتذة الكرام : حميداني سليم، مخلوف وديع، وكل أساتذتنا الأعزاء بقسم العلوم السياسية بجامعة قالمة.

إلى زملائي وزميلاتي في القسم وأخص بالذكر رفيقتي سهام بوخامة والزميلة زهية شطيبي.

إلى كل من مد يد العون لي وساعدني في إتمام هذه الرسالة زملائي إلى كل زملائي في المكتب السيد/نورالدين شيخاوي وزميلاتي شعلال نادية، جديوي حياة، وإلى كل موظفي الدائرة إلى كل من يحب لي الخير.

إهداء

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذه الرسالة والتي أهديها إلى :

من قال فيهما الحق: ﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّي ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ الإسراء 24

إلى ريحانة الدنيا ونور عيني أمي حفظها الله وأدام لها الصحة والعافية، إلى الذي له فضل تربيتي وكان لي درع أمان وتحمل عني الحياة وأثر على نفسه من أجلي "أبي".

إلى زوجي الذي ساندني ووقف بجانبي وزرع في نفسي الطموح والمثابرة طيلة فترة الماستر حفظه الله وأدامه لي إلى فلذات كبدي قرة عيني بناتي: رؤية وماريا ورحيل وفقهم الله وسدد خطاهم انشاء الله.

إلى الروح الغالية التي فارقتنا حماتي أمي الثانية رحمها الله وأسكنها فسيح جناته.

إلى أختي عزيزتي ريمة وزوجها وأبنائها ساجد، مريم وميرال.

إلى أخي العزيز محمد وفقه الله وأطال في عمره.

إلى الملاك أخي ياسين بسمتي في الدنيا شفاه الله ورعاه.

إلى عائلة زوجي وتمنياتي لهم بدوام الصحة والعافية.

إلى كل من يحمل لي المحبة في قلبه.

آمـــنة

الملخص

الملخص:

تستهدف هذه الدراسة، تفسير العلاقة الترابطية بين استمرار النزاع الليبي وديناميكيات صراعات القوى الإقليمية والدولية، فمنذ 2011 انخرطت ليبيا في نزاع داخلي مسلح بدأت ارهاصاته الأولى على المستوى الداخلي كاحتجاجات داخلية نتيجة لتأثيرات "**انتفاضات الربيع العربي**"، وسرعان ما تحولت هذه الاحتجاجات إلى صراع مسلح عسكري بسبب اتخاذ النظام تدابير قمعية ضد المتظاهرين وتفضيل الخيار الأمني لمواجهة هذه الانتفاضات، ومع تنظيم الميليشيات المحلية وتسليحها للدفاع عن المظاهرات تأزم الوضع الأمني والسياسي والاجتماعي وازداد العنف بين الميليشيات والنظام.

وفي سنة 2014 اتجه النزاع الليبي بشكل متزايد ومتسارع للتحول نحو الحرب بالوكالة فقد تشابكت وتجاذبت فيه مصالح العديد من الفواعل المحلية التي انقسمت إلى معسكرين، المعسكر الأول: حكومة الوفاق الوطني التي تحظى بدعم كل من تركيا وقطر، وفي المقابل الجيش الوطني الليبي بقيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر بدعم من التحالف السعودي الاماراتي ومصر بالإضافة إلى دعم كل من روسيا وفرنسا، هذه السياسات الترابطية غلبت عليها الحسابات الجيوسياسية من أجل السيطرة على الموارد والسلطة، وهو ما أدى إلى بروز تحديّات أمنية جديدة صعبت من حلّ النزاع في ليبيا وبناء الدولة فيها كانتشار الأسلحة والجماعات الإرهابية وتصاعدت مستويات الهجرة غير.

الكلمات المفتاحية: النزاع الليبي، سياسات الترابط، حكومة الوفاق، الجيش الوطني الليبي، حفتر.

Abstract:

This study aims to interpret the interconnected relationship between the ongoing Libyan conflict and the dynamics of regional and international power struggles. Since 2011, Libya has been engulfed in an internal armed conflict that initially began as domestic protests in response to the impacts of the Arab Spring uprisings. These protests quickly escalated into a military conflict due to the regime's repressive measures against protesters and its preference for a security approach to confront the uprisings. With the organization and arming of local militias to defend the protests, the security, political, and social situation deteriorated, leading to increased violence between militias and the regime.

By 2014, the Libyan conflict increasingly and rapidly shifted towards proxy war dynamics, as the interests of various local actors became entangled and conflicted. These actors split into two main camps: the Government of National Accord, supported by Turkey and Qatar, and the Libyan National Army led by retired General Khalifa Haftar, supported by a Saudi-Emirati-Egyptian coalition, as well as Russia and France. These interlinked policies were dominated by geopolitical calculations aimed at controlling resources and power, leading to new security challenges that complicated conflict resolution and state-building in Libya, such as the proliferation of weapons, terrorist groups, and increased levels of migration.

Keywords: Libyan conflict, interlinking policies, Government of National Accord, Libyan National Army, Haftar.

خطة الدراسة

خطة الدراسة

مقدمـــة

الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية

المطلب الأول: مفهوم النزاع

المطلب الثاني: مفهوم الدولة الفاشلة

المطلب الثالث: تحديد مبدأ مسؤولية الحماية

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول: النظرية الواقعية

المطلب الثاني: نظرية السلام الديمقراطي

المبحث الثالث: طبيعة النزاع في ليبيا

المطلب الأول: السياق العام للنزاع الليبي

المطلب الثاني: الموقف الإقليمي والدولي من النزاع الليبي

الفصل الثاني: تعقد علاقة الفواعل المنخرطة في النزاع الليبي وتداعياتها على حل النزاع

المبحث الأول: طبيعة الفواعل المنخرطة في النزاع

المطلب الأول: الفواعل المحلية – الداخلية –المنخرطة في النزاع الليبي

المطلب الثاني: الفواعل الإقليمية المنخرطة في النزاع الليبي

المطلب الثالث: الفواعل الدولية المنخرطة في النزاع الليبي

المبحث الثاني: تداعيات تدخل الفواعل الخارجية على النزاع وبناء الدولة في ليبيا.

المطلب الأول: عدم الاستقرار الأمني الليبي

المطلب الثاني : انتشار الأسلحة والجماعات الإرهابية

المطلب الثالث: انتشار الهجرة غير الشرعية

الفصل الثالث: حالة النزاع في ليبيا – دراسة استشرافية –

المبحث الأول: السيناريو الإصلاحي (التفاؤلي)

المطلب الأول: تعريف السيناريو الإصلاحي

المطلب الثاني: حل النزاع سلميا في ليبيا

المبحث الثاني: السيناريو الخطي (الاتجاهي)

المطلب الأول: تعريف السيناريو الخطي

المطلب الثاني: استمرارية الوضع القائم في ليبيا

المبحث الثالث: السيناريو التشاؤمي- الراديكالي - التحولي –

المطلب الأول: تعريف السيناريو التشاؤمي- الراديكالي -

المطلب الثاني: سيناريو تفكيك وتقسيم ليبيا

خاتمـــــة

مقدمة

مقدمـة

شهدت المنطقة العربية في العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرين حراكا شعبيا في كل من تونس، سوريا، اليمن ومصر حمل شعارات ومطالب لتحقيق دولة الحق والقانون والمناداة بالإصلاحات السياسية لينتهي بإسقاط الأنظمة فيها، على هذه الخلفية، تظاهر الليبيون في طرابلس وتفجرت موجة من الاحتجاجات الشعبية مطالبين بإعادة توزيع السلطة والثروة والتحول من نظام استبدادي تسلطي إلى دولة ديمقراطية تتحقق فيها العدالة الاجتماعية وتحترم فيها حقوق الإنسان، إلا انه سرعان ما تحولت هذه الاحتجاجات الى نزاع أهلي في أعقاب صدام بين النظام والمتظاهرين ليصل لحد المواجهة المسلحة.

إنّ طبيعة النزاع في ليبيا تندرج ضمن ما يُعرف بتعبير ادوارد رايس "**بالحروب من النوع الثالث**"، فبعدَ أزيد من عقد عن اغتيال معمر القذافي وسقوط نظامه سنة 2011، لاتزال ليبيا تعيش حالة اللاأمن وعدم الاستقرار، مع ضُعف مؤسسات الدولة وهشاشتها.

في ذات الإطار، فإنّ استمرار النزاع يُرجعه الكثير من الباحثين إلى كثرة " الفواعل الأجنبية" المُتدخلة في ليبيا وتضارب مصالحهم في المنطقة، حيث حوّل هذا التدخل دولة ليبيا إلى مسرحٍ للتنافس الاقليمي والدولي لاسيما حول مواردها وثرواتها الطبيعية أو حول الحكم والسلطة، ما أدى إلى بروز تحديّات جديدة صعبت من حلّ النزاع وبناء الدولة فيها، كانتشار الأسلحة والجماعات الارهابية التي وجدت من المنطقة بيئة مُحفزة لممارسة أنشطتها الإرهابية والإجرامية، بالإضافة إلى تداعيات الهجرة غير الشرعية وأثر ذلك على الأمن في ليبيا.

من جهة أخرى، ارتبطت الفواعل المحلية – المُؤثرة – بعلاقات مع الفواعل الأجنبية سواء بصفة مباشر أو غير مباشرة، وهذا له دور في حل أو استمرار النزاع في ليبيا.

ضِمن ذات السياق، فإنّ هذه الدراسة جاءت لتبحث في سياسات الترابط بين الفواعل ودور ذلك في استمرارية النزاع في ليبيا.

1- أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من حيث أنها تعالج إحدى أهم المسائل الراهنة المرتبطة بالأمن والسلم الدوليين، وعموما يمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى أهمية علمية وأهمية عملية:

أ- **الأهمية العلمية:** تكمن في تقديم رؤية شاملة عن طبيعة ومسار النزاع الليبي باعتباره من النزاعات الحديثة على الساحة الدولية والتي لها أثار عديدة على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي، وتزداد الأهمية العلمية لهذه الدراسة فيما يلي:

- فهم السياق العام للنزاع في ليبيا.
- البحث عن دور العامل الخارجي في النزاع الليبي وتوجيه مساره، واخراجه من طابعه المحلي إلى الإقليمي والدولي.
- توضيح وشرح دوافع الأطراف الأجنبية للاستثمار في النزاع الليبي، مع فهم الكيفية التي تسهل بها هذه الدول حرب الجماعات الليبية وتصعد الصراع، من خلال التركيز على جوانب عديدة كالدعم العسكري والمالي وإفساد عمليات السلام.

ب- الأهمية العملية: إلى جانب الأهمية العلمية فإن هذا الموضوع يضطلع بأهمية عملية بالغة، تتمثل في محاولة رصد تأثير العلاقات الترابطية بين الفواعل الداخلية والخارجية على واقع النزاع في ليبيا واستمراريته.

2- مبررات اختيار الموضوع: وهي نوعان، أسباب موضوعية تدخل في إطار طبيعة الموضوع وأهميته، وأخرى ذاتية ذاتية تتعلق بالباحث في حد ذاته.

أ- **مبررات ذاتية:** تتمثل المبررات الذاتية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع على وجه الخصوص في:

- الرغبة الشخصية لمحاولة فهم طبيعة النزاع الليبي ومدى ارتباطه بديناميكيات صراع القوى الإقليمية والدولية.
- حداثة الموضوع وأهميته وتميزه بالحيوية التي تستدعي البحث فيه من جهة وإثراء المكتبة الأكاديمية.

ب- مبررات موضوعية:

هناك جملة من المبررات الموضوعية التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع نذكر منها:

- طبيعة التخصص وهو الدراسات الأمنية والذي يندرج ضمنه هذا البحث.
- ارتباط الموضوع بطبيعة الوضع في منطقة شمال إفريقيا وما عرفته من اضطرابات ونزاعات داخلية خاصة بعد موجة الربيع العربي التي مست الكثير من هذه الدّول على رأسها ليبيا.
- الكشف عن طبيعة العلاقة بين الفصائل الليبية والأطراف الخارجية وتداعياتها على حل النزاع وبناء الدولة في ليبيا.
- محاولة طرح بعض السيناريوهات التي بإمكانها إعطاء رؤية استشرافية لمستقبل الوضع في ليبيا.

3- أهداف الدراسة: تتمثل أهمّ أهداف الدّراسة فيما يلي:

- بيان أهمية النزاع الليبي كقضية مركزية للمجتمع الدولي في الوقت الراهن.
- التعرف على سلوك وطبيعة المواقف التي تبديها الأطراف الخارجية من النزاع الليبي.
- فهم كيف تساهم ديناميكيات القوى الإقليمية والدولية في تأجيج واستمرار النزاع في ليبيا.
- طرح أهمّ السيناريوهات المحتملة والمتوقعة للوضع في ليبيا.

4- مجال الدراسة: وتضمن الدّراسة كلا من:

أ- المجال المعرفي: تنتمي هذه الدراسة إلى حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية وبالتحديد مجال الدراسات الأمنية التي تهتم بدراسة وتحليل النزاعات الدولية، حيث ركزت هذه الدراسة على تحديد أهم العوامل التي ساعدت على استمرار النزاع في ليبيا وتداعياته، بالإضافة إلى تقديم صورة واضحة عن أهم السيناريوهات المتوقعة مع عرض أهمّ النتائج المحتملة لكل سيناريو.

ب- المجال المكاني: شملت هذه الدراسة دولة ليبيا التي تعتبر بحكم موقعها الاستراتيجي وما تمتلكه من موارد طاقوية هامة محط أنظار وتنافس القوى الإقليمية والدّولية.

ج- المجال الزمني: تتمثل حدود الدراسة البحثية من الناحية الزمنية في دراسة سياسات الروابط واستمرارية النزاع في ليبيا منذ سقوط نظام معمر القذافي سنة 2011 إلى يومنا هذا.

5- إشكالية الدراسة:

إن ما تشهده ليبيا من فشل دولاتي نتيجة الانقسامات السياسية بين المجموعات الوطنية بداخلها أدى إلى عجزها عن تشكيل حكومة توافقية وجيش موحد، وفتح المجال أمام هذه المجموعات لتشكيل تحالفات وعلاقات مع أطراف أجنبية ساهمت بشكل فعال في استمرار النزاع بدلا من حله، ومن خلال دراسة طبيعة العلاقات بين الفواعل المنخرطة في النزاع الليبي وبيان تأثيرها، قمنا بطرح الإشكالية الآتية:

كيف تؤثر سياسات الترابط في استمرار النزاع في ليبيا؟

انطلاقا من المشكلة الرئيسية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو دور الأطراف المحلية والخارجية المنخرطة في النزاع الليبي ؟
- كيف ساهم الفراغ الأمني وانتشار الفوضى بعد سقوط نظام معمر القذافي في تعزيز تدخل الفواعل الاقليمية والدولية في ليبيا؟
- ماهي تأثيرات وتداعيات تدخل الفواعل الخارجية على النزاع في ليبيا؟

6- فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة تم اختبار الفرضيات العلمية التالية:

- كلما زاد عدد الفواعل المنخرطة في النزاع الليبي كلما أدى ذلك إلى استمراريته وزيادة حدته.
- إن طبيعة العلاقات بين الفواعل الداخلية والخارجية تساهم في تصعيد النزاع وتأجيجه.

7- مناهج الدراسة: استدعت طبيعة الموضوع استعمال مجموعة من المناهج وهي:

أ- منهج دراسة حالة Case study method: حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية اعتمدنا على منهج دراسة حالة وذلك بالتركيز على حالة ليبيا، بتسليط الضوء على النزاع الواقع فيها وطبيعة العلاقات بين فواعلها، والتداعيات الناتجة عن ذلك.

ب- المنهج الوصفي Descriptive method: تعاملت الدراسة مع وصف وتحليل النزاع في ليبيا، حيث يعتبر المنهج الوصفي هو أحد المناهج المهمة في الدراسات والبحوث العلمية، فهو يساهم في التعرف على ظاهرة موضوع الدراسة ووضعها في إطارها الصحيح وتفسير جميع الظروف المحيطة بها، فتم الاعتماد على هذا المنهج من خلال تقديم وصف دقيق لطبيعة ومسار النزاع في ليبيا.

ج- المنهج التاريخي Historical method: هو المنهج الذي يتم توظيفه في سرد الوقائع التاريخية، وترتيبها ترتيبا كرونولوجيا يساهم في تحليل الواقع والمتوقع، حيث قمنا بتوظيف هذا المنهج من خلال رصد تطورات النزاع الليبي منذ انهيار النظام الليبي سنة 2011 مع التركيز على أسبابه ومحاولة فهمه بناء على مجريات الماضي.

8- أدبيات الدراسة :

تناولت العديد من الدراسات موضوع النزاع في ليبيا الذي تعتبر من أهم القضايا المطروحة في العلاقات الدولية، ومن أهم هذه الدراسات:

أ- أطروحة دكتوراه للباحثة "**بن بتقة نور الهدى**" المعنونة بـ: "**إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط معمر القذافي 2012-2016**"، المناقشة كانت سنة 2017 بجامعة الجزائر 03 بقسم الدراسات الدولية، جاءت هذه الدراسة لتحليل البيئة الداخلية للمجتمع الليبي من خلال التطرق إلى تعطيل المسار الديمقراطي في ظل التدخلات الخارجية والتي أدت بها إلى معضلة الفشل الدولاتي، حيث تناولت الباحثة السياق التاريخي لنظام معمر القذافي قبل وأثناء الثورة وصولا إلى سنة 2016، كما ركزت الباحثة في دراستها أسباب فشل عمليات البناء المؤسساتي وتأثير الفواعل الداخلية والخارجية على عملية بناء الدولة.

ب- **الكتب :** دراسة الباحث "**أحمد قاسم وآخرون**" المعنونة بـ: "**ليبيا تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة**":الكتاب من إصدار المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات سنة 2022، تطرق من خلاله إلى انعكاسات الحرب الأهلية في ليبيا، ومدى تأثير القوى الإسلامية على البيئة الأمنية، كما تطرق لإشكالية التنافس الدولي لإعادة الإعمار وذلك من خلال الدفع إلى مزيد من الخراب.

كما تناول الباحث في القسم الثالث من الكتاب التدخلات الخارجية وكيفية مساهمتها في الإطاحة بالنظام وأهم جهود الوساطة الدولية في النزاع الليبي.

ج- **المقالات:** المقالة المعنونة بـ: "**الأزمة في ليبيا: الفاعلون والسيناريوهات المحتملة**": من المجلة الجزائرية للدراسات السياسية العدد01 سنة 2022 للباحث " **فاتح خننو**" تطرق من خلالها إلى تحليل طبيعة أدوار الفاعلين الإقليميين والدوليين وكذا أهم السيناريوهات المحتملة والمتوقعة لمستقبل النزاع الليبي.

9- صعوبات الدراسة:

إن كل بحث علمي لا يخلو من الصعوبات التي تواجه الباحث في تحصيل المعرفة العلمية والوصول إلى دراسة الموضوع دراسة أكاديمية ومدى تأثيرها على مسار البحث وقيمته، ومن أهم الصعوبات التي واجهت الباحثة:

- ندرة وقلة المراجع التي تحتوي على القدر الكافي من المعلومات التي تحتاجها في الدراسة، نظرا لحداثة الموضوع من الناحية الأكاديمية خاصة وأن الموضوع جديد يخضع لتغيرات سريعة وأحداث متسارعة وهذا راجع لتعدد وتشابك التفاعلات الداخلية والخارجية، وهو موضوع يتطلب التحليل والتفسير للوصول إلى النتائج.

- من أهم الصعوبات التي واجهت الباحثة أيضا هو ضيق الوقت نظرا لأهمية الموضوع الذي يحتاج إلى الدراسة العميقة.

10- تفصيل الدراسة: لقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول بحثية وهي كالآتي:

- **الفصل الأول:** المعنون بالإطار المفاهيمي والنظري للدراسة وذلك بتحديد بعض المفاهيم التي تخدم موضوع بحثنا، كضبط مفهوم النزاع وبعض المفاهيم المرتبطة به، ومفهوم الدولة الفاشلة باعتبار أن دولة ليبيا تظهر بها كل خصائص وسمات الدولة الفاشلة، بالإضافة إلى تحديد مفهوم مبدأ مسؤولية الحماية باعتباره أن استخدامه الأول كان في ليبيا، كما ركزنا في هذا الفصل على تحديد أبرز المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة النزاعات، ناهيك عن طبيعة النزاع في ليبيا.

- **الفصل الثاني:** المعنون بتعقد علاقة الفواعل المنخرطة في النزاع الليبي وتداعياته على حل النزاع تناولنا بالدراسة والتحليل طبيعة الفواعل المنخرطة في النزاع محلية – داخلية، إقليمية ودولية وسياستها الترابطية التي ساهمت في استمرارية النزاع في ليبيا، وذلك من خلال التنافس على استحواذ أكبر قدر ممكن من الثروات باختيار حليف استراتيجي محلي يضمن لها تحقيق المصلحة مقابل الدعم المالي والعسكري، كما تطرقنا إلى تداعيات تدخل هذه الفواعل على أمن واستقرار ليبيا من خلال انتشار الأسلحة والجماعات الإرهابية التي أدت إلى فوضى أمنية بالإضافة إلى انتشار الهجرة غير الشرعية التي كانت لها نتائج جد وخيمة على المجتمع الليبي.

- **الفصل الثالث:** قمنا في هذا الفصل بوضع تصور لأهم السيناريوهات المتوقعة لمستقبل النزاع الليبي، والتي من أهمها السيناريو الإصلاحي الذي يطرح الحل السلمي للنزاع الليبي، والسيناريو الخطي الذي يفترض استمرارية الوضع القائم في ليبيا على حاله، وأخيرا السيناريو التشاؤمي (الراديكالي) الذي يقترح تفكيك وتقسيم ليبيا.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

مثلت المنطقة العربية ومنذ بداية القرن الماضي مركزا للعديد من القضايا والأزمات، ومن أبرز هذه القضايا ما يسمى "بالربيع العربي" الذي تمثل بحراك مجتمعي شعبي على نحو واسع في مجموعة من الدول العربية حمل شعارات ومطالب لتحقيق العدالة والمناداة بإصلاحات سياسية لينتهي الأمر بإسقاط الأنظمة فيها، ضمن هذا السياق تعتبر ليبيا من بين الدول التي عرفت موجة من المظاهرات والاحتجاجات الشعبية أحدثت تحولات وتغيرات كبيرة في طبيعة الدولة الليبية حيث انزلقت تلك الأحداث إلى عنف ونزاع مسلح مازال لحد الساعة.

استنادا إلى ما سبق، قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى مقاربة مفاهيمية من خلال ضبط كل من مفهوم النزاع والدولة الفاشلة ومفهوم مبدأ مسؤولية الحماية تماشيا مع طبيعة الموضوع، أما في المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى النظريات المفسرة لظاهرة النزاع ولأسباب حدوثها في حين ركزنا في المبحث الثالث على طبيعة النزاع في ليبيا.

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية

إن طبيعة موضوع بحثنا تحتم علينا الوقوف على بعض المفاهيم والمصطلحات التي لها أهمية كبيرة في مجال دراستنا، حيث قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، حاولنا من خلالها الوقوف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنزاعات وعلاقتها الوثيقة بالدولة الفاشلة ومسؤولية الحماية.

المطلب الأول: مفهوم النزاع

إن ضبط مفهوم النزاع من الأمور من المعقدة نظرا لصعوبة حصر الظاهرة النزاعية وتداخل أبعادها، حيث قدم الدارسون العديد من التعاريف لهذا المفهوم ومن أهم التعاريف:

أولا: تعريف النزاع لغة

جاء معنى النزاع في "**قاموس العرب**" مشتق من كلمة نزع، نقول نزع الشيء ينزعه نزعا، فهو منزوع ونزيع، وانتزع فانتزع: اقتلع فاقتلع، والمنازعة: المجاذبة في الأعيان والمعاني، النزاعة والمنزعة والمنزعة: الخصومة ... والنزاعة والمنزعة، والمنزعة: الخصومة، والمنازعة في الخصومة: مجاذبة

الحجج فيما يتنازع فيه الخصمان، وقد نازعه منازعة ونزاعا: جاذبه في الخصومة، [1] وجاء معنى النزاع في قاموس الهدى مشتقا من نازع نزاعا ومنازعة، فنقول فلان نازع فلان في كذا: خاصمه وغالبه، وتنازع القوم: اختلفوا، وتنازع القوم الشيء: تجاذبوه.[2]

ثانيا: تعريف النزاع اصطلاحا

عموما يرى كثير من المفكرين أن هناك تصوريين للنزاع، الأول موضوعي والثاني ذاتي، فالتصور الموضوعي يعتبر النزاع بأنه حالة من التنافس تكون فيها مواقف الأطراف متعارضة، إذ يريد فيه كل طرف الاستحواذ على موقع يتعارض والمواقع التي تريد أن تستحوذها وتحتلها الأطراف الأخرى، أما التصور الذاتي فيعني إدراك الوضع الموضوعي إدراكا مشوها وخاطئا، لأنه ينطلق من الذاتية والخصوصية.[3]

لقد أدى ذلك إلى لجوء كل باحث لصياغة تعريف إجرائي يناسب موضوع بحثه ويتفق مع فرضياته حول النزاع فالمقصود بالنزاع حسب " **لويس كوسر" Louis Coser: " أنه تنافس على القيم وعلى القوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحديد أو تصفية أو إيذاء خصومهم**"[4].

أما **الموسوعة السياسية** فتعرف النزاع على أنه: "**تنافس أو صدام بين اثنين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين، يحاول فيه كل طرف تحقيق أغراضه وأهدافه ومصالحه، ومنع الطرف الأخر من تحقيق ذلك بوسائل وطرق مختلفة**" [5]، نلاحظ من خلال تعريف الموسوعة بأن النزاع هو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر أو هو تصادم وتعارض اتجاهات مختلفة مما يدفع بالأطراف

---

[1]– جمال الدين أبي الفضل محمد بن أكرم وابن منظور، قاموس لسان العرب (بيروت، دار صادر، 2003)، ص ص 149-352 .

[2] – ابراهيم قلاني، قاموس الهدى (الجزائر ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، د س.ن)، ص 5 .

[3] – حسين قادري، النزاعات الدولية دراسة وتحليل (الجزائر: دار منشورات خير جليس، 2007): 11.

[4] – جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي (الكويت: فاطمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985): 140.

[5] – محمد سمير عياد (محاضرات في مقياس تحليل النزاعات الدولية، ألقيت على طلبة سنة ثالثة تخصص علاقات دولية، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2018): 2.

المعنية مباشرة إلى محاولة تغيير الوضع وعدم القبول به، حيث يكمن النزاع في عملية التفاعل بين طرفين اثنين على الأقل.

كما يعرف "**توماس تسيلينغ**" **Tomas Schelling** النزاع على أنه "**مواجهة يسعى كل طرف أثنائها جاهدا لتحقيق الربح، عندئذ يوصف سلوك الخصم بواسطة البحث عن قواعد تسمح لهم بضمان أفضل نجاح**"[1].

يعتبر "**جون بورتون**" **John Burton**" **أن النزاع يدور حول اختلافات موضوعية من أجل المصالح ويمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية، وهي التعاون على أساس وظيفي من استغلال الموارد المتنازع عليها**". والنزاع عند "**جوزيف فرانكل**" **Joseph Frankel** "**هو موقعا ناجما عن الاختلافات في الأهداف والمصالح القومية**". [2]

أما "**غالتونغ**" **Galtung** فينظر إلى النزاع على أنه مثلث يضم ثلاثة مفاهيم أساسية: تناقض، مواقف، سلوك، بحيث يشير التناقض إلى حالة النزاع الكامنة التي تتضمن عدم التوافق الحقيقي أو المتصور حول الأهداف والمصالح بين الأطراف، كما يتضمن النزاع الكامن وجهات نظر الأطراف، والتصورات الخاطئة عن بعضها البعض، والتي يمكن أن تكون سلبية أو ايجابية لكن الأطراف في النزاعات العنيفة تميل لوضع الصور النمطية المهينة للآخر، وغالبا ما تتأثر المواقف بالعواطف مثل الخوف والغضب، والكراهية أما الموقف فيتضمن الشعور والانفعالية، الاعتقاد المعرفي، الإرادة، العزم، أما السلوك فيشمل التعاون والإكراه مما يدل على التوفيق أو العداء، وفي النزاع العنيف يتميز السلوك بالهجمات المدمرة للأطراف ضد بعضها البعض. ويعتبر "**غالتونغ**" **Galtung** أن النزاع المتكامل هو الذي يضم المكونات الثلاثة التي تؤثر في بعضها البعض بدء بالتناقض فالمواقف، نهاية عند السلوك، وهذا ما يعبر عن حالة النزاع الديناميكية[3].

---

[1] – محمد نور البصراني،" النزاعات الداخلية ومسارات إعادة الإعمار في الدول العربية"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد04 (2019): 6.

[2] – نفس المرجع، 10

[3] – عبد السلام جحيش وسليمان أبكر محمد، دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية: دراسة حالة إقليم دارفور2003– 2014 (ألمانيا: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018): 09.

يستخدم أيضا مصطلح النزاع للإشارة إلى: حالة تكون فيها مجموعة معينة من الأفراد سواء كانت قبيلة أو عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، تنخرط في اختلافات وتعارضات واعية مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لان كل من هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متباينة ومتناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك "[1]. من خلال هذا التعريف نلاحظ أن النزاع يرتبط بمجموعة من الأهداف والمصالح التي تكون متناقضة بين الطرفان، فكل طرف يسعى إلى تحقيق أهدافه التي تتناقض مع أهداف الطرف الآخر فيحدث تعارض فينتج لنا سلوكا عنيفا، ونجده بين الجماعات داخل الدولة أو بين الدول التي ليس بإمكانها التنازل عن مصالحها الوطنية.

بشكل عام، وعلى ضوء ما سبق يمكن أن نقدم تعريفا إجرائيا للنزاع، بأنه ذلك التفاعل الناتج عن المواجهة والصدام بين الكيانات المختلفة (شخصين أو مجموعة أشخاص أو دواتين أو مجوعة دول) بسبب الاختلاف في الادراكات والمصالح والأهداف حول القيم المادية والمعنوية كالموارد الطبيعية أو الهوية..... الخ، وبالتالي فهو تصادم أو عدم الاتفاق حول أهداف الأطراف، ويكون عن وعي هذه الأطراف وادراكاتهم وعدم الانسجام والتوافق بينهم.

ثالثا: النزاع والمفاهيم المرتبطة به

أن مفهوم النزاع يعتبر من بين المفاهيم التي لم تحظى بالإجماع على تقديم مفهوم موحد، حيث يتم خلطه مع مصطلحات ومفاهيم مختلفة، فمحاولة فهم النزاع بشكل دقيق يحتم علينا التطرق إلى هذه المصطلحات التي تتقاطع مع هذا الأخير (النزاع) ونصب في سياق هذا الموضوع كالأتي:

1- **الصراع:** إن أول تحدي يواجه الباحثين فيما يخص التمييز بين النزاع والصراع هو إشكالية ترجمة مفهوم **conflit** بالفرنسية أو **conflict** بالإنجليزية إلى اللغة العربية، إذ أن استعمال مفهوم النزاع أو مفهوم الصراع للتعبير عن التفاعلات السلبية بين الدول لا يبرز إلاّ في الدراسات العربية، حيث يتم الخلط المفهومين في الكتابات السياسية[2].

يختلف تعريف الصراع من باحث إلى أخر كل حسب ميدان تخصصه، فالباحث الاجتماعي يعرفه كظاهرة اجتماعية، أما الباحث النفسي يرجعه للأسباب النفسية لنشوب الصراع...إلخ،

[1] – جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سابق، 140.

[2] – أسمهان سعداني، منهج الحل التفاعلي في حل النزاعات الدولية –دراسة نظرية– (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والاقتصادية، ط 1،2018): 1.

ضمن هذا السياق عرف عالم الاجتماع" **لويس كوزر**" **LUIS COUSER** الصراع على أنه " **تنافس على القيم أو على الموارد بين جماعات يكون الهدف فيه تحييد أو تصفية أو التخلص من المنافسين عن طريق السيطرة على القيم المرغوبة أو الموارد**"[1]، مـن خلال التعريف يتضـح لنا بأن الصـراع هو الصـدام أو الدخول في الخلاف أو المواجهـة بين طرفيـن أو أكثر بسبب مصالح غير متوافقة بينهم، ويتبين ذلك من خلال الأفعال والتصرفات.

أما دائرة **المعارف الأمريكية** فتعرف الصراع على أنه " **حالة من عدم الارتياح والضغط النفسي الناتج عن التعارض وعدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثـر من رغبـات الـفرد أو حاجتـه" أو هـو " نوع من التفاعل يتسم بالمواجهة العدائية، سواء كانت عن طريق تصادم المصالح والأفكار والسياسات**"[2]، أو هو وضع تنافسي تكون الأطراف المعنية فيه واعية بما سيحدث وما يترتب عن هذا الوضع من الاحتمالات مستقبلا[3]. وفي تعريف أخر فإن مفهوم الصـراع يتميـز بالمباشرة والبساطة حيث يوصـف الصراع بأنـه عمليـة تنافسية لظاهـرة ما، أو احتمال التنافس بين أطرافه"، وهنا تتضح أهمية التمييز بين أنواع المنافسة والصراع، عموما: إن مفهوم الصراع ينظر إليه باعتباره ظاهرة ديناميكية في الأدبيات السياسية المتخصصة، فالمفهوم يقترح وضعا أو موقفا تنافسيا معينا يكون كل المتفاعلين فيه يعلم بعدم التوافق والتجانس في المواقف المستقبلية المحتملة، هذا من جانب، كما يكون كل منهم مضطرا أيضا لاتخاذ موقف متعارض وغير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الأخر[4]. وقد عرفه أيضا الدكتور "**عباس العماري** "على أنه " **ذلك التفاعل الناجم على المواجهة والصدام بين المصالح والمعتقدات السياسية والبرامج، وغير ذلك من الكيانات المتنازعة**" وهو الاتجاه الأكثر ديناميكية وبروزا في العلاقات الدولية في مقابل الاتجاه الأخر المتمثل في

---

[1] – حسام الدين فياض، "نظرية الصراع الاجتماعي الايجابي عند لويس كوزر – قراءة تحليلية –نقدية–" (2023)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/05 على الساعة: 23.00 سا عبر الرابط : https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=794655

[2] – إسلام منير محمد المصلحي، عبد الرحمان محمد عبد السميع، "التعريف بالصراع الدولي، ملامحه، وأسباب إدارته"، المركز الديمقراطي العربي (2021)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/04/28، على الساعة :21.25 سا على الرابط: https://www.democraticac.de/?p=72099

[3] – فتحي شهاب الدين، "المصطلحات السياسية والاقتصادية "، مؤسسة اقرأ للتوزيع والنشر والترجمة (2011): 105.

[4] – اسلام منير محمد المصلحي، عبد الرحمان محمد عبد السميع، مرجع سابق.

التعاون الدولي[1]، ويمكن من خلال التعريفات لظاهرة الصراع استخلاص مجموعة من الخصائص:[2]

- ✓ ضرورة وجود طرفان على الأقل متشابكان أو مشتركان في هذا التفاعل من الصراع.
- ✓ الطرفان لابد أن يشتركا في تصرفات أفعال متعارضة ومتباينة مع بعضها البعض.
- ✓ لابد أن تكون تصرفات أو سلوك الأطراف المتصارعة إرغامي أي تهدف إلى إلحاق الضرر أو تدمير أو إيقاع الأطراف الأخرى، أو تحقيق السيطرة على الأطراف الأخرى واكتساب واحتلال وضع أفضل بكثير مما كان عليه الأمر في بداية الصراع، كل هذا لابد أن يكون موجها ضد الخصوم في عملية الصراع.
- ✓ يجب أن تكون التفاعلات المضادة أو المتصارعة علنية تطبع عليها الصرامة أو الوضوح حتى يتمكن الملاحظين المحايدين اكتشاف هذه التفاعلات. بسهولة.
- ✓ تحطيم الخصوم والتفوق عليهم مع الاستفادة من الموارد النادرة إن وجدت يعتبر الهدف الأساسي من دخول الدولة في صراعها مع الأخر وهذا من أجل الحصول على المكانة المرموقة في النسق الدولي ودعم قوتها.
- ✓ التعبير عن الإدراكات والمواقف المتضاربة والتي تظهر من خلال سلوكيات الدول هي تمثل مواقف مولدة الاختلافات، مثل تباين القيم المصالح، والمشاعر والإدراكات المؤدية للصراع، مثل التنافر، والعدوانية، ونزوع هذه الظاهرة نحو العنف والنزاع.

2- **التوتر:** يختلف التوتر عن النزاع في كون أن الأخير يشير إلى حالة من العداء وتخوف وشكوك وتصور لا تؤدى مرحليا على الأقل إلى اللجوء إلى الحرب، فهو يبقى في هذا المجال دون أن يتعداه إلى ما يسمى حربا ليشمل جهودا متبادلة من الأطراف ذات العلاقة للتأثير على بعضهم البعض، ويشمل أيضا تعارضا فعليا وصريحا بين الأطراف، فالتوتر مرحلة سابقة على النزاع وغالبا ما تتطور إلى نزاع دولي، فالتوتر هو عبارة عن اختلاف الرؤى والتصورات اتجاه

[1] – رشدي العماري، "إدارة الأزمات في عالم متغير"، مركز الأهرامات للترجمة والنشر (1993): 16

[2] – خليل أبو كرش، "نظرية الصراع الدولي "غزة 2014 " المركز الديمقراطي العربي (2017)، تم الاطلاع بتاريخ 2024/04/14، على الساعة: 22.01 سا، عبر الرابط: https://democraticac.de/?p=51259

قضايـا أو مواقف أو حالات دولية، وهو ذلك القلق النفسي الذي يسود بين الطرفين أو أكثر، وقد ينشأ أيضا نتيجة للأسباب التي تهدد السلام وتنذر باندلاع حرب إقليمية أو محلية، فهو يعبر عن مواقف نزاعيه لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء إلى القوة، فالتوتر يشير إلى حالة من الشك وعدم الثقة بين دولتين أو أكثر، وقد يكون التوتر في مرحلة سابقة وسببا لنشوب النزاعـات والأزمات الدولية أوقد يكون نتيجة لهذه النزاعات، حيث من الممكن أن يتطور التوتر ويتصاعد ليصل إلى حدة تتحول معه الأزمة إلى صراع.[1]

وبالتالي يمكن القول بأن السلوك النزاعي تكون مرحلته الأولى هي التوتر، حيث نجد أن صناع القرار ينتابهم الشك والريبة اتجاه سلوك الآخرين، مما يجعل تصرفاتهم مستفزة للدول الأخرى، لتحـدث بذلك شرخـا في العلاقات بيـن طرفـي الموقف أو الحالة.

ومن أهم أسباب التوتر الدولي نذكر ما يلي على سبيل المثال لا الحصر[2]:

1- قتل رئيس دولة كبرى أو رئيس حكومتها.

2- توجيه تهديد من دولة كبرى إلى دولة أخرى يتضمن التلويح بالحرب.

3- حشد الجيوش على الحدود.

4- الاعتداء على إحدى الدول.

5- تحويل أساطيل الدول كبرى نحو جهة معينة.

6- خرق إحدى معاهدات السلام والأمن المتبادل.

7- حدوث انقلاب في دولة مهمة يغير من موازين القوى العالمية

8- اكتشاف معدات حربية أشد فتكا من شأنها تهدد الأمن والسلم الدوليين.

[1] – جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سابق، 140.

[2] – موسى بن قاصير،" البعد الديمغرافي في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي "(رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008): 17.

3- الأزمة: من الصعب تحديد مفهوم شامل ودقيق لمصطلح الأزمة خاصة بعد اتساع مجالات استعماله في مختلف صور العلاقات الإنسانية، حيث يصعب التمييز بينه وبين المفاهيم القريبة منه، لذلك نحاول تقديم مفهوم الأزمة فحسب، "**والتر ريموند**" **Wallter Raymond** يعرف الأزمة باعتبارها "**حدوث خلل جسيم في العلاقات بين الدول ذات السيادة بسبب عجزها عن حل نزاع قائم بينها** " في حين يرى"**كينيث بولدينج**" "**Kenneth Boulding** أنها نقطة تحول في العلاقات الدولية".[1]

فقد تعددت تعاريف الأزمة بتعدد أراء الباحثين والمدارس الفكرية والنفسية والاجتماعية والسياسية، حيث وصفها الكاتب السياسي "**أوران يونغ**" **Oran Young** بأنها " **تداع سريع للأحداث يؤدي إلى تنشيط عناصر عدم الاستقرار في النظام الدولي أو في نسقه الفرعي على نحو غير مألوف بشكل يزيد من احتمالات اللجوء إلى العنف**".[2]

وتشير "**كورال بيل** " **Coral Bell** في كتابها اتفاقيات الأزمة بأنها: "**ارتفاع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغير طبيعة العلاقات الدولية بين الدول**"[3].

نلاحظ من خلال هذه التعاريف أن الأزمة تعبر عن حالة من عدم الاستقرار الفجائية التي تؤثر على النظام الدولي، تحدث في غالب الأحيان بشكل مفاجئ قد تؤدي إلى النزاعات ولكن ليس بالضرورة كل الأزمات قد تؤدي إلى النزاعات، ويصعب مواجهتها بسبب ضيق الوقت.

لقد ركز الباحثون على عدد من الخصائص في تحديدهم لمفهوم الأزمة التي تخصها وتميزها عن غيرها من الصور التي توصف بها العلاقات النزاعية بين الدول ومن بين هذه الخصائص:[4]

---

[1] – مالك محسن العيساوي، الحروب بالوكالة : إدارة الأزمة الدولية في الإستراتيجية الأمريكية (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2014): 21.

[2] – هشام خلوق، "مفهوم الأزمات الدولية وأثارها"، مجلة الرائد في الدراسات السياسية 13 (2020): 21.

[3] – رانيا زغبيب وسليمة جودي، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية والمالية" (مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضرة بسكرة، 2021): 27.

[4] – عليوة السيد، إدارة الأزمات والكوارث –حلول عملية، أساليب وقائية–(القاهرة: مركز القرار للإستشارات، 1997):6.

- ✓ الأزمة تكون غير متوقعة فهي تتميز بعنصر المفاجأة.
- ✓ تداخل وتشابك وتعقد في أسباب وعناصر الأزمة، وتتميز أيضا بتعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها وتعارض مصالحها.
- ✓ نقص المعلومة وعدم دقتها.
- ✓ ضيق وقصر الوقت المتاح لمواجهة الأزمة.

إذن الأزمة هي تحول فجائي في السلوك المعتاد قد ينشب عنها موقف فجائي يؤدي إلى تهديد مباشر للقيم والمصالح الأساسية للدولة المعنية أو للأطراف، مما يستوجب الإسراع في اتخاذ القرارات المناسبة في حدود الوقت الضيق المتاح لتجنب أي دخول في حرب أو الصدام العسكري.[1]

4- **الحرب:** توجد تعريفات كثيرة للحرب في العلوم السياسية والقانون الدولي، واختلفت تبعا لدوافعه وأحجامها والزمن الذي تستغرقه والنتائج التي تخلفها، لأن الحرب في كل الأحوال تعد انتقال من حالة السلم إلى حالة متناقضة تماما وهي حالة النزاع عنيف.

الحرب هي صراع يتضمن استخداما منظما للأسلحة والقوة البدنية من قبل الدول أو المجموعات الكبرى الأخرى، لها أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، حيث يمكن من خلالها للفرق المتحاربة احتلال أراضي التي تستطيع ربحها أو خسارتها، فلكل حرب قيادتها قد يكون شخص أو مؤسسة أو منظمة ويمكن أن تشمل استخدام الجيوش والأسلحة التقليدية وغير التقليدية، كما يمكن أن تستسلم أو تنهار بانهيار قواتها فتكون نهاية الحرب. إذن الحرب هي عبارة عن سلسلة من الهجمات والحملات العسكرية التي تشنها القوات المتحاربة تتضمن نزاعا حول السيادة أو الأراضي أو المصادر الطبيعية أو الدين أو الايدولوجيا.[2]

يعرف " **كلاوز فيتز" Clausewich**" الحرب على أنها "**عمل من أعمال العنف يهدف إلى إرغام الخصم على تنفيذ إرادتنا... إن الحرب لا تخص ميدان العلوم أو الفنون، ولكنها تخص الوجود الاجتماعي،**

[1] – حسين قادري، "النزاعات الدولية: دراسة وتحليل (الجزائر: منشورات خير جليس، د. س. ن): 28.

[2] – "الحرب: أسبابها.. أنواعها.. أثارها"، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2024/04/28، على الساعة: 23.14 سا، عبر الرابط: http://www.siironline.org/alabwab/derasat%2801%29/438.htm

إنها نزاع بين المصالح الكبرى يسويه الدم، وبهذا فقد تختلف عن النزاعات الأخرى"[1]. ويرى "**ريمون أرون "Raymond Aron" أن الحرب هي الأساليب العنيفة للتنافس بين الوحدات السياسية".**[2]

كما يرى "**غاستون" Gaston** بأن "**الحرب هي صراع مسلح ودموي بين جماعات منظمة** " ويشير أن "**الحرب هي صورة من صور العنف... وتتميز بكونها دامية، إذ أنه عندما لا تؤدي الحرب إلى تدمير حيوات بشرية لا تعد وأن تكون صراع أو تبادل تهديدات".**[3]

ومنه، يمكن القول بأن الحرب هي حالة من الصراع بين طرفين أو أكثر باستخدام الأسلحة والقوة البدنية، ويمكن أن تقوم الحروب على أسس مادية ملموسة أو على أسس معنوية مثل تلك الحروب التي تقوم على الاختلافات التي تندرج تحتها التناقض الديني أو العرقي أو الثقافي، وفي الظروف الطبيعية تعد الحرب هي أخر وسيلة لحل أي نوع من الاختلافات التي سبق ذكرها.[4]

وبناء على ما سبق ذكره، فإن كل من الحرب والتوتر والأزمة تعتبر بمثابة مراحل متقدمة أو متأخرة للنزاع تتفاوت درجة تأثيرها في الأمن والسلم الدوليين، فالتوتر يعتبر بمثابة البدايات الأولى لنشوب النزاع لينتقل إلى مرحلة الأزمة والتي من المحتمل أن تقود إلى الحرب.[5]

المطلب الثاني: مفهوم الدولة الفاشلة

لا يوجد إجماع على تعريف محدد ودقيق لمصطلح " **الدولة الفاشلة** "، إلا أن أغلب المفكرين ينطلقون في تعريفاتهم من عدة خصائص ومؤشرات تتميز بها الدول الفاشلة.

---

[1] – فوللر. ح.ف.س، إدارة الحرب (1789 حتى أيامنا هذه) تر: أكرم الديري (بيروت: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر 1971): 92-93.

[2] – عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية (الجزائر: موفم للنشر،1992): 97.

[3] – بوتول غاستون، الحرب والمجتمع – تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية –، تر: عباس الشربيني (بيروت: دار النهضة العربية، 1983): 18- 19.

[4] – علاء عمرو، "تطور مفهوم الحرب في ضوء الحرب الروسية الأوكرانية" (2023)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/04/24، على الساعة :23.42 سا عبر الرابط: https://www.siyassa.org.eg/News/19680

[5] – عبد العزيز جراد، مرجع سابق، 95.

يعرف **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** الدول الفاشلة: "**بأنها الدول التي حدث فيها انهيار للقانون والنظام والخدمات الأساسية في دول متعددة الإثنيات وتقترن هذه الظاهرة بصراع طائفي مرير**"[1].

ويرى "**روبرت روتبيرج**" **Robert Rotbirg**": "**بأن الدولة القومية تعد فاشلة عندما تتصف بالصفات التالية: وجود عنف داخلي، عدم قدرة الدولة على تقديم السلع الأساسية للمواطنين (الأمن، الخدمات الاجتماعية والاقتصادية...إلخ) فقدان الحكومة لمصداقيتها، تصبح شرعية الدولة في قلوب وعقول المواطنين موضع شك ووضع الدولة يصبح غير شرعي**"[2].من خلال هذا التعريف يتضح بأن الدولة التي لا تمارس سيادة كاملة على الأرض والشعب، ويظهر هذا الفشل في غياب فاعلية الدولة وقدرتها على بسط السيطرة على الأرض وفقدان التفرد في حق استخدام القوة.

أما المفكر" **نعوم تشومسكي**" **Noam chomsky**" فيعتبر بأن "**مصطلح الدولة الفاشلة يطلق عادة على الدول التي تشكل مصدر تهديد لأمن الولايات المتحدة الأمريكية مثل العراق أو في حاجة لتدخل غربي أمريكي لإنقاذ شعبها مثل هايتي وليبيا**".[3]

في حين يعرف "**جون ميكروميك**" **John Micromic**" في كتابه "**علم السياسة المقارن**" بأنها "**دولة من دون حكومة أو بحكومة ضعيفة إلى درجة أنها لا تقوى على توفير احتياجات المواطنين الأساسية وتتصف باقتصاد منهار أو على حافة الانهيار**"، نجد من خلال هذا التعريف بأن مصطلح الدولة الفاشلة يعبر عن فشل الحكومة في مسؤولياتها الأساسية.

أما عن "**سارج سور**" **Sarge sur**" فيعرف الدولة الفاشلة بأنها " **تلك الدولة التي لا تستطيع حل مشاكلها لوحدها والتي هي بحاجة لتدخل خارجي، حتى في حالة غياب موافقة الدولة المعنية**"، نلاحظ من خلال هذا التعريف بأنه يركز على كيفية تغيير واقع الفشل (التدخل) دون أي اعتبار لمبدأ السيادة.

---

[1] – عائشة بوكليخة، "الدولة الفاشلة وتداعياتها على الأمن في المتوسط: الحالة الليبية نموذجا"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية 02 (2017): 164.

[2] – حسين علي مظلوم، "الدولة الفاشلة بين المفهوم والمعيار، ليبيا نموذجا" (مذكرة ماستر، الجامعة اللبنانية، 2018): 32.

[3] – حمزة برابح وقوي بوحنية، "الدولة الفاشلة في ليبيا واليمن وتداعياتها على الأمن في المنطقة العربية"، مجلة الأستاذ الباحث 6 (2021): 1684.

بينما يعرف كل من "**غراهم إيفانز**" **Graham Evans** و"**جيفري نوينهام**" **Jeffrey Newnham**" أن الدولة الفاشلة "**تطور جديد وخطير للدولة بعد نهاية الحرب الباردة، يتمثل في انهيار القانون والنظام والخدمات الأساسية في عدد من الدول متعددة الإثنيات، والتي تتميز بصراع طائفي مرير وقومية إثنية عنيفة وبروح عسكرية وربما صراع إقليمي**"[1].

بقراءة متفحصة لهذا التعريف، يتضح لنا بأن الباحثان استخدما مصطلح الدولة الفاشلة وكأنها دول تعرف تعدد إثني تتميز بالعنف المسلح الذي قد يتسع إقليميا، إلى جانب كونها تعاني من انهيار القانون الذي يفرض النظام حيث تكون نتيجته انتشار الفوضى وعدم قدرتها على توفير الحاجيات الضرورية للمواطنين.

نلاحظ من خلال قراءة التعريفات السابقة أن الباحثين اختلفوا في تحديد مفهوم شامل وجامع للدولة الفاشلة بسبب تعقد وتداخل الظاهرة الدولية، فالدولة الفاشلة هي التي لا تقوم بأداء وظائفها الأساسية من تعليم وأمن وحكم، بسبب فراغ في السلطة والفقر المدقع والعنف المنتشر، حيث ومن خلال هذا يمكن أن يقع المواطنين ضحية للجريمة والفصائل المتنافسة. إن فشل الدول لا يمكن إرجاعه فقط للعوامل الداخلية حيث تساهم الحكومات الأجنبية أيضا في زعزعة الأمن والاستقرار فيها وذلك عن طريق تقديم الدعم للقوات المتمردة التي تعمل على تغذية الحروب الأهلية، وهو ما يؤدي إلى تدهور الاستقرار والوضع الأمني الذي يفرض ضرورة إيجاد حل للأزمة ومنع تفاقمها وبالتالي يكون التدخل.

وتعتبر ليبيا من الدول التي تعيش الفشل الدولاتي بسبب التدهور الاقتصادي والعجز التنموي إلى جانب الفوضى وغياب الاستقرار السياسي وتكريس أزمة الشرعية وإشكالية أولوية الحكم، فضلا عن غياب الثقة بين الحكومة (الحكومة المؤقتة) والمحكومين، إضافة إلى احتدام الصراع القبلي وتطوره إلى شبه حرب أهلية بين القبائل الليبية، وجود حكومتين في الشرق والغرب، ومعها برلمانيين اثنين، مما جعل مأسسة السلطة تطفو إلى السطح خاصة في ظل انتشار الميليشيات المسلحة وتهريب الأسلحة وكذا تكاثر الجماعات الإرهابية المتطرفة بشرق وغرب ليبيا[2].

---

[1] – غراهم ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 1997): 160.

[2] – بلال أوصيف، "الصراع القبلي وإشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد 2011 "(أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2021): 165.

المطلب الثالث: تحديد مبدأ مسؤولية الحماية

إن مفهوم مبدأ مسؤولية الحماية ليست ببعيد عن مفهوم التدخل الإنساني، فهو يقوم على أساس لإنقاذ الشعوب التي تواجه الأخطار والمصاعب، وذلك بتقديم المعونة والمساعدة لهم سواء عن طريق الدول أو المنظمات الدولية، وقد جاء هذا المفهوم كنتيجة لما أثاره التدخل الإنساني عن مخاوف وردود أفعال جعلت تطبيقه يشوبه عدم المشروعية[1].

يشير مبدأ مسؤولية الحماية إلى حماية السكان المدنيين من التعرض لجرائـم الإبـادة والتطهير العرقي للجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وأيضا إلى مساعدة الدولة في محاكمة مرتكبي بلك الجرائم وعدم إفلاتهم من العقاب.

هذه الجرائم التي يتعرض لها المدنيون قد تكون سبب عدم قدرة الدولة أو عدم رغبتها في توفير الحماية للمدنيين، وعند ثبوت ذلك يتولى المجتمع الدولي ممثلا في منظمة الأمم المتحدة توفير الحماية للمدنيين وفقا لركائز المسؤولية الحماية[2].

إن مصطلح مسؤولية الحماية كمفهوم جديد جاء ليضفي الشرعية على مسألة التدخل من أجل حماية الإنسانية، حيث تقرر ذلك نتيجة التقرير التي تقدمت به اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول الذي صدر في ديسمبر 2011 والذي خلص إلى استخدام واستبدال مصطلح " **الحق في التدخل** "أو" **واجب التدخل** " إلى مصطلح " **مسؤولية الحماية** "[3]، وقد عرف هذا المبدأ تبعا للحجج الإنسانية التي كانت وراء إقراره كمبدأ بديل عن مبدأ التدخل الإنساني حيث عرفه "**كينسي هاماسكي**" **KINSSI HAMASAKY**" بأنه مبدأ جديد يتمثل في إقرار المسؤولية الدولية الجماعية عندما تكون الحكومات ذات السيادة غير قادرة أو غير راغبة في حماية مواطنيها من كوارث التطهير العرقي عند الإكراه أو القتل الجماعي، والتجويع المتعمد والتعريض للأمراض، ولهذا المبدأ ثلاث جوانب: المنع، الارتكاس، البناء.

---

[1] – سليمان شلباك، "من مبدأ مسؤولية الحماية إلى المسؤولية أثناء الحماية "، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني1 (2020): 1019.

[2] – نفس المرجع، 110

[3] – خالد روشو، "الأطر الناظمة للتدخل الإنساني في ظل محددات مسؤولية الحماية "، حوليات جامعة الجزائر1، العدد3 (2021): 70.

إن نتيجة الأحداث التي صاحبت تنفيذ التدخل الدولي الإنساني في نهاية القرن 20، شهد العالم الدولي بداية هذا القرن تحولا كبيرا في النهج التعاملي اتجاه مسألة انتهاك قضايا حقوق الإنسان والأزمات الإنسانية حيث أصبح العالم ينتهج في سبيل ذلك أن تتحمل الدولة في المقام الأول مسؤولية حماية مواطنيها، وأن يتحمل أيضا المجتمع الدولي كذلك المسؤولية على مساعدة الدولة في تقديم الحماية لمواطنيها إذا كانت عاجزة عن حمايتهم أو أصبحت هي الفاعل أو المحرض على العنف اتجاههم وبالتالي فإنه يتوجب في هذه الحالة على المجتمع الدول أعمال الرد والتدخل في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة وذلك باستخدام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة عن طريق اتخاذ مجموعة من التدابير القصرية السلمية أو استخدام القوة[1].

ففي عام 2000 أعلن رئيس الوزراء الكندي عن إنشاء وتشكيل اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول**ICISS** مهمتها دعم نقاش عالمي شامل حول العلاقة بين التدخل وسيادة الدول، تقوم على أساس التوفيق بين واجب المجتمع الدولي للتدخل ضد أي أعمال من شأنها أن تؤدي إلى انتهاكات للقواعد الإنسانية وبين ضرورة عدم التدخل واحترام سيادة الدول، حيث توجت أعمال هذه اللجنة عام 2001 بتقرير حول مسؤولية الحماية الدولية، وهكذا كان أول ظهور لفكرة مسؤولية الحماية والتي تعد تطورا لمفهوم التدخل الدولي الإنساني[2].

وعن تطبيق مبدأ المسؤولية الحماية في الحالة الليبية يبدو ظاهريا أن التدخل في ليبيا عقب أحداث ما اصطلح عليه بالربيع العربي كان بهدف حماية المدنيين والتهديدات التي أطلقها النظام الليبي بعد أن شعر بالخطر نتيجة امتداد هذه الاحتجاجات لتشمل عددا من المدن، لكن سرعان ما انكشفت أهداف ومبررات غير تلك المعلن عنها خلفيات سياسية أكثر منها إنسانية.

حيث تسارعت الأحداث بسرعة فائقة وتبين تعدد الدول العربية والغربية المناوئة لنظام معمر القذافي أن لحظة تصفية حساباتها معه قد حانت، وينبغي عدم تفويتها، طالما أن هذه الثورة تستمد مشروعيتها من

[1] – علاء عبد الله عبد الكريم، "القواعد القانونية في استخدام مبدأ مسؤولية الحماية الدولية"، المجلة الليبية العالمي58 (2022): 10.

[2] – نفس المرجع، 10.

الشعب نفسـه، حيـث حظيت بتأييد ودعم أطراف إقليمية ودوليـة وتداعت لها الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية[1].

إن تفعيل مبدأ مسؤولية الحماية في ليبيا يمكن أن ينطلق من خلفيات غير تلك المعلن عنها في قراري مجلس الأم الدولي رقم 1970 المؤرخ في 26 فبراير 2011 ورقم1973 المؤرخ في 17 مارس 2011، قرار جامعة الدول العربية المؤرخ في 12 مارس 2011، حيث أن التدخل كان بهدف حماية الأرواح البشرية والحيلولة دون حصول انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وان يتم التدخل بشكل جماعي وتجنب التدخلات الانفرادية إلا أنهم لم تخفوا نيتهم في إنهاء حكم نظام معمر القذافي[2].

وللوقاية من الآثار السلبية التي عادة ما يخلفها التدخل عسكريا لحماية المدنيين تشترط اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول أن يكون الاحتدام إلى القوة الملجأ الأخير بعد استنفاذ كافة الوسائل السياسية والدبلوماسية والتفاوض على تسوية النزاعات بالطرق السلمية[3]، إلا أن المجتمع الدولي لم يلتزم بهذا الشرط في الحالة الليبية فقد لوحظ تسرعا غير معهود في استصدار قرارات من مجلس الأمن الدولي وجامعة الدول العربية لحسم هذا النزاع، ومن بين مبررات التدخل باستخدام مبدأ مسؤولية الحماية في ليبيا ما يلي:

- الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت في حق الشعب الليبي من طرف السلطات الليبية بقيادة الرئيس معمر القذافي.
- تحمل مجلس الأمن قرار مسؤولية حماية المدنيين وذلك بموجب قرار 1970 الصادر في 26 فيفري 2011 والقرار 1973 الصادر في 17 مارس 2011 حيث اعتبر أن الوضع في ليبيا يهدد الأمن والسلم الدوليين وبموجب الفصل السابع أمر بما يلي:
- وقف إطلاق النار والإنهاء التام للعنف وجميع الهجمات على المدنيين والاعتداءات المرتكبة في حقهم.

---

[1] – علاء عبد الله عبد الكريم، "القواعد القانونية في استخدام مبدأ مسؤولية الحماية الدولية"، مرجع سابق، 11.

[2] – تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول (2001): 35.

[3] – محمد عبيدي، "الأمن الإنساني في ظل مبدأ مسؤولية الحماية "(أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017) : 122.

- الحضر الجوي، حظر الأسلحة، تجميد الأصول، حدد مرة أخرى الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم في حق الشعب الليبي[1].

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

تطرح بعض الأطر النظرية عددا من الحجج العامة لتفسير نشوب النزاعات وهي تتفاوت من حيث مقدرتها التحليلية تبعا لمنطلقاتها وافتراضاتها، ومن بين النظريات التي قدمت تفسيرات للنزاعات والحروب وأسباب وكيفية نشوبها، النظرية الواقعية ونظرية السلام الديمقراطي.

المطلب الأول: النظرية الواقعية

يرى العديد من الباحثين بأن الواقعية ليست نظرية وإنما مجموعة نظريات تشكل مع بعضها منظورا **PARADIGM** يعتمد على فرضيات أساسية متماسكة فيما بينها ومتميزة عن غيرها، تعود جذورها إلى إسهامات المفكرين الواقعيين الأوائل أمثال "**ثيوسيديدس**" **THYOUSIDIDS** و"**ميكيافلي MACHIAVELLI**" و"**توماس هوبز THOMS HOBBES**"، بالإضافة إلى تأثير الفكر العسكري الاستراتيجي على توجه التنظير الواقعي الكلاسيكي خاصة إسهامات " **كلاوزويتز**" **CLAUSWITZ** في مؤلفه المعنون : في " **ON WAR**" ويقسم الفكر الواقعي إلى[2]:

1- **الواقعية الكلاسيكية:** وهي النظرية التي تتخذ من الدولة وحدة للتحليل للعلاقات الدولية الهادفة لإظهار كيفية محافظة الدولة على أمنها واستقرارها في عالم فوضوي وغير مستقر وذلك باستخدام القوة في سبيل ترسيخ معايير العدالة وهي نفس الفكرة التي نادى بها الفيلسوف الايطالي "**نيكولا ميكيافيلي**" **NICCOLA MACHIAVELLI** في كتابه "**الأمير** " حيث دعا إلى جعل القوة والأمن فوق كل اعتبار حيث نجد أن مفهوم القوة تشكل موضوعا مهما للدراسات الواقعية سواء كانت وسيلة أو غاية وهو ما عبر عنه "**هانس مورغانتو**"**HANS MORGENTHAU** في أن السياسة الدولية هي

[1] – عمار صالح العاقل سليمان، "التدخل الدولي في ليبيا بزعم حماية المدنيين"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية 2 (2017): 413.

[2] – عبد السلام جحيش وسليمان أبكر محمد، "دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية: دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور 2003–2014" (ألمانيا: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018): 38.

سياسة صراع مستمر من أجل القوة، ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية، فالقوة هي الهدف العاجل دوما.[1]

من أهم افتراضات الواقعية الكلاسيكية:

- تفسير سلوك الدولة على أساس الطبيعة البشرية، فالدولة تسعى لتحقيق ذاتها كما يفعل الفرد.
- المصلحة هي المرجع الأساسي للفعل (العمل) الدولي.
- سيادة مفهوم القوة التي هي المحدد لسلوك الدول.
- توازن القوى يلعب دورا في الاستقرار، إذ أن العلاقات الدولية ليست إلا حلبة للصراع.
- كل نظرية في العلاقات الدولية، يجب أن تتجنب الأخذ بعين الاعتبار التبريرات الإيديولوجية ومشاعر الفاعلين.
- أحسن سياسة خارجية هي تلك التي تقلل الأخطار وتعظم الفوائد[2].

يضع الواقعيون صورة قاتمة عن العلاقات السياسية الدولية وضمن حدود الدولة ذات السيادة الشكلية، حيث يصفون العالم أنه يتسم بالصراعات المستمرة من أجل القوة والأمن بين الدول ويبرر الواقعيون الصراعات التي تحدث في العالم إلى ما يسمونه بفوضى النظام الدولي، وأن العلاقة بين الدول هي علاقة قوة، فالدولة تعمل لزيادة قوتها مما يجعل لها أعداء محتملين إن لم يكونوا فعليين[3].

من منظور الواقعية نجد أن الدول تتضارب في المصالح إلى درجة نشوب النزاعات والحروب في بعض الأحيان، فالإمكانيات المتوفرة للدولة تلعب دورا أساسيا في تحديد نتيجة الصراع الدولي، وقدرة الدولة للتأثير في سلوك الآخرين.

---

[1] – جراية الصادق، "تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية 8 (2014): 21.

[2] – عمار حجار، "السياسة المتوسطية الأمنية للاتحاد الأوروبي" (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2001): 79.

[3] – عبد السلام جحيش وسليمان أبكر محمد، مرجع سابق، 39.

كما يعتقد أنصار الواقعية أن القوة هي المحدد الرئيسي للسلوك الدولي في ظل غياب المؤسسات والإجراءات لحل النزاعات في العلاقات الدولية، حيث يقول "**فرويد شومان**" **SIGMUND FREUD** في دراسة عام 1933 أن النظام الدولي الذي يفتقد إلى حكومة مشتركة، من الضروري لكل وحدة من هذا النظام أن تعتمد على قوتها الذاتية وأن تراقب قوة الدول المجاورة لها لضمان أمنها[1].

من هنا فالدول هي دائما في نزاع من أجل القوة وسعي مستمر نحو حماية وتنمية مصالحها الوطنية، فبالنسبة "**لهانس مورغانثو**" العلاقات الدولية هي صراع من أجل القوة وأن القوة هي وحدها القادرة على تحقيق المصلحة.

2- **الواقعية الجديدة:** يطلق أيضا على هذه النظرية اسم " الواقعية البنيوية وهي امتداد للواقعية التقليدية في الثمانينات، ومن أهم روادها "**كينيث والتز** " **KENNETH WALTEZ**" و "**روبرت جبلن**" **ROBERTB GABLEN**، و "**روبرت تاكرا** "**ROBERT TAKARA** و" **جورج مودلسكي** "**GEORGE MODELSKI**، حاولت هذه النظرية إعطاء دفع جديد للواقعية التقليدية جعلها أكثر علمية.

اعتبر "**كنيث والتز**" في دراسته للنزاع من مستوى النظام الدولي (آثار النظام الدولي)، أن الساحة الدولية قد عرفت عددا متزايدا من الفواعل الجديدة في النظام الدولي التي أهملتها الواقعية الكلاسيكية سواء كانت هذه الفواعل تمثلت في منظمات غير حكومية وحكومية أو في شركات متعددة الجنسيات، فقد تكيفت الواقعية الجديدة مع هذا الوضع الجديد بهدف خلق إطار يستوعب كل هذه الفواعل من جهة ولا يقصي دور الدولة كفاعل رئيسي ومركزي من جهة ثانية، وهو ما نتج عنه تشكيل فاعل جديد مستقل عن الأطراف المشكلة له وهو بنية النظام الدولي الذي هو عبارة عن محصلة التفاعل بين جميع الوحدات(دول، شركات، منظمات، حركات.....)[2]، ولذلك نجد أن النظام الدولي الذي يتكون من عدد من القوى العظمى تسعى

[1] – عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية (الجزائر: دار الخلدونية للنشر، 2007): 134.

[2] – تامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات (الأردن: دار مجدلاوي للنشر، 2005): 215.

كل منها إلى الاستمرار والبقاء، وعليه نجد أن الواقعية الجديدة تركز على فوضوية النظام الدولي بدلا من الإنسان والدولة مغيرة بذلك الشكل الداخلي للتفكير.

بحسب **والتز**، إن فوضوية النظام الدولي راجع لغياب حكومة عالمية قادرة على حل الخلافات بين الدول، وعليه فقد قدم تفسير قيام النزعات الدولية وأرجعها إلى غياب السيادة الدولية وحكومة عالمية تمنع حدوث الصدامات[1]، لذلك يجب على كل دولة أن تعتمد على إمكانياتها الخاصة لتحقيق أمنها وحماية مصالحها دون الاهتمام بالتأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى، لأن السياسة الدولية محكومة بمفهوم المصلحة، فالدول تسعى لتحقيق أمنها من خلال التقليل من الشعور بالخطر من تهديدات الدول الأخرى وزيادة قوتها، وباعتبار أن الدول الأخرى أيضا تسعى لتعزيز أمنها بذات الطريقة، هنا تكون الحرب نتيجة حتمية في إطار البيئة الفوضوية للنظام الدولي، ومن هنا ترى الواقعية أن الطريقة الوحيدة للحفاظ على السلم هي تحقيق توازن القوى.

المطلب الثاني: نظرية السلام الديمقراطي

تقوم نظرية السلام الديمقراطي على افتراض أن الدول الديمقراطية لا تخوض حروبا ضد بعضها، إذ تميل إلى إقامة علاقات سلمية مع بعضها البعض، حيث قدم "**إيمانويل كانط**" **IMMANUEL KANT** فكرة السلام الديمقراطي في مقاله "**السلام الدائم**" التي نشرت عام 1795، اقترح أطروحته الفلسفية ثلاث آليات تعزز السلام بين الأمم والمجتمعات، أولها "**دستور جمهوري**" والذي يشترط الموافقة العامة قبل اتخاذ قرار الحرب، وثانيها **العلاقات التجارية** وهو ما أطلق عليه كانط " **روح التجارة** " والأخير **اتحاد الدول** للتغلب على حالة الفوضى في السياسة الدولية فهذه الآلية تؤكد على أهمية القانون الدولي.[2]

اقترنت أيضا نظرية السلام الديمقراطي بكتابات كل من "**ميكائيل دويل**" **MICHEL DOYLE** و"**بروس راسيت**" **BRUCE RASSET** من خلال التأكيد على أهمية المتغير الديمقراطي في التحليل الأمن والالتزام

[1] – عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006):216.

[2] – هبة الله محسن أبو الوفا البداية، "العلاقات الصينية التايوانية في ضوء نظرية السلام الديمقراطي (1949–2023)" مجلة البحوث المالية والتجارية 2 (2024): 151.

بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية، يجعل الدول ميالة للسلم ومنطق التوفيق بدلا من الحرب ومنطق القوة.[1]

بالرغم من هذا الطرح، إلا أن المختصين وجدوا أن المرحلة الأولى من التحول الديمقراطي غير مستقرة للغاية، فإن الانتقال إلى الديمقراطية يؤدي إلى العنف السياسي المرتبط بالقومية والعرقية، إذ تخلق الديمقراطية مساحة سياسية تؤدي إلى إنشاء مجموعات ذات أهمية سياسية لها مصالح متنوعة وأحيانا إيديولوجيات مختلفة، وينتج عن هذا شعور بالتهديد لدى النخب السياسية، إذ يرون أن النخب التقليدية التي تشعر بالتهديد تسعى إلى الحفاظ على سلوكها من خلال تعبئة الجماهير على أسس عرقية أو قومية.[2]

استطاعت هذه النظرية تفسير حالة السلام الذي شهدها النظام الدولي السلمي نسبيا في حقبة ما بعد الحرب الباردة بسبب عدم وجود حرب بين القوى الكبرى، حيث اتسمت تلك الفترة بصعود دول ديمقراطية وتبرر فرضية السلام الديمقراطي بأن الديمقراطيات تميل إلى التنمية الاقتصادية ولابد من انتهاج مسلك السلام للحفاظ على هذا التقدم.[3]

فالديمقراطيات مصممة مؤسسيا، بحيث تستجيب لأراء جمهور ناخبيها، فبما أن الناس يفضلون السلام على الحرب بصفة عامة. وبما أن الناس هم الذين يعانون في الحرب، فإن الحكومات الديمقراطية تتصف بالحساسية إزاء تكاليف الصراع، لذا يغلب عليها إتباع استراتيجيات ترمي إلى تجنب الحرب، وفيما يخص المعايير والثقافة فإن الديمقراطيات تفترض أن الديمقراطيات الأخرى تؤمن أيضا بفكرة التسوية السلمية للمنازعات واستخدام القوة فقط في الملاذ الأخير.[4]

إذن فمفهوم السلام الديمقراطي: فهو نتاج تفاعلات النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية على القانون الدولي وأبعاده وترتكز على مبدأين أساسيين:

---

[1] – سليم قسوم، "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، (الإمارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2018): 98.

[2] – نهرين جواد شرفي، "السلام الديمقراطي: جدلية المفاهيم والمقاصد"، المجلة السياسية الدولية 55 (د.س.ن):306.

[3] – هبة الله محسن أبو الوفا البداية، مرجع سابق، 151.

[4] – سليم قسوم، مرجع سابق، 99.

المبدأ الأول هو أنه لا تتفاعل الدول الديمقراطية فيما بينها، حيث يرى مؤيدو هذه الفكرة أنه من الصعب اتخاذ قرار الحرب في الدول الديمقراطية، فقرار الحرب لابد أن يمر على المؤسسات التشريعية في الدولة، فالديمقراطية من شأنها أن تخلق ثقافة سياسية وتنشئة اجتماعية ووعيا شعبيا فضلا عن وجود ثقة واحترام متبادل بين الدول الديمقراطية كونها تحمل نفس المبادئ الأفكار والفلسفة حيث تستعمل الدول الديمقراطية آليات سلمية لمعالجة مشاكلها الداخلية فهي تستخدم نفس الآليات السلمية للمعالجة مشاكلها الخارجية.[1]

أما عن المبدأ الثاني فيعتبر علاقات الصراع هي التي تميز العلاقة الموجودة بين الدول الديمقراطية والدول غير الديمقراطية.

إن نظرية السلام الديمقراطي تقوم على فكرة أساسية وهي أن الدول الديمقراطية لا تشن حربا ضد بعضها البعض وأن الديمقراطيات أقل ميلا للشن حروب مباشرة مع جيرانها الديمقراطيين وأكثر ميلا للسلام، فعلى الرغم من أن نشوب الخلافات وتعارض المصالح أمر مسلم به في التفاعلات الدولية، إلا أن الديمقراطيات تسعى لحل الخلافات بالطرق السلمية عوضا عن استخدام القوة.

ضمن هذا السياق يرى "**بروس راسيت**" **BRUCE RASSET** " أن القيم الديمقراطية فهي ليست التأثير الوحيد الذي يمنع الدول من دخول الحرب فالسبب الذي يدفع الدول بأن لا تحارب يرجع إلى :

- السبب المتعلق بالمعايير: يجب أن تحل النزاعات والصراعات بالطريقة السلمية من خلال التفاوض والتنازل من دون اللجوء إلى التهديد باستخدام العنف.
- السبب المتعلق بالمؤسسات: حيث أن الزعماء الديمقراطيون الذين يفضلون خيار الحرب مساءلون ومحاسبون من خلال المؤسسات الديمقراطية عن تكاليف الحرب ومكاسبها وهو ما يؤثر على مستقبلهم السياسي.[2]
- السبب المتعلق بالمؤسسات العابرة للحكومات: حيث تتشابك الديمقراطيات فيما بيتها وبالتالي تعمل على تقييد السلوك فضلا عن وجود ضغوطات متعارضة وهو الأمر الذي يمنع قيام حرب.

[1] – جواد نهرين شرفي، مرجع سابق، 312.

[2] – سليم قسوم، مرجع سابق، 101.

المبحث الثالث: طبيعة النزاع في ليبيا

شكلت موجات الاحتجاجات التي عرفتها الدول العربية طوق النجاة ومجال لتحقيق حاجيات المواطنين التي كانت في البداية مطالب أخذت الطابع الاجتماعي، وأخرى ذات طابع قيمي تعبر عن حرية وكرامة الفرد، وتعيد للفرد العربي كرامته المنزوعة منذ عقود، مطالبة بذلك ضرورة الإصلاح وتغيير الأنظمة الفاسدة، فبدأت الشرارة الأولى في تونس لتعرف انتشارا لبعض الدول العربية على غرار ليبيا التي باتت تعاني انفلاتا امنيا وانقساما سياسيا وأزمة اقتصادية حادة نظرا لما مرت به من ظروف سياسية وأمنية منذ سقوط نظام معمر القذافي وقيام الثورة الشعبية في 17 فيفري 2011.

المطلب الأول: السياق العام للنزاع الليبي

شهدت ليبيا منذ أعقاب ثورة 17 فيفري 20111 تحولا سياسيا كبيرا، أين بدأت تظاهرات ضد النظام وبدأ الحراك يأخذ طابعا عنيفا أدى للتصادم العسكري بين النظام ومعارضيه، حيث تصاعد الوضع داخل ليبيا خلال شهر وتحولت الثورة إلى انتفاضة عنيفة وتحولت المظاهرات السلمية إلى مواجهة مسلحة للإطاحة بنظام معمر بالقذافي. فبعد فشل المفاوضات التي قام بها المجتمع الدولي مع النظام السابق أصدر مجلس الأمن **القرار1973** الذي نص على مبدأ مسؤولية الحماية لأول مرة،[1] وهو ما أدى إلى تدخل دولي بشرعية عربية ووفق قرارات الجامعة العربية ومجلس الأمن، فقد شكل موقف جامعة الدول العربية نقطة تحول مهمة، حيث دعا وزراء الخارجية العرب فـي **12مارس 2011** مجلس الأمن لدولي لفرض حصار جوي على ليبيا معتبرا أن النظـام فقـد شرعيتـه وتم الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي والتعاون معه.[2]

على الرغم من مشروعية هذا التدخل العسكري إلا انه لم يقدم نفس الجهود لدعم المجتمع الليبي في الفترة الانتقالية، وذلك بالرغم من أنه ملزم أخلاقيا بتكملة مسؤولية الحماية التي كانت حجة التدخل في ليبيا والمظلة القانونية التي استند عليها التدخل العسكري، فالمعروف أن الحلف الأطلسي الذي أوكلت له

[1] – سانسوم ميلتون وعبد الرؤوف الجروشي، مأزق الصراع الليبي، صياغته، نهج متعدد المسارات للاستقرار والسلام (قطر: مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني، 2022):1.

[2] – سماعيل تنهنان ونوارة سعادة، "ليبيا بين التغيير والفوضى" (مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري تيزيز وزو، 2015/2014): 53.

مهمة تنفيذ هذا القرار تقوده الدول الغربية الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا الساعية أصلا للتدخل في ليبيا للمحافظة على مصالحها وتوسيعها من خلال زيادة استثماراتها في قطاع النفط الليبي[1]، فبعد إصدار مجلس الأمن قرار التدخل بذريعة حماية المدنيين، نفذت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا غارات جوية وهجومية ضد النظام، وعند تولي حلف الناتو التفويض تحت اسم عملية "الحامي الموحد " اتخذ التدخل موقفا أكثر وضوح ضد القذافي وفي الحقيقة كان الناتو يدعم المتمردين في طرابلس أدى هذا الأخير إلى الإطاحة بالقذافي في أكتوبر من نفس العام[2].

وفي عام 2012 تمت أول عملية تداول سلمي للسلطة بسلام مع انقسام المترشحين بين عدد كبير من الأحزاب حديثة التكوين إلا أنه تبين منذ الأيام الأولى وجود كتلتين بارزتين تمثل الأولى ما يمكن أن يسمى بجماعات الإسلام السياسي، والأخرى تمثل الليبراليين، ولعدم خبرة الليبيين بالنظام الديمقراطي، لم يؤد هذا الانقسام إلى تقوية التجربة بل قاد إلى تجاذبات مدمرة، حيث قامت بعض زعامات الإسلام السياسي في داخل المؤتمر في توجيه مختلف التهم إلى كل عضو خالفها الرأي، بما في ذلك التشكيك في أهليته ودينه، لذلك قاد هذا الوضع إلى الكثير من التنافر وعرقلة عمل الحكومة، وهكذا قادت التجاذبات في داخل المؤسسة التشريعية، وفي علاقتها بالحكومة إلى تأزم الوضع قي البلاد.[3] حيث تم في شهر جويلية 2012 تنفيذ أول عملية اغتيال بعد الثورة، ثم توالت موجة الاغتيالات وتحديدا في مدينة بنغازي، واستهدفت ضباط وقضاة ومحامين وصحفيين وأئمة مساجد، وكان الهجوم المسلح على القنصلية الأمريكية في بنغازي وقتل السفير الأمريكي، وتم إغلاق الموانئ النفطية من قبل أم حرس المنشآت النفطية دون موافقة الحكومة المؤقتة، هذا بالإضافة إلى أحداث أخرى كخطف رئيس الحكومة المؤقتة **علي زيدان** واقتحامات لمقر المؤتمر التي وصلت إلى 360 اقتحام[4].

---

[1] – عبد الرؤوف جروشي، "خارطة الصراع الليبي في فترة ما بعد القذافي"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية،12 (2022): 66.

[2] – رضا دمدوم، "الأطراف الخارجية في النزاع الليبي منذ 2014"، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية 2 (2022): 169.

[3] – ابراهيم نصر الدين وآخرون، حالة الأمة العربية 2014–2015، الإعصار من تغيير النظم إلى تفكيك الدول (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.2015):575.

[4] – عبد الرؤوف الجروشي، مرجع سابق، 66.

وفي سنة 2012 تم إنشاء المؤتمر العام الليبي كأول مؤسسة تقود المرحلة الانتقالية في ليبيا، إلا أن هذا المؤتمر لم يفلح في إيجاد الحلول السلمية والأمنية المناسبة، وهو ما ظهر فيما بعد من خلال الحكومات المشكلة، وحتى في الانتخابات التشريعية 2014 التي أتت نتائجها على غير ما توقعه المؤتمر الوطني، نشبت على إثره أزمة دستورية بين المجلس الوطني العام ومجلس النواب مما أدى إلى الانسداد المؤسساتي في ليبيا والتي كان من أسبابها فراغات السلطة والقوة وهو ما أتاح المجال للصراعات السياسية عوض التنافس السياسي المعترف به.

حيث تميزت سنة 2014 بارتفاع مستوى تعقد الأزمة، ففي الشرق استمرت الجماعات الحاملة للشعارات الدينية (مدينة درنة) في إحكام سيطرتها تحت ما يسمى" **تنظيم مجلس شباب الإسلام**" أين شهدت المنطقة ارتفاع معدل الاغتيالات رجال الشرطة والأمن والجيش، وهنا قرر بعض منتسبي الجيش إلى بعث ما يسمى "**معركة الكرامة**" التي توجهت نحو محاربة الجماعات الإسلامية، وفي شهر مارس أعلن اللواء المتقاعد خليفة حفتر عن بداية التنظيم وسرعان ما انظم إليه عسكريون متقاعدون وآخرون بالإضافة إلى انضمام عدة قبائل في الشرق الليبي،[1] وهو ما جعل من ليبيا ساحة لصراع الميليشيات المسلحة المتنافسة على السلطة والتي استدعت بدورها قوى إقليمية ودولية مما حول البلاد إلى ساحة نزاع إقليمي وحروب تخاض بالوكالة.

ففي عام 2014 تجمعت هذه الجماعات المتنافسة على السلطة والميليشيات تحت معسكرين متحاربين تمثلهما سلطتان متنافستان هما: سلطة الجنرال الخليفة حفتر، الرجل القوي في شرق البلاد والذي قام بتأسيس الجيش الوطني الليبي الذي يسيطر على المناطق الشرقية وبعض المناطق الجنوبية ويحظى بدعم البرلمان القائم في مدينة طبرق الليبية، وفي الجهة المقابلة حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا والتي تستند إلى دعم الميليشيات المدن الغربية وميليشيات إسلامية في العاصمة طرابلس، وجماعة الإخوان المسلمين وبعض القبائل الجنوبية.[2]

هذه الحرب الأهلية التي اندلعت في البلاد أدت إلى تهجير مئات الآلاف من الأسر وهدم وحرق الآلاف من الوحدات السكنية والمركبات والمعدات فقد حقق حفتر تقدما وسيطر على المناطق الخاضعة

[1] – ابراهيم نصر الدين وآخرون، مرجع سابق، 575.

[2] – " الحرب في ليبيا: ماهي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها وما دوافعها" (2022)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/04/24، على الساعة: 14.32 سا، عبر الرابط : https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53588475

لحكومة الوفاق غير أن التدخل التركي إلى جانب حكومة الوفاق حسم في تراجع قوات حفتر وابتعادها من العاصمة.

وتبادل الطرفان التهم بشأن جلب المرتزقة من الخارج حيث تتهم حكومة الوفاق بجلب المرتزقة وجماعات مسلحة من تركيا كانت تقاتل في سوريا، وكذلك اتهم الخليفة بجلب المرتزقة الروس.

فبعد أن طبع الجمود العسكري والسياسي على المشهد الليبي وذلك إلى غاية 2017 حتى أوائل 2019، برزت مؤشرات على رغبة الأطراف إلى الوصول إلى حل وسط وربما إلى اتفاق سلام لا سيما في المؤتمر الوطني الذي قرر عقده في مدينة غدامس الليبية في أفريل 2019 إلا أن قوات حفتر التي رافقتها تدخلات إقليمية حطمت "معركة طرابلس " في الوقت الذي أعلنت فيه حكومة الوفاق المعترف بها دوليا النصر بعد عام من القتال، فقد كانت نهاية المعركة بتكلفة باهظة لجميع الأطراف والشعب الليبي، فلقد استمر تقسيم الدولة بين مجموعات مختلفة من المؤسسات التنفيذية والتشريعية وكذا عدد لا يحصى من الفصائل المسلحة.

ومع ذلك فقد أجريت في تونس مفاوضات الحوار السياسي الليبي بواسطة الأمم المتحدة وأفضت إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية بقيادة عبد الحميد **الدبيبة** لتظهر بعدها حكومة موازية لها بقيادة **باشاغا** وهو ما أدى إلى اندلاع اشتباكات عنيفة في العاصمة طرابلس بين الميليشيات الداعمة للجانبين.

ففي ماي 2022 اندلعت اشتباكات بين قوات **باشاغا** وقوات **الدبيبة**، لكنها لم تغير موازين القوى والوقائع على الأرض، فكانت أخر محاولة **لباشاغا** للسيطرة على طرابلس في أوت 2022 أين اندلعت اشتباكات عنيفة.[1]

ومن هذا المنطلق وجد الليبيون أنفسهم أمام دولة منهارة مع إرث ثقيل من القمع وانعدام الممارسات الديمقراطية والمؤسسات القانونية، ودولة غنية بالموارد الطبيعية وموقع جغرافي استراتيجي مما يجعلها محط أطماع الكثير من الأطراف الداخلية والخارجية.

يمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت حراك جماهيري سلمي يتحول الى نزاع وصراع مسلح عنيف بين الليبيين فيما يلي:

[1] – سانسوم ميلتون وعبد الرؤوف الجروشي، مرجع سابق: 2.

1- **طبيعة نظام الحكم:** وذلك بسبب غياب مؤسسة حقيقية للدولة في فترة حكم القذافي الذي حكم ليبيا بشكل فردي ولم يعمل على خلق مؤسسات قوية وأحزاب ومجتمع مدني.

2- **ارتفاع نسبة البعد القبلي والعشائري وانخراطها في المشهد السياسي:** وهذا الأمر كان على حساب الدور الذي كان الأصل أن تقوم به الأحزاب السياسية والتي كانت مجمدة في فترة القذافي[1].

3- **الصراع على السلطة:** يمثل الصراع على السلطة أحد أهم الأسباب التي نتج عنها النزاع المسلح أو الحرب الأهلية في ليبيا، فعملية البحث عن السلطة كانت منذ تجميد الإعلان الدستوري الذي تم إقراره بعد سقوط القذافي وإعلان حفتر انتهاء صلاحية السلطة التشريعية في البلاد ممثلة بالمؤتمر الوطني العام وكذلك رفض برلمان طبرق وتيار من المؤتمر الوطني العام وقرارات اتفاق الصخيرات ثم انقلاب حفتر على الاتفاقية[2].

4- **قصور جهود الأمم المتحدة:** اقتصرت جهود الأمم المتحدة في الملف الليبي على الجانب السياسي دون استيعاب مختلف الفصائل التي شاركت في قتال جيش القذافي ودون رعاية خطوات عملية لهيكلة المؤسسة العسكرية، كما أن الجهود الأممية لم تقم بالدفع باتجاه تشكيل مؤسسات أمنية قادرة على ضبط فوضى انتشار الأسلحة وتحقيق الأمن والاستقرار.[3]

5- **الصراع الفكري:** إن قرار المؤتمر الوطني العام الليبي: الشريعة الإسلامية مصدرا للتشريع أدى إلى معارضة التيار "العلماني" الذي يمثله حفتر وهذا ما دفعه إلى لإعلان عن تجميد المؤتمر الذي يمثل السلطة التشريعية في البلاد منذ مطلع 2014، واتجاهه نحو محاربة "مجلس ثوار بنغازي" الذي يحظى بدعم المؤتمر الوطني العام، وهو ما أدى إلى توجه غالب التيار السلفي المدخلي إلى حفتر وهذا بسبب خلافاته الفكرية مع الأطراف الإسلامية الأخرى التي أيدت حكومة الوفاق الوطني.[4]

---

[1] – بلال قريب، "الأزمة الليبية: دراسة في الخلفيات، الأسباب والمآلات"، مجلة الناقد للدراسات السياسية01 (2014): 215.

[2] – "حفتر يعلن تجميد المؤتمر والحكومة والإعلان الدستوري" (2014)، تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/05 على الساعة :17.04 سا، عبر الرابط: https://alwasat.ly/news/libya/3431

[3] – فراس فحام، "خريطة الصراع في ليبيا: المكونات والمستقبل"، سلسلة دراسات (2022): 8.

[4] – "برلمان ليبيا يقر الشريعة مصدرا للتشريع" (2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/05، على الساعة 17.42 سا عبر الرابط: https://aljazeera.net

6- **التدخلات الدولية:** إن ارتفاع مستوى التدخلات الدولية في النزاع الليبي أدى إلى تحول النزاع إلى حرب بالوكالة، حيث توجد تسع دول على الأقل متدخلة أثرت بشكل كبير في المشهد الليبي من خلال سعيها للحفاظ على مصالحها خاصة وان ليبيا تعتبر مصدرا مهما للطاقة.[1]

المطلب الثاني: الموقف الإقليمي والدولي من النزاع الليبي

اتسم الموقف الإقليمي والدولي إزاء النزاع الليبي بنوع من التباين والاختلاف وذلك بسبب تضارب مصالح ومواقف هذه الدول في ليبيا، فكل طرف ينظر إلى النزاع الليبي وسبل التعامل معه وفق مصلحته وما يراه مناسبا، لذلك نجد مواقف الدول متباينة ما بين مؤيد ومعارض لما يحدث في ليبيا وكل وفق مصلحة بلده.

أولا: المواقف الإقليمية

إن النزاع في ليبيا له كان له تداعيات مباشرة على الدول الإقليمية التي سارعت في إبداء موقفها لما يتماشى ومصالحها.

1- **موقف الجزائر:** تمسكت الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها وهي مبادئ ثابتة للسياسة الخارجية الجزائرية، كما عارضت التدخل الأجنبي في ليبيا مهما كانت صوره ودعت إلى الحلول السلمية والدبلوماسية، وإيواءها لعائلة العقيد معمر القذافي منذ فرارها في بداية الأزمة، وكان اعترافها بالمجلس الوطني الانتقالي متأخرا وهذا لعدم الثقة في المجلس بتحقيق الاستقرار نظرا للاقتتال المستمر، كما رفضت الجزائر خوض الحرب بالوكالة وسعيها الدائم لالتزام بإستراتيجية طويلة الأمد لتحقيق الاستقرار واستخدام الوسائل السلمية لإنهاء الحرب الأهلية وبناء دولة مؤسسات قوية[2]. فقد رفضت الجزائر رسميا طلب تركيا للانضمام إلى ما أسمته الحلف – مع

[1] – فهيمة بن سليمان وأم السعد روابح، "دور الفواعل الخارجية في إدارة النزاعات الدولية: دراسة مقارنة للأدوار الاقليمية والدولية في النزاع الليبي" (مذكرة ماسترّ، جامعة زيان عاشو، الجلفة، 2021/2020):33.

[2] – علي مدوني، "الأزمة الليبية: خلاف داخلي في أيادي قوى خارجية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 3 (2021):682.

تركيا حيث قال وزير الخارجية الجزائري "**صبري بوقادوم**" بأن الجزائر لها موقف ثابت بخصوص عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.[1]

شددت الجزائر على ضرورة وضع آلية للمراقبة والتحقق من وقف إطلاق النار الذي لم يشر إليه قرار مجلس الأمن الدولي 1973. واعتبرت هذا القرار لتفكيك البلاد، وشرارة لعدم استقرار إقليمي يصعب السيطرة عليه، وأن التدخل سوف يؤدي إلى عسكرة واسعة النطاق للمجتمع الليبي وزعزعة الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي وأظهرت الجزائري منذ البداية موقف الحياد وعدم التدخل، وأيدت التزامها بخارطة الطريق التي اقترحها الاتحاد الإفريقي التي نصت على الوقف الفوري للأعمال العدائية، وتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية وبدء الحوار بين الأطراف الليبية وذلك للحفاظ على أمنها الوطني من خلال احتواء مجال العمل الإرهابي وحماية وحدة ليبيا من خلال الحوار السياسي الشامل وأن الحل السياسي هو أنجع الحلول[2].

2- **موقف المغرب:** احتضنت المغرب اتفاق الصخيرات، حيث لعبت دورا مؤثرا في الوساطة السياسية بين مختلف الأطراف كما ساهمت في إقناع فرنسا من المشاركة في الاتفاق، وتبقى المغرب قوة داعمة للاستقرار في ليبيا رغم تراجع دورها بعد اتفاق الصخيرات الذي لم يتم تطبيقه.[3]

3- **موقف تونس:** في الحقيقة تفتقر للثقل الجيوسياسي والنفوذ حتى يتسنى لها القيام بتغيير عميق في ليبيا، فهي تسعى لتسخير أطراف أخرى في تحقيق استقرار أمني نظرا لأهمية ذلك بالنسبة لها سواء اقتصاديا أو سياسيا على البعيد، لتصبح تونس نقطة محورية للسياسة والدبلوماسية الليبية، كما دعت لاتفاق الأمم المتحدة لعام 2015، وحشد الدعم الدولي لإجراء محادثات جدية.[4]

4- **موقف مصر:** أكد المجلس العسكري على حياد موقفه وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد مع التركيز على سلامة الرعايا المصريين الموجودين في ليبيا، فامتنعت مصر عن شن عمليات

[1] – محمد عبد الحفيظ الشيخ، "التدخل العسكري التركي في ليبيا وانعكاساته إقليميا ودوليا"، مجلة شؤون عربية 184 (2020):9.

[2] – العربي العربي، "ليبيا لعبة الأمم"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية 1 (2021):482.

[3] – علي مدوني، مرجع سابق، 683.

[4] – دبلة رفيدة، "دور الأسلحة الخفيفة في تفاقم النزاعات المسلحة في افريقيا. دراسة حالة ليبيا 2011-2018"، (مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019):51.

عسكرية ضد نظام القذافي، ولكن تأخرت بالاعتراف بالمجلس الانتقالي، لكن بعد تنحية الرئيس المصري محمد مرسي وظهور حفتر في المشهد السياسي الليبي لعبت مصر دورا مؤثرا من خلال دعمها لحفتر وحكومة طبرق سياسيا وعسكريا، ومع ذلك دعمت اتفاق الصخيرات ونادت بالحل السياسي للأزمة واستقبلت في القاهرة في جانفي 2017 رئيس حكومة الوفاق الوطني والمجلس الرئاسي فايز السراج،[1] واستضافت قمة تضم وزراء خارجية دول ومبعوث الأمم المتحدة الخاص صلاح الدين جمالي دامت يومين فيفري 2017 مع الجزائر ومصر وهذا بهدف إعادة توجيه الجهود الدبلوماسية إقليميا على نهج مشترك.

5- **موقف قطـــر**: قامت قطر بالتحرك على جميع المستويات للإطاحة بنظام معمر القذافي وذلك من خلال:

- أول دولة تعترف بالمجلس الوطني كما عملت قطر على بيع النفط القطري للثوار ودعمهم ماديا وعسكريا وكذا تقدم الدعم الإعلامي وذلك من خلال قناة الجزيرة، كما دعمت قطر دول الجوار وذلك من خلال توجيه رسالة تمجد فيها دور قطر كدور مهم عربيا وإقليميا ودولي وذلك نابع من سياستها الخارجية في الشرق الأوسط وخارجه، كما أرسلت قطر لأول مرة خارج أراضيها طائرات حربية في مارس 2011 ودعم الثوار بالأسلحة.[2]

لم يقتصر التدخل القطري في المشهد السياسي الليبي بل تعداه إلى العمل العسكري فقد قامت بإرسال 06 طائرات مقاتلة، تزويد الميليشيات بالأسلحة والعتاد الحربي أبرزها الصواريخ المضادة للدبابات.

فرغبة قطر في إقحام السياسة الخارجية القطرية في جميع القضايا والأزمات الإقليمية حتى تصبح أكثر قدرة التكيف والمساومة وفرض توجهاتها داخل منطقة الشرق الأوسط، فدولة قطر لها عداءات قديمة بينها وبين القذافي.[3]

---

[1] – علي مدوني، مرجع سابق، 683.

[2] – رجب ضو المريض، "عسكرة النزاعات السياسية في ليبيا"، دفاتر السياسة والقانون 7 (2017):83.

[3] – زينب عبد العال سيد رمضان، "أزمة الدول في ليبيا "دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد25 (2022): 97.

فالموقف القطري نابع من تصور إيديولوجي أكثر منه مصلحي، وذلك من خلال دعمها لتيارات الإسلام السياسي وهو ما خلق لها عداوات مع جاراتها الشقيقات الخليجيات.

ثانيا– المواقف الدولية

1- **الموقف التركي:** في بداية الأزمة عارض رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان التدخل الدولي في ليبيا عام 2011 داعيا المجتمع الدولي إلى عدم مقاربة الوضع في ليبيا على أساس النفط بل على أساس الضمير والقيم الإنسانية والحث على إيجاد حل سلمي يضع حدا لمعاناة الليبيين. غير أن هذه الثوابت تكاد تكون شبه غائبة في سياسة تركيا اتجاه أصدقائها الشرق أوسطيين، فعندما أصبح التدخل الدولي واقع لا محالة اضطرت تركيا إلى تغيير موقفها كليا، واعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي، فتركيا جاهزة دائما للحصول على الغنائم دون اعتبار لمصالح الآخرين مقابل مكاسب تكتيكية وتحويلها عند الضرورة إلى أدوات ضغط لتثبت أنها لاعبا شريكا في رسم الخارطة الليبية الجديدة، ومن هنا تكسب أوراق تحقق من ورائها مكاسب ذات بعد جيوسياسي في مجالها الحيوي، فقبلت المشاركة في الحصار البحري على ليبيا دون العمليات الجوية، وقدمت المساعدة الإنسانية وحاولت استعادة علاقتها الاقتصادية من خلال دعم حكومة مركزية وتحقق الاستقرار وتنهي حالة الفوضى التي عمت البلاد.[1]

2- **الموقف الفرنسي:** تعتبر فرنسا من بين الدول التي حسمت موقفها حيال التعامل مع ردة فعل القذافي على احتجاجات 2011، حيث قامت فرنسا بحملة إعلامية ودبلوماسية ضد القذافي من الساعة الأولى، وهو ما ظهر جليا في المبادرة الفرنسية بشأن ليبيا، والتي جمعت بين رئيس حكومة الوفاق فايز السراج وحفتر في 2012 ورؤساء مجلس النواب والمجلس الرئاسي، والمجلس الأعلى للدولة في ليبيا، فرنسا التي دعمت حكومة المشير الخليفة حفتر سعت للحد من سطوة المتشددين ومنع صعودها ولو وفق آليات توافقية سلمية، أو وفق أدوات ديمقراطية لان هذه التيارات تمثل تهديدا لمصالحها و نفوذها.[2]

---

[1] – جنى جبور، "تركيا: دبلوماسية القوة الناهضة" (2019)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 05/05/ 2025، على الساعة: 14.50سا، عبر الرابط: https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/La-Turquie-Invention-de-une-Diplomatie-Emergente.aspx

[2] – عبد السلام جحيش، مرجع سابق، 143.

و كذا تسعى لتقليص وتضييق الدور التركي الداعم لمثل هذه التيارات وذلك من خلال جمع الأطراف المتصارعة على طاولة واحدة لإيجاد الحل السريع والعاجل قبل فوات الأوان، فقد ركزت على إيجاد الحلول السلمية تخدم كل الأطراف، ففي 25 جويلية 2017 بباريس عقد الرئيس **ماكرون** مؤتمرين وهذا لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين (السراج وحفتر) بحضور الممثل الخاص لبعثة الأمم المتحدة وأسفر هذا المؤتمر إعلان يتكون من 10 نقاط منها الحل السياسي للأزمة، الالتزام بالاتفاقية السياسية الليبية، إدماج المقاتلين، لكن هذا الإعلان كان حبرا على ورق، والثاني كان في 29 ماي 2018 دعا فيه **ماكرون** رئيس المجلس الأعلى للدولة ورئيس مجلس النواب للتفاوض بحضور ممثلين من عدة دول أجنبية، كإيطاليا، وألمانيا و تركيا، والإمارات المتحدة وقطر وجميع جيران ليبيا، اتفق القادة على انتخابات سلمية وذات مصداقية بحلول 10 ديسمبر 2018، إلا أن اللاعبون الرئيسيون في ليبيا مثل بقايا مصراتة في فجر ليبيا وقادتهم السياسيين المناهضين لحكومة الوفاق الوطني تم تغييبهم عن المؤتمر، فكان الفشل ولم يتم التوقيع على الاتفاقية.[1]

3- **موقف روسيا:** أعربت روسيا معارضتها لأي قرار للتدخل الدولي والذي قد يؤدي إلى حرب أهلية وظهور متطرفين والذي سيؤدي إلى حروب تستمر عقود كاملة، كما حذر **فلاديمير بوتين** من أن التدخل الأجنبي سيؤدي إلى ظهور الإسلاميين، وهو ما قد يؤثر بشكل سلبي على الأقاليم المحيطة بالمنطقة بما فيها شمال القوقاز.

رفضت روسيا الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي، كما أنا لم تستخدم حق الفيتو ضد قرار 1973، وبعد سقوط القذافي حاولت روسيا أن تضع نفسها وفقا لتغيير المشهد الليبي، ورغم انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من المشهد الليبي قد مهد لها لعب دور مهم، إلا أن هذا الدور ظل محدودا حتى أعلن المشير حفتر الحرب على الحكومة عام 2015، وبعد تفاقم الأزمة و فشل اتفاق الصخيرات بدأت روسيا تظهر علامات التأييد للواء خليفة حفتر بعدما استطاع القضاء على كتائب أنصار الشريعة، وغيرها من الميليشيات الجهادية في بنغازي، كما تمكن من دمج بقايا القوات المسلحة في المؤسسة الأمنية الوحيدة العاملة في ليبيا وسيطرته على المنشآت النفط الرئيسية.

[1] – العربي العربي، مرجع سابق، 482.

4- **موقف الولايات المتحدة الأمريكية:** كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية داعما للثورة الليبية على الرغم باتهامها بالقيادة من الخلف، فلقد حاولت إعادة تأسيس وجودها الدبلوماسي في ليبيا وحاولت دعم السلطات الليبية المؤقتة حتى الهجوم على البعثة الخاصة في بنغازي والذي أسفر عن مقتل السفير الأمريكي "**كريستوفر ستيفز**" **CHRISTOPHOR STEVENS** وعلى إثر ذلك حاولت الولايات المتحدة تجاوز الهجوم حيث تراجع دورها إلى المراقبة في ليبيا فقط وبعدها تطور موقفها المتساوي إزاء حلفائها الإقليميين المتنافسين في هذا البلد إلى تأييد الطرف الذي يمكن أن يوازن الطرف الروسي المتصاعد، وهو حاليا وبشكل أساسي تركيا.

الفصل الثاني:

تعقد علاقة الفواعل

المنخرطة في النزاع الليبي

وتداعياتها على حل النزاع

الفصل الثاني: تعقد علاقة الفواعل المنخرطة في النزاع الليبي وتداعياتها على حل النزاع

شهدت دول الشمال الإفريقي في أواخر عام 2010 وبداية عام 2011 موجة من الانتفاضات الشعبية مهَّدت لمرحلة انتقالية في تاريخ هذه الدول، حيث بدأت بتونس وانتقلت إلى مصر لتنتشر لاحقا في العديد من الدول العربية، وتعتبر ليبيا من بين الدول التي شهدت احتجاجات ومظاهرات للمطالبة بالإصلاحات الديمقراطية إلا أنه سرعان ما تحولت هذه المظاهرات إلى صراع ونزاع مسلح بين فصائل متعددة تتنافس فيما بينها على الإمساك بزمام السلطة الفعلية، مستعينة بحلفائها الموجودين خارج الإقليم من خلال سياسة الأحلاف السرية والعلنية مع مختلف الفواعل الإقليمية والدولية، الأمر الذي أدى إلى إطالة واستمرار النزاع الليبي بدلا من محاولة حله.

استنادا إلى ما سبق، قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول إلى تحديد طبيعة الفواعل المنخرطة في النزاع الليبي مع التركيز على العلاقة الترابطية بين هذه الفواعل المختلفة، أما في المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى تداعيات تدخل الفواعل الخارجية على النزاع وبناء الدولة في ليبيا.

المبحث الأول: طبيعة الفواعل المنخرطة في النزاع

يعتبر النزاع الليبي ظاهرة شديدة التعقيد بالنظر لطبيعة الفواعل المنخرطة فيه والأهداف المراد تحقيقها من خلاله، فبرزت فصائل عسكرية في ليبيا احتدم الصراع والنزاع بينها حول السلطة، فأصبحت ليبيا رقعة شطرنج أغرت العديد من الأطراف على التواجد فيها لصناعة مجالات حيوية تباينت الملامح فيها من سياسية إلى اقتصادية وأمنية.

المطلب الأول: الفواعل المحلية – الداخلية – المنخرطة في النزاع الليبي

لقد ذهب باري بوزان وفق مقاربة الفوضى الناشئة، للقول بأن الدول عندما تبدأ بالانهيار تصبح المجموعات الوطنية بداخلها مجبرة على تحقيق أمنها منفردة، فتحاول كل مجموعة تصفية وجود الأخرى بالاستعانة بالإثنيات الموجودة حتى خارج حدود الإقليم، هذا الطرح يمكنه أن يصف لحد بعيد الوضع في ليبيا داخليا، فليبيا دولة متعددة الإثنيات والطوائف مع عجز النظام على تأطير هذه الأخيرة بسبب غياب سلطة مركزية فعالة تتولى توفير الأمن معها. أصبح كل طرف يسعى لتحقيق هذا المكسب منفردا وباستخدام القوة العسكرية وبالتالي تحول الوضع إلى حالة حرب داخلية أهلية وهو ما ذهب إليه "**كينث والتز**" **Kenneth Waltz** حين أشار إلى أسباب الحروب انطلاقا من مستوى فردي وطني، مستوى النظام الدولي.[1] من خلال هذا العنصر سنحاول رصد أهم الأطراف المحلية المنخرطة في النزاع الليبي.

أولا: الفواعل المحلية الرئيسية

بسبب حالة التعقيد والتعددية في أطراف النزاع الليبي وتعدد قضاياه، يمكن تقسيم الفواعل المحلية الرئيسية المؤثرة في مجريات النزاع الليبي إلى قسمين وهما كالآتي:

1- حكومة الوفاق الوطني: وهي حكومة وحدة وطنية ترأسها "**فايز السراج** "ومقرها طرابلس، جاء تشكيلها كأهم مخرجات الاتفاق السياسي الليبي الذي انعقد بمدينة **الصخيرات** سنة 2015

[1] – نائلة العابد ونبيل كريبش، "النزاع في سوريا: قراءة في مواقف ومصالح الأطراف الفاعلة ودورها في توجيه مسارات النزاع"، مجلة المعيار 56 (2021): 624.

بالمغرب تحت رعاية الأمم المتحدة، اللقاء جمع بين ممثلين عن « المؤتمر الوطني العام» و« برلمان طبرق» وممثلين عن المجالس المحلية في طرابلس ومصراتة تحت رعاية أممية وبحضور ممثلين عن الإتحاد الأوروبي، أين أفضى الاتفاق على إنشاء وتشكيل مجلس رئاسي يرأسه رئيس الحكومة واعتبار برلمان طبرق الهيئة التشريعية وحكومة وحدة وطنية.[1]

الاتفاق أدى إلى القضاء على النزاع بين حكومة المؤتمر الوطني في طرابلس بقيادة "**خليفة غويل**" والحكومة المؤقتة المنبثقة عن البرلمان الليبي بطبرق بقيادة "**عبد الله الثني**"، وحظيت باعتراف إقليمي ودولي، غير أن هذه الحكومة اتسمت بالضعف وهذا لوجود نزاعات كبيرة بين أعضائها المتعددين ومختلفي اللواءات خاصة الهيئة التشريعية وهو ما أدى إلى تنازع الشرعية بين الحكومة المؤقتة المنبثقة عن البرلمان الليبي بطبرق وحكومة المؤتمر الوطني في طرابلس، حيث رفض برلمان طبرق تعيين السراج على رأس الحكومة والمجلس الرئاسي.[2]

ففي 17 من شهر ديسمبر 2017، أعلن اللواء خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي الانتهاء من العمل ببنود الاتفاقية ورفض إخضاع الجيش لأي جهة أخرى مهما كانت له شرعية دولية إذ لم يكن منتخب من طرف الشعب فأصبح في مواجهة حكومة الوفاق الوطني المؤلفة من 16 وزيرا ويشرف عليها فايز السراج، فانحازت التشكيلات التي أطلقت عملية فجر ليبيا 2014 لحكومة الوفاق ردا على عملية الكرامة التي أطلقها حفتر، من بين هذه التشكيلات غرفة عملية فجر ليبيا، الدروع، كتائب ثوار مصراتة، قوات حماية طرابلس، وكذا القائد العسكري البارز "**أسامة الجويلي**" ومعه كتيبة الزنتان، كما حظي السراج بدعم جناح الحمائم في مدينة مصراتة القوة الضاربة الأولى في ليبيا والثقل المالي فيها، كما تسيطر حكومة الوفاق الوطني على أهم مؤسستين اقتصاديتين في البلاد وهما مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط.[3]

---

[1] – "ليبيا، أهم بنود الاتفاق الليبي بالصخيرات" (2015)، تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/04، على الساعة: 19.30 سا عبر الرابط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia

[2] – الحسين الشيخ العلوي، "لعبة التوازنات في ليبيا ومسارات التوافق السياسي"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (2017): 5.

[3] – الحسين الشيخ العلوي، مرجع سابق، 5.

طلبت حكومة **الفايز السراج** رسميا سنة 2019 من تركيا الحصول على الدعم العسكري الجوي، البحري والبري، وبالفعل لبى الطلب الرئيس التركي **رجب طيب أردوغان** لمواجهة الجيش الوطني الليبي الذي يريد استعادة طرابلس من الميليشيات المسلحة، وهو الأمر الذي أثار انتقادات واسعة ورفضا قاطعا من الجانب المصري والفرنسي والروسي وكذا اليونان وقبرص. أما فيما يخص السلاح فتملك حكومة الوفاق الوطني قرابة 10 طائرات حربية من طراز **ميغ 25، ميغ 23، ميراج إف1.**

وتسيطر على قاعدتين جويتين، الكلية الجوية في مصراتة وقاعدة امعيتيقية بالقرب من طرابلس، هذا وقد زودت تركيا حكومة الوفاق بطائرات بدون طيار من طراز **بيرقدار والعنقا.** وركزت تركيا منظومات دفاع جوي من طراز حصار في تلك القواعد من أجل حمايتها، هذا وتحضى الحكومة إلى جانب الدعم التركي أيضا الدعم القطري الذي يتخذ غالبا شكل الدعم السياسي والاقتصادي.[1]

2- **الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر:** مع انطلاق الانتفاضة في ليبيا سنة 2011 عاد حفتر إلى ليبيا وعين قائدا للقوات البرية في أفريل 2011، وبدأ يعمل على تشكيل خلية عسكرية سرية بهدف تأسيس قوات عسكرية تابعة له، فقد قام بتشكيل الجيش الوطني الليبي تحت قيادته بشرق البلاد. وفي مطلع 2014 أعلن عن تجميد كل الهيئة التشريعية المعروفة باسم المؤتمر الوطني الذي انتخب في جويلية 2012، كما دعا إلى حل المؤتمر وتشكيل حكومة مؤقتة تشرف على انتخابات تشريعية جديدة.[2]

وفي 16 من ماي 2014 قامت قوات تابعة لحفتر بعملية عسكرية أطلقت عليها اسم " **كرامة ليبيا** " ضد مجموعات وصفتها بالإرهابية في بنغازي وانتقلت العملية لاحقا إلى العاصمة طرابلس فأسفرت عن مقتل العشرات وجرح المئات، فقد اعتبر حفتر نفسه قائد الجيش الوطني

[1] – "حكومة السراج تطلب من تركيا رسميا التدخل العسكري في ليبيا" (2019)، تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/05، على الساعة: 22.30 سا، عبر الرابط https://www.skynewsarabia.com

[2] – فراس فحام، "خريطة الصراع في ليبيا، المكونات والمستقبل"، مجلة دراسات (2022): 5.

ومنقذ ليبيا من الجماعات الإسلامية التي وصفها بالإرهابية وأكد أنه لا يسعى لتولي السلطة وأنه يستجيب لنداء الشعب فقط.[1]

قام اللواء حفتر بتحالفات مع بعض الميليشيات والقبائل الموجودة في الشرق مثل: العبيدات، المسامير، العواقيل وقوى حزبية مثل تحالف القوى الوطنية، وبعض الأحزاب الصغيرة ذات الاتجاه القومي والفيدرالي، وكذا تأييد القوى الفيدرالية عبر جناحها الميليشي المسلح في برقة، فالجيش الوطني الليبي يسيطر على معظم الأراضي من شرق برقة وسرت إلى أجزاء كبيرة من غرب طرابلس ومعظم منطقة فزان الجنوبية.

تتشكل نواة الجيش الوطني الليبي من تشكيلات نظامية أعلنت دعمها للواء حفتر وتتمثل في القاعدة الجوية في بنغازي، وكذلك وحدة القاعدة الجوية جمال عبد الناصر في طبرق.[2] فضلا عن أنه ورث منظومة دفاع جوي من طراز **S200** و**Pka3**عن النظام السابق معمر القذافي، كما يملك ست 6 طائرات من طراز **ميغ 21**، الجيل الثالث، و12 طائرة **ميغ23** و5 طائرات من طراز **سوخوي 22** و12 طائرة من طراز **Ml35** و**Ml24**بالإضافة إلى 3 طائرات من طراز **ميراج إف1**.

[1] – "حفتر...عراب الثورة المضادة الذي يصارع المرض" (2014) تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/04 على الساعة: 16.30 سا عبر الرابط https://www.aljazeera.net/encyclopedia

[2] – محمود علاء الدين وآخرون، مرجع سابق، 578.

خريطة رقم 01: توضح موقع الحكومتين وفقا لمعسكري الكرامة و فجر ليبيا

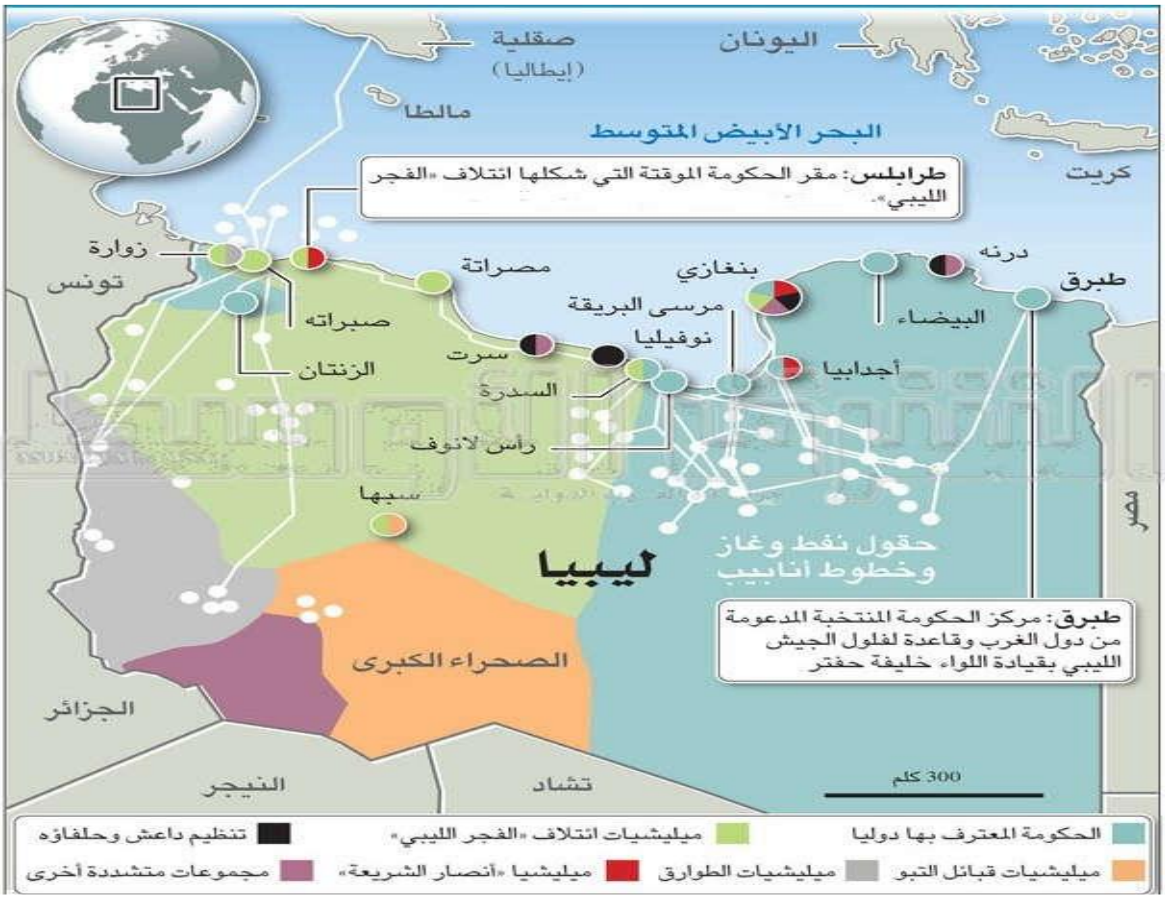

المصدر : خالد محمود، مسؤول أمني بكشف للشرق الأوسط خريطة تنظيم داعش، جريدة الشرق الأوسط، *20* فيفري 2015. http://aawsat.com/home/article

ثانيا: الفواعل المحلية الثانوية

وهي الكتائب العسكرية التي تنقسم إلى نوعين: الجيش الليبي والكتائب المستقلة، فالكتائب المستقلة تتكون من كتائب تمثل جماعات إسلامية أو قبائل شاركت بالثورة كانت تابعة للقرارات التي تصدرها الأطراف الأساسية. فمعظم الكتائب المستقلة لها نفوذ على بعض المدن، في حين استغلت الأطراف الرئيسية ذلك النفوذ بالاستعانة بهم[1]، وهي كالتالي:

[1] – عبد الرؤوف الجروشي، "خارطة الصراع الليبي في فترة ما بعد القذافي– دراسة تحليلية لفترة ما بين انتخابات المؤتمر الوطني حتى عملية فجر ليبيا (2012–2015)" مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية 12 (2022): 67.

1- **القوات التي قادت عملية فجر ليبيا:** وهي عبارة عن جماعة إسلامية تسيطر على أجزاء واسعة من طرابلس وهذه الجماعة المتطرفة تملك أسلحة ثقيلة بما فيها طائرات.[1]

وتتشكل هذه القوات من تشكيلات مسلحة كان الهدف منها هو حماية الثورة والتعامل مع المخاطر السياسية والأمنية التي تمر بها البلاد فهي عبارة عن تحالف القوى الوطنية لإضعاف المؤتمر الوطني على المستوى السياسي، فبعد انطلاق عملية الكرامة (اغتيالات في بنغازي) لم تستطع الحكومة السيطرة عليها، وبعد ذلك شكلت مجموعة من الكتائب المنتمية إلى عدة قبائل بعدة مدن وهي ما عرفت بفجر ليبيا وهي: مصراتة، طرابلس، الزاوية، زنتان، غريان، بحيث تم إطلاق أول عملية تحمل اسم فجر ليبيا في جويلية 2014، وهذا لدعم شرعية المؤتمر الوطني الليبي الذي سيطر عليه الإسلاميون فهو تحالف بين حزب العدالة وجماعة الإخوان وكتلة الوفاء للشهداء،[2] تضم مجموعات الميليشيا الإسلامية والقبلية المسلحة التي تنتمي إلى هذه المدن ومن أبرزها :

- **غرفة عملية الثوار**: يرتبط تكوينها بمدينة مصراتة تتكون من وحدات تابعة لوزارة الدفاع وأخرى لوزارة الداخلية وقوى حزبية وحكومية، حيث استقطبت فجر ليبيا الأحزاب الإسلامية من السلفيين والإخوانيين وخاصة العدالة والبناء التي تعتبر الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين والجماعة السلفية مثل الأمة والوطن وكتلة الوفاء للشهداء الإسلامية في المؤتمر الوطني العام وحكومة طرابلس الموازية.[3]

تمكنت قوات فجر ليبيا من السيطرة على مدينة طرابلس واستطاعت بسط نفوذها على معظم الغرب الليبي وهي من القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني.

---

[1] – رشا عطوة عبد الحكيم ضبيش، "التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب – دراسة حالة ليبيا – "، مجلة كلية السياسة والاقتصاد (2022): 2.

[2] – شهرزاد فكيري، "الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية، نموذج ليبيا" (شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر03، 2017): 258.

[3] – محمود علاء الدين عواشي وآخرون، "أثر التدخل العسكري التركي في ليبيا على الأمن القومي المصري من الفترة 2014-2020". المركز الديمقراطي العربي (2021)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/05 على الساعة: 19.36 سا عبر الرابط : https://www.democraticac.de/?p=78741

- **ميليشيات درع ليبيا:** هي مجموعات مسلحة متحالفة تنشط في عدة مناطق من ليبيا، وهي تمتلك قوة وعتادا أكثر من غيرها والتي حظيت بصلاحية حماية ليبيا،[1] فهي أكبر تشكيل في ليبيا من حيث العدد، تتكون من أغلبية الثوار وتملك ترسانة عسكرية أغلبها من مخلفات القذافي التي استولى عليها الثوار.

- **سرايا الدفاع عن بنغازي:** تتكون من مجموعة من ثوار بنغازي الذين دخلوا في مواجهات سنة 2014 مع قوات حفتر بعد عملية الكرامة، اضطرهم إلى التوجه غربا نحو طرابلس، تأسست في جوان 2016 وتضم مجموعات من متطوعين من درنة وثوار مصراتة استهدفهم حفتر، وتمركزت هذه المجموعة في مدينة الجفرة واتخذت من دار الإفتاء في طرابلس مرجعية لها.[2]

2- **قوات القعقاع والصواعق المدني:** هي عبارة عن مجموعات وتكتلات عسكرية من ثوار الزنتان، دخلت في مواجهات مع التشكيلات المسلحة التي قادت عملية ليبيا، تقدر قوات هاتين الكتيبتين بحوالي 17 ألف مقاتل أغلبهم من مدينة الزنتان وتضم عناصر من الجيش الليبي النظامي إبان حكم معمر القذافي وقيادات الثوار في جبهات الجبل الغربي أثناء المعارك سنة 2011.

تأسست الكتيبتان على يد وزير الدفاع السابق **أسامة اجويلي** في يناير 2012، فكان تأسيس هاتين الكتيبتين نكاية في إنشاء لواء مصراتة لإحداث توازن في غرب ليبيا[3].

3- **جماعة أنصار الشريعة:** هذه المجموعة تعتبر امتدادا لفكر تنظيم القاعدة بقيادة **محمد الزهاوي** الذي قتل في 2015، وتتمركز في شرق ليبيا في بنغازي، حيث دخلت هذه المجموعة في مواجهات دموية مع قوات الجيش الوطني في بنغازي إلى أن تمكن الجيش الوطني من القضاء

[1] – رجب الضو المريض، "عسكرة النزاعات السياسية في ليبيا"، دفاتر السياسة والقانون، ليبيا 7 (2017)،ص90.

[2] – علي مدوني، "الأزمة الليبية خلاف داخلي في أيادي قوى خارجية "، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني 3 (2021):678.

[3] – خالد المهير، الصواعق والقعقاع وتوازن الرعب بليبيا (2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/08/04، على الساعة: 15.45 سا، عبر الرابط: https://www.aljazeera.net/news

على وجودها في بنغازي ولها تواجد أيضا في درنة وصبراتة ولقد أعلنت الجماعة حل نفسها في ماي 2017 وأنظم الباقون إلى تنظيم داعش[1].

4- **كتائب الطوارق في الجنوب الليبي:** كتائب مسلحة موالية لحكومة الوفاق تحرس الحدود الجنوبية مع تشاد والنيجر.

5- **جيش القبائل:** مجموعات مسلحة من الموالين لنظام القذافي، وجدت كل الدعم من حفتر ومصر أسسها محمد قذاف الدم ابن عم معمر القذافي المقيم في القاهرة، وهي تقاتل ضد التشكيلات المسلحة في الغرب الليبي[2].

بالإضافة إلى هذه الكتائب توجد عدة كتائب أخرى مؤججة للنزاع في ليبيا من بينها :

- كتيبة 17 فبراير، كتيبة جماعة التوحيد، كتيبة أنصار الشريعة، كتائب الجماعات السلفية، كتائب راف الله السحاتي، كتيبة شهداء أبو سليم، الحركة الإسلامية الليبية من أجل التغيير، بالإضافة إلى ميليشيات التبو، وميليشيات الطوارق وميليشيات القبائل العربية.

[1] – رشا عطوة عبد الحكيم ضبيش، مرجع سابق، 23.

[2] – رفيدة دبلة، "دور الأسلحة الخفيفة في تفاقم النزاعات المسلحة في إفريقيا – دراسة حالة ليبيا 2011-2018" (مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019): 50.

جدول رقم 01 : يوضح أبرز الميليشيات المسلحة في ليبيا ومناطق تمركزها.

طرابلس والغرب الليبي	بن غازي وشرق ليبيا	الجنوب
– ميليشيات فجر ليبيا. – المجلس العسكري للزنتان. – كتيبة القعقاع. – كتيبة الصواعق. – المجلس العسكري لطرابلس. – كتيبة النواصي وقوات الردع الخاصة. – اللجنة الأمنية العليا. – قوات درع ليبيا. – تجمع ميليشيات مصراتة – حطين والخلبوص وكتيبة 122. – غرفة ثوار ليبيا. – تنظيم الدولة الإسلامية داعش.	– الجيش الوطني الليبي –حفتر – جيش برقة وقوة حماية برقة. – لواء الصاعقة. – أنصار الشريعة. – كتائب شهداء 17 فيفري. – كتائب راف الله السحاتي. – كتيبة شهداء أبو سليم. – تنظيم الدولة الإسلامية داعش. – مجموعات جهادية صغيرة تمثل امتداد للنصرة وأبي محجن الطائفي، جماعة التوحيد والجهاد.	– ميلشيات التبو. – ميليشيات الطوارق. – ميليشيات القبائل العربية

المصدر: محمد عبد الله يونس، مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، (2015) : 71.

المطلب الثاني: الفواعل الإقليمية المنخرطة في النزاع الليبي

نظرا للأهمية الجيوسياسية لليبيا وفي ظل استمرار النزاع فيها منذ الإطاحة بالنظام عام 2011 وعدم استقرارها، بات الدور الخارجي عنصرا أساسيا في النزاع متفاوتا في التأثير في المشهد الليبي بين مختلف الفواعل والقوى الإقليمية ذات المصالح المتباينة سواء كانت سياسية أو اقتصادية وارتباطاها

بالفواعل المحلية، باحثة عن مكان لها في هذا المشهد الجديد، فغدت ليبيا مسرحا مفتوحا لفواعل تتصارع لتحقيق مصالحها بعيدة عن كل الاعتبارات الإنسانية، ومن بين هذه الدول الإقليمية التي رسمت ملامح جديدة في النزاع هي:

أولا: علاقة دول الجوار بالأطراف المحلية-الداخلية- في النزاع الليبي

تعتبر ليبيا عمقا استراتيجيا مهما بالنسبة لدول الجوار الاقليمي (مصر، الجزائر، المغرب وتونس)، حيث أن الوضع الأمني في ليبيا يؤثر بشكل مباشر على دول الجوار مما دفعها للانخراط في النزاع منذ الوهلة الأولى، فاختلفت الأدوار وتميزت مابين تدخلات عسكرية ودبلوماسية وهو ما سنطرق إليه.

1- **مصـر**: منذ أن دخل حفتر في المشهد الليبي قامت مصر بدور مزدوج، حيث كانت تدعو إلى حل النزاع بالطرق السلمية وجلب جميع الأطراف إلى طاولة التفاوض وهذا على الصعيد الرسمي، ولكنها على الصعيد غير الرسمي كانت تساهم بتصعيد وتأجيج النزاع الأهلي وذلك من خلال وقوفها واصطفافها إلى جانب الجنرال المتقاعد خليفة حفتر المعادي للجماعات الإسلامية إذ تعتبره أحد أقرب حلفائها وشريكا لنظامها، فقدمت له دعما عسكريا واقتصاديا قويا، فمصر التي لها شريط حدودي طويل مع ليبيا 1100 كلم أصبحت عرضة لتداعيات النزاع الليبي وهو الأمر الذي أدى بها إلى التدخل بشكل كبير وأساسي خاصة بعد تزايد عدد الهجمات الإرهابية على أراضيها والتمرد في شبه جزيرة سيناء، فدعمها لحفتر ينبع من الإيديولوجية العسكرية المشتركة (الرئيس **عبدالفتاح السيسي** والخليفة **حفتر** قادة عسكريين).

- **دوافع التدخل المصري**: تحاول مصر إيجاد حليف يحافظ على استمرار تزويدها بإمدادات النفط المدعوم التي اعتمدت عليها منذ حرب الخليج الأولى والسماح للعمال المصريين في البلاد(الذين كانوا يمثلون قبل الانتفاضة العربية ما يقارب 33 مليون دولار سنويا في شكل تحويلات) باستئناف العمل.[1] حيث تجاوزت استثمارات ليبيا في مصر 10 مليار دولار، كما

[1]- رضا دمدوم، "الأطراف الخارجية في النزاع الليبي منذ 2014 : عوامل جديدة وأدوار متزايدة"، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية 2 (2022): 76.

قدر إنتاجها من النفط 1.2 مليون برميل يوميا، وحفتر يسيطر على جميع الحقول الرئيسية في المناطق الشرقية.[1]

- جلب الاستثمارات الليبية إلى الداخل المصري ولاسيما قطاع الطاقة، حيث تم الاتفاق على رفع حجم الاستثمارات الليبية في عام 2008 من ملياري دولار إلى 10 مليارات.

- زيادة عدد الشركات المصرية العاملة في ليبيا في مجال الطاقة والمقاولات والعقارات والتجارة، وهو ما يشكل لبلدهم مصدر دخل بالعملة الأجنبية.

- العمل على مشاريع نقل الغاز المصري إلى المغرب ومنه إلى أوروبا وكذلك تلبية حاجة ليبيا من النفط المكرر وكذلك.[2]

- **الدعم المالي والعسكري:** قامت القوات الجوية المصرية بإرسال خبراء وتقنيين لدعم وتطوير القوات الجوية لحفتر وتزويده بقطع الغيار اللازمة حيث قامت مصر بتسليح وتدريب القوات التي يقودها اللواء وخاصة بعد تعيين حفتر قائدا عاما للقوات الليبية وترقيته لرتبة الفريق، فكان ذلك بمثابة السند السياسي الشرعي للدعم المصري لقدرات قولت حفتر باعتبارها الجيش الشرعي لليبيا وهو الأمر الذي سهل القيام بالعمليات العسكرية ضد عناصر التنظيمات الجهادية التي خططت لهجمات الرعايا المصريين،[3] وكذلك تحقيق مشروعها الأيديولوجي للقضاء على الإسلام السياسي وجماعة الإخوان المسلمين في الداخل والخارج خاصة وأن تركيا وقطر تقدمان الدعم لجماعة الإخوان المسلمين ومع ذلك وبحلول سنة 2019 تبلور احتمال لدى مصر أن حفتر قد يهمشها نظرا للاتصال الوثيق مع فرنسا وروسيا والإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى المخاوف من اتساع نفوذه مما دفع بمصر إلى محاولة إيجاد سبل أخرى لحماية مصالحها بما في ذلك تنمية العلاقات مع رئيس وزراء حكومة الوفاق ورئيس مجلس النواب **عقيلة صالح**

---

[1]– العربي العربي، "ليبيا لعبة الأمم"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية 1 (2021): 489.

[2] -Omar Nasef,“ Egyptian National Security as Told by the Nile“, The Century Foundations (2016) p 4-8-

3 – محمد لبوخ، " تحديات عمليات بناء الدولة في ليبيا بعد 2011 بين الفرص والقيود "(أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، 2020):153.

والمساعدة في عودة النظام القديم.[1] ولهذا مصر تبحث عن حكومة مركزية في ليبيا قادرة على تأمين حدودها والتعامل مع التهديدات الإسلامية والجهادية الداخلية والانخراط في التجارة الثنائية، ولهذا تشارك في مجهودات الدبلوماسية الدولية لإقامة تسوية سياسية، فتعلن بذلك أن الحوار البناء هو السبيل الوحيد للمصالحة السياسية.[2]

- **الدعم الدبلوماسي وإعلان القاهرة :** قام الرئيس **عبد الفتاح السيسي** بإعلان عن مبادرة لحل الأزمة الليبية من خلال احترام كافة الجهود الأممية والدولية، تضمن هذا الإعلان وقف إطلاق النار ابتداء من يوم 8 جويلية 2020 وتفكيك الميليشيات وتسليم أسلحتها وإلزام كافة الجهات الأجنبية بإخراج المرتزقة الأجانب من كافة الأراضي الليبية، حتى يتمكن الجيش الوطني الليبي بالتعاون مع الأجهزة الأمنية من القيام بمسؤوليتها ومهامه العسكرية والأمنية في البلاد، بالإضافة إلى استكمال أعمال مسار اللجنة العسكرية 5+5 بجنيف تحت رعاية الأمم المتحدة، حيث أكد الرئيس **عبد الفتاح السيسي** عقب مباحثاته بالقاهرة مع القائد العام للقوات المسلحة **المشير خليفة حفتر** ورئيس مجلس النواب الليبي **عقيلة صالح** أن المبادرة تشمل حل النزاع وذلك من خلال مسارات متكاملة على كافة الأصعدة الأمنية والسياسية والاقتصادية والهدف منها:

– ضرورة التأكيد على احترام كافة الجهود والمبادرات الدولية وقرارات مجلس الأمن والحفاظ على سلامة ووحدة الأراضي الليبية.

– الاعتماد على مخرجات قمة برلين والتي تتضمن خطوات تنفيذية واضحة المسارات الأمنية والسياسية والاقتصادية واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي وتضمن حلا سياسيا شاملا.

[1] – رضا دمدوم، مرجع سابق، 173.

[2] – سارة المصري، "المفارقة الأمنية لمصر في ليبيا.. كيف أسست مصر لتدخلها العسكري في ليبيا" (2020) تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/05 على الساعة: 15.30 سا، عبر الرابط:
https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics

– ضرورة استكمال مسار أعمال اللجنة العسكرية 5+5 بجنبف تحت رعاية الأمم المتحدة مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية إلزام كل الجهات الأجنبية بإخراج المرتزقة من كافة الأراضي الليبية.[1]

2- **الجزائـر**: اتخذت الجزائر موقفا مغايرا عن الدور الذي لعبته مصر فانحازت إلى الحلول السلمية التي تقضي بالتواصل مع المعسكرين المتنافسين في ليبيا ورفض أي حلول عسكرية وتأييد المقاربة الدولية المدعومة أوروبيا وأمريكيا وترى أن تسوية النزاع يكمن في جلسات الحوار الوطني الليبي التي ترعاه الأمم المتحدة للخروج بحكومة توافق وطني ومن هنا نجد الجزائر رفضت رفضا تاما لوجود قوة أجنبية في جوارها القريب وموقفها ثابت وأن الحوار بين الفرقاء الليبيين هو الطريق الوحيد لإنهاء حالة الفوضى والانسداد السياسي[2]، حيث أن انعكاسات النزاع الليبي كان له تأثير أكبر وأخطر على أمن الجزائر التي تربطها حدود جغرافية طويلة إلى نحو 700 كلم فهي تعتبرها ثغرة أمنية للجزائر نتيجة الانتشار الواسع للأسلحة وبشكل غير متحكم فيه وهو الأمر الذي فرض على الجزائر انتهاج مقاربة حذرة وذكية لضمان مصالحها الإستراتيجية الحالية والمستقبلية.

- ✓ وضعت خطة تتعلق بتعزيز عسكري على الحدود.
- ✓ دعم كل الحلول السياسية والسلمية داخل ليبيا والوقوف على مسافة واحدة من كل الفرقاء الليبيين ودعم أسس الحوار والمصالحة الوطنية وأن السبيل الوحيد للخروج من الأزمة هو الجلوس على طاولة الحوار، فالدبلوماسية الجزائرية اشتغلت بواقعية اتجاه الملف الليبي.

- **الآليات الدبلوماسية الجزائرية والأمنية اتجاه النزاع في ليبيا**

لم يكن أمام الجزائر خيار لمواجهة التهديدات والتحديات الأمنية أمام ما تعلنه من ثوابت في مواقفها الخاصة بالسياسة الخارجية، وضمن هذا الإطار ساهمت الجزائر في دعم الجهود المبذولة من

[1] – محمد سامي، "نص إعلان القاهرة بشأن مبادرة حل الأزمة الليبية" (2020)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/10، على الساعة :19.58 سا، عبر الرابط:
https://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2020/6/6/1803133

[2] – محمد عز العرب، سارة حسن، مسارات متشابكة: "إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط" (القاهرة : المركز الإقليمي للدراسات، مجموعة اكسفورد للأبحاث، د.س.ن): 2.

طرف المجتمع الدولي لوقف العنف في ليبيا، وأكدت على ضرورة المساهمة والتنسيق مع الهيئات المختصة للاتحاد الإفريقي، فخلال اجتماع اللجنة رفيعة المستوى التابعة للاتحاد الإفريقي المنعقد بأديس بابا في مارس 2011 والذي ضم منظمة الأمم المتحدة، والمؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والدول المجاورة لليبيا،[1] قدمت الجزائر مقترحا لحل النزاع الليبي يتمثل في:

- إعطاء الأولوية للمساعدات الإنسانية للشعب الليبي والسماح بتنقل وفد اللجنة إلى ليبيا من أجل ربط الحوار بين أطراف النزاع.
- التأكيد على ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار.
- التأكد من وقف إطلاق النار وذلك من خلال إنشاء آلية للمراقبة.
- ضرورة التنسيق في إطار الاتحاد الإفريقي لاتخاذ الإجراءات اللازمة والضرورية لإيقاف حركة الأسلحة التي تهدد استقرار المنطقة.

حظيت هذه المبادرة بقبول الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وتشجيعها للتطبيق على أرض الواقع خاصة وإنها تهدف إلى مشاركة القوى السياسية في ليبيا في حوار يسمح بالتوصل إلى مصالحة وطنية.[2]

هذا وعلى إثر اتفاق الصخيرات في 17 ديسمبر 2015 الذي كرس رؤية الجزائر المتمثلة في تشجيع الحوار وضرورة إشراك جميع مكونات الشعب الليبي في بلورة خارطة طريق تنشئ أرضية مشتركة تستوعب الجميع، وتأكيد إبعاد الخيار العسكري في حل النزاع، كثفت الجزائر من تحركاتها لتسوية الأزمة الليبية من خلال بناء علاقات جيدة مع كافة الأطراف الليبية، كما رفعت من مستوى التنسيق السياسي والأمني مع دول الجوار لتسوية الأزمة كمشاركة وزير الشؤون المغاربية والإتحاد الإفريقي **عبد القادر مساهل** في اجتماع ثلاثي مع وزيري خارجية مصر وتونس 19-2018/02/20 الذي انبثق عنه إعلان تونس الذي أكد على رفض أي حل عسكري للنزاع الليبي وأي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية في ليبيا، وضرورة إشراك جميع الأطراف في عملية الحوار مهما كانت توجهاتهم أو انتماءاتهم السياسية، والعمل على ضمان وحدة مؤسسات الدولة المنصوص عليها في

[1] – نبيل بوبية، "الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية" (رسالة ماجيستير، جامعة الدول العربية، 2009):172.

[2] – "تسوية الأزمة في ليبيا، مرافعة جزائرية من أجل حوار شامل"، موقع وكالة الأنباء الجزائرية.

الاتفاق السياسي، بما في ذلك الحفاظ على وحدة الجيش الليبي، والسعي إلى تحقيق مصالحة شاملة في إطار الحوار الليبي – الليبي بمساعدة الدول الثلاث وبرعاية أممية، كما استضافت الجزائر سنة 2021 مؤتمر لدول جوار ليبيا وذلك بمثابة طرح الحلول العملية للأزمة الليبية وأن التعثر الحاصل في ليبيا مرجعه أساسا إلى تعثر بناء الدولة وتحقيق الحل الليبي بعيدا عن التدخلات الخارجية.[1]

ومن هنا يمكن القول أن المبادرة الجزائرية تعتبر من أفضل المقاربات لحل النزاع الليبي نتيجة للإرادة الجزائرية في الوصول إلى تسوية نهائية للنزاع.

3- **المغـــرب:** رفض المغرب هو أيضا أي تدخل أجنبي مهما كانت أسسه ودوافعه وفاعلوه، حيث قال وزير الخارجية والتعاون المغربي " **ناصر بوريطة** " أن **التدخلات الأجنبية لم تعمل إلا على تعقيد الوضع الليبي وتكريس الخلافات الداخلية وتهديد السلم والأمن بمنطقة المغرب العربي برمته**" [2] وقد لعبت دورا مؤثرا وذلك من خلال احتضان اتفاق الصخيرات الذي يجمع بين مختلف الأطراف.

- **اتفاق الصخيرات:** أكدت المغرب على ضرورة اختيار الحل السياسي وذلك من خلال التعامل مع كافة الأطراف والمساعي الحميدة، حيث استضافت المغرب أهم اتفاق جمع الفرقاء الليبيين بعد قرابة 20 شهرا من المفاوضات، للوصول إلى حل للنزاع، وتم توقيعه بمدينة الصخيرات المغربية تحت رعاية الأمم المتحدة في 17 ديسمبر 2015 حيث تم الاتفاق على:

– تشكيل وإنشاء حكومة وحدة وطنية توافقية مقرها العاصمة طرابلس تتكون من مجلس الوزراء وعضوين نائبين وعدد من الوزراء على أساس الكفاءة وتكافؤ الفرص وتكلف بمهام السلطة التنفيذية.

– برلمان طبرق الذي يضم مجلس النواب المنتخب في جوان 2014، يمثل الهيئة التشريعية للدولة خلال المرحلة الانتقالية التي لم تذكر مدتها.

---

[1] – فاتح خننو، "الأزمة في ليبيا: الفاعلون والسيناريوهات المحتملة"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية 1 (2022): 177-178.

[2] – محمد عبد الحفيظ الشيخ، "التدخل العسكري التركي في ليبيا وانعكاساته إقليميا ودوليا" (2020)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/05 على الساعة: 11.30 سا، عبر الرابط: https://arabaffairsonline.com

- تشكيل مجلس أعلى للدولة وهو أعلى جهاز استشاري يقوم بعمله باستقلالية.
- تشكيل هيئة لصياغة الدستور ومجلس الدفاع والأمن وهيئة للإعمار.[1]

لقد ساهمت المغرب في إنجاح جولات هذا الحوار ولقد حضيت جهودها الدبلوماسية بالإشادة الدولية من خلال توفيرها المناخ المناسب لتقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية.

4- **تونـــس:** فقد اعتبر النزاع الليبي تهديدا مباشرا لها حيث أن تونس تربطها حدود جغرافية على طول 459 كلم خاصة وأنها أول من عرفت اضطرابات سياسية وأمنية، فقد زاد دخول الليبيين إلى تونس وتسلل الإرهابيين وتسريب السلاح إليها تعقيدا أمنيا، مما دفع بها إلى زيادة تكاليف لحماية شريطها الحدودي وهو الأمر الذي فرض عليها تبني مقاربة تقوم على تشجيع الفرقاء على الحوار وأن حل النزاع يبقى بيد الليبيين وأن دورها يقتصر على تسهيل الحوار وتشجيعه بين كافة مكونات الشعب الليبي وهذا في إطار التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة لإنهاء النزاع.[2]

- **إعلان تونس لدعم التسوية السياسية في ليبيا:** هو إعلان مشترك لدعم التسوية السياسية الشاملة في ليبيا وقعه وزراء كل من تونس والجزائر ومصر في20 فيفري 2017، حيث أكد على تحقيق المصالحة برعاية دول الجوار والأمم المتحدة، ورفض الحل العسكري والتدخل الخارجي في ليبيا والتمسك بالحل السلمي السياسي. حيث ترتكز المبادرة المطروحة على ست مبادئ حسب نص الإعلان:

1- السعي في إطار الحوار الليبي تحقيق المصالحة الشاملة دون إقصاء بمساعدة من الدول الثلاث وبرعاية أممية.

2- ضرورة التمسك بالوحدة الترابية وسيادة الدولة الليبية وبالحل السياسي كمخرج وحيد للنزاع الليبية، على قاعدة الاتفاق السياسي الليبي الموقع في 17 ديسمبر 2015 بالصخيرات

[1] – " أهم بند الاتفاق الليبي بالصخيرات "(2015) تم الاطلاع يوم 2024/05/15 على الساعة: 23.00 سا عبر الرابط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia

[2] – محمد عبد الحفيظ الشيخ، مرجع سابق.

المغربية، باعتباره إطارا مرجعيا، والاتفاق على مساندة المقترحات التوافقية للأطراف الليبية قصد التوصل إلى صياغات تكميلية وإلى تعديلات تمكّن من دفعها.

3- رفض أي حلٍّ عسكري للنزاع الليبي وأي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لليبيا باعتبار أن التسوية لن تكون إلا بين الحوار الليبي- الليبي على أن يكون بمشاركة كافة الأطراف الليبية مهما كانت توجهاتها وانتماءاتها السياسية.

4- ضمان وحدة مؤسسات الدولة الليبية المدنية المنصوص عليها في الاتفاق السياسي -المجلس الرئاسي ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة- بما في ذلك الحفاظ على وحدة الجيش الليبي وفق بنود الاتفاق السياسي الليبي، للقيام بدوره الوطني في حفظ الأمن ومكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود والهجرة غير الشرعية.

5- ضرورة مواصلة الجهود المبذولة من قبل الدول الثلاث للتنسيق فيما بينها مع مختلف الأطراف السياسية الليبية لتقليل حدة الخلافات.

6- ضرورة إحاطة الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بإعلان تونس الوزاري، باعتبارها وثيقة رسمية لدى المنظمات الثلاثة[1].

ثانيا: علاقة دول الخليج بالأطراف المحلية -الداخلية- في النزاع الليبي

منذ سقوط نظام معمر القذافي عام 2011، لعبت دول الخليج أدوارا محورية في هذا الصراع المعقد، تباينت أدوار هذه الدول بين الدعم العسكري والمالي للأطراف المتنازعة، مما أسهم في تعقيد النزاع وتعميق الانقسامات الداخلية، فتدخلات قطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية كانت لها تأثيرات كبيرة على مسار النزاع، حيث أصبحت ليبيا ساحة للعديد من الحروب بالوكالة وأصبح الصراع ينبنى بنظام دولي في وضع من الفوضى التامة. يمكن تقسيمها إلى قسمين:

[1] - "تعرف على إعلان تونس لحل الأزمة الليبية" (2017)، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2024/08/15، على الساعة: 23.30 سا، عبر الرابط https://www.aljazeera.net/encyclopedia

1- الدول الداعمة لحكومة الوفاق الوطني

- **قطر:** يعد الدور القطري المتصاعد خلال انتفاضات الربيع العربي استمرارا لسياستها الخارجية الفاعلة والمتنامية، حيث تحولت قطر إلى قوة إقليمية في موازين القوى فأصبحت تمارس أدوارا كانت حكرا على القوى الإقليمية التقليدية، فلقد دعمت الحراك في المنطقة العربية وكان لها دورا بارزا في النزاع الليبي حيث وقفت واصطفت إلى جانب المعارضة في ليبيا بعدما أظهرت تقاربها مع المقاربة الأورو أطلسية وتحالفها مع حليف الناتو، فكانت أول دولة عربية شاركت في حضر جوي على ليبيا واعترافها بالمجلس الانتقالي ممثلا شرعيا للشعب الليبي، واعتبرت أن مسألة تسليح ليبيا أمر طبيعي ليتمكن الشعب الليبي أن يدافع عن نفسه[1]. ينقسم الدور القطري إلى دورين أساسيين هما : الدور العسكري الذي بدأ أثناء الحراك وصولا إلى مرحلة ما بعد القذافي والثاني هو الدور التمويلي لبعض الأجسام السياسية والعسكرية التابعة لها في مناطق مختلفة على رأسها المنطقة الغربية.

- **الدعم العسكري والمالي:** انخرط الجيش القطري في عمليات عسكرية على الأراضي الليبية وذلك من خلال:

- مشاركة الوحدات القطرية في معارك فعلية (معركة باب العزيزية في أوت 2011).
- تورطها في اغتيال رئيس الأركان الليبي الأسبق **عبد الفتاح يونس** أوت 2011 وذلك لمحاولته منع وصول تمويلات إلى التيارات المتطرفة.
- ساهمت قطر في دعم الحكومات الليبية المتعاقبة وأخرها حكومة الوفاق الوطني من خلال استقطاب بعض الطيارين المرتزقة من دول أخرى مثل الإكوادور لتشغيل المقاتلات التابعة لحكومة الوفاق الوطني من نوع **ميراج أف1** وذلك من خلال الإعلان عن طلب توظيف طيارين مقاتلين يمتلكون ساعات طيران تتعدى الألف ساعة ومن ثم إرسالهم إلى تركيا ومنها إلى مطار مصراتة.

[1] – فاطمة مساعيد، "مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية بين التراجع والتمدد"، دفاتر السياسة والقانون 111 (2014): 41.

– قامت بتدريب الثوار الليبيين وإنشاء مراكز استخباراتية قطرية في مدينتي طبرق وبنغازي لدعم وحدات الثوار بالمعلومات، أيضا قدمت مساعدات عسكرية لوجستية وتزويد بعض الفصائل بالأسلحة حيث عثر الجيش الوطني الليبي سنة 2018 على صناديق تحمل شعار الجيش القطري داخل منزل قائد قوة حماية درنة التابع لتنظيم القاعدة[1]. إلا أن تدخلها في ليبيا تضاءل وخاصة بعد تولي **الأمير تميم بن حمد آل ثاني** السلطة في الدوحة متبعا سياسة عدم التدخل، وهو ما أدى بخصوم قطر وخاصة الخليجيون والداعمون لحفتر استغلال الفرصة وقلب موازين القوى، وهكذا هزم الجيش الوطني الليبي الجماعات المدعومة من طرف قطر، أما الإسلاميين الآخرين الذين استغلوا فرصة الحرب الأهلية 2014 لتشكيل حكومتهم تم طردهم من طرابلس، والباقي النشيطين في ليبيا بدأوا القيام باستثمارات في المجال المالي (محطات التلفيزيون والمواقع الالكترونية) وهذا بهدف معارضة حفتر في الحرب الدعائية.[2]

– دعم الميلشيات المسلحة داخل ليبيا ومنها "جماعة أنصار الشريعة" و "تنظيم فجر ليبيا" ولكن مع تطور الأوضاع في ليبيا ظلت قطر تدعم على نطاق واسع جهود الأمم المتحدة للتوسط لإيجاد حل سياسي للنزاع الليبي.

- **دوافع ومصالح قطر في ليبيا :**

– التأثير على الأوضاع الداخلية المصرية من خلال توتير الأوضاع على الحدود المصرية الليبية بهدف إفشال أي مسعى مصري لحل الأزمة.

– رغبة قطر في السيطرة على الغاز الليبي وسعيها لتمكين تيارات الإسلام المتشدد بدءا من وضع خطط لهيمنتهم من المغرب حتى شبه الجزيرة العربية.

2- الدول الداعمة للجيش الوطني الليبي (خليفة حفتر).

أ. **الإمارات العربية المتحدة:** تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بتقديم الدعم العسكري والمالي المتواصل لقوات حفتر حيث نجد أن الموقع الجغرافي وموارد النفط الهامة التي تتمتع بها الدولة الليبية جعلت من الإمارات العربية تطمع في استكمال خطتها الاقتصادية وهي السيطرة على ممرات

[1] – محمد منصور، "الدور القطري العسكري في الصراع الليبي 2011-2020 " (2020)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/05، على الساعة :22.00 سا عبر الرابط : https://www.marsad.ecss.com.eg/37763

[2] – رضا دمدوم، مرجع سابق، 76.

الشحن التي تتدفق إلى البحر الأبيض المتوسط، وحاجتها إلى إعادة الإعمار تعتبر فرصة مربحة يهدف الإماراتيون استغلالها، فترى المواقف السياسية والأسلوب العسكري لحفتر هو مكمل لرؤيتها فقد لعب دورا أساسيا منذ 2014.[2]

- **دوافع ومصالح الإمارات العربية المتحدة من التدخل في ليبيا:**

– إن للإمارات العديد من المصالح التي يمكن تحقيقها من خلال الحرب الليبية، حيث تعتبر سلسلة الموانئ البحرية الليبية التي تسيطر عليها في إطار إستراتيجية إماراتية ترمي إلى بناء مجموعة من الموانئ حتى تصبح جزءا من مشروع الحزام والطريق الذي ستنجزه الصين من أكثر المصالح أهمية بالنسبة للإمارات.

– تسعى الإمارات في أن تكون لها القدرة على لعب دور محوري في المشروع الصيني، وأن تصبح شريكا لا غنى عنه في إنجاح هذه المبادرة، خاصة وأنها تعتبر أن المستقبل سيكون من خلال هذا التحالف، ولأجل ذلك سارعت الإمارات العربية للسيطرة على البنية التحتية لميناء برقة شرقي ليبيا حيث توجد قوات حفتر، وذلك من أجل تسخيره للأغراض المدنية والعسكرية.

– تسعى الإمارات إلى التوغل في منطقة شمال أفريقيا، حيث تواجه صعوبة في توسيع نطاق سيطرتها، لأن التوغل في المغرب وموريتانيا وتونس غير ممكن في ظل السياق السياسي المعادي لها، وهنا تكمن أهمية ليبيا.[1]

– بما أن ليبيا مهمة بالنسبة لأنقرة في الوقت الحالي، فإن تركيا أصبحت العدو الأول لأبو ظبي ولهذا تسعى الإمارات إلى ملاحقة تيار الإخوان المسلمين، الذي يتخذ من تركيا الآن مركزا له.

– اهتمام أبو ظبي بمخزون الطاقة قبالة السواحل الليبية، فليبيا بالنسبة لها تمثل همزة وصل بين البحر الأبيض المتوسط والقرن الأفريقي، حيث توجد العديد من المصالح الجيوسياسية الإماراتية.[2]

[1] – رياض هويلي، "ما هو مخطط الامارات لافتراس ليبيا" (2023) تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/05 على الساعة: 19.30 سا، عبر الرابط: https://sh24h.info/?p=14752

[2] – "لماذا تمول الإمارات الحرب في ليبيا "، مجلة إيطالية (2020)تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/05 على الساعة: 19.14 سا، عبر الرابط: https://www.aljazeera.net/politics

- **الدعم المالي والعسكري:**

ساهمت الإمارات العربية المتحدة في الدعم العسكري لقوات حفتر وتدريبهم تحت غطاء مهمة مكافحة الإرهاب ضمن إستراتيجيتها التي تحول دون وصول تيارات الإسلام السياسي إلى الحكم في مرحلة ما بعد الثورات في المنطقة العربية والحد من المد الثوري لخلق حالة من الإحباط على عدم نجاح تلك الثورات وذلك من خلال دعم تيارات مضادة في داخل الدول.

– قدمت الدعم العسكري المباشر والعتاد لحفتر لمحاربة المقاتلين الإسلاميين والجماعات السلفية الجهادية حيث زودته بمركبات مدرعة وطائرات استطاع حفتر من خلالها حسم جميع المعارك ضد الجهاديين[1]. فقد ساندته بطائرات مسيرة بدون طيار **wing loong** الصينية نشرتها في مطار الجفرة وعززتها بمنظومات دفاع جوي من طراز **pantsir-s1** من أجل مواجهة الطائرات من دون طيار التركية، وتسعى الإمارات من خلال دعمها لحفتر إلى تأمين السيطرة على كامل الموانئ الليبية لما سيحدثها ذلك من تأثير على الدور الإماراتي في "مشروع الطريق والحزام الصيني."[2]

وفي سنة 2019-2020 قامت الإمارات بتنفيذ غارات جوية بطائرات من دون طيار فضلا عن تزويد قوات حفتر بالوقود، وأمام تسجيل عدم تقدم حفتر مولته ودفعت أجور مرتزقة من السودان للقتال إلى جانبه، ومولت قوات فاغنر الروسية المتمركزة ضواحي طرابلس قصد مساعدته لاقتحام والسيطرة على العاصمة.

ب. **السعودية:** لقد كان موقف السعودية غير الذي كان عليه من ثورات الربيع العربي، فقد تعاطت مع الوضع في ليبيا بشكل مختلف وذلك راجع إلى العداء الشخصي اتجاه معمر القذافي والعلاقة المتوترة بين قادة البلدين منذ أزمة الحجاج الليبيين بعد قضية لوكربي وهو ما ظهر في المناوشات بين القادة خلال اجتماعات جامعة الدول العربية، فلقد حاولت السعودية منذ سقوط النظام الليبي من إيجاد موطن قدم لها في شمال إفريقيا من خلال محاولة سعيها للعب دور قوة إقليمية عربية من خلال دعمها لحلفائها في النزاع ضد الإسلام السياسي الذي وصل إلى سدة

[1] – محمد عبد الحفيظ الشيخ، مرجع سابق

[2] – محمد لبوخ، مرجع سابق، 153.

الحكم في بعض الدول التي عرفت ثورات على غرار مصر وليبيا فهي انتهجت نفس نهج شقيقتها الخليجية الإمارات، فقدمت الدعم المالي لقوات حفتر وعملت على توظيف مجموعات سلفية كوسيلة للتأثير في ليبيا.[1]

- **الدوافع والمصالح:** ركزت المملكة العربية السعودية على أسلوب السلطة الدينية التي تهدف من خلالها إلى بناء النفوذ وتحويل الهوية الاجتماعية والثقافية للدولة الليبية إلى أخرى أكثر قابلية للتحالف وذلك من خلال حشد المملكة العربية السعودية آلة الدعاية الخاصة بها لكسب الحرب لصالح قوات حفتر وسعت للسيطرة على المشهد الإعلامي الليبي عبر وسائل التواصل الاجتماعي باللغتين الفرنسية والانجليزية.[2]

فالسعودية تنظر إلى مساعدة أنقرة لحكومة الوفاق الوطني التي تزامنت مع عمليات التنقيب المشتركة عن الغاز في شرق البحر المتوسط كتهديد للاستقرار الإقليمي، ومن أجل إبراز تضامنها مع أحد أكبر حلفاء المملكة في العالم العربي مصر وإظهار معارضتها للسلوك التركي،عمقت السعودية تحالفها مع حفتر حيث قال المحلل الجيوسياسي من الرياض "**حمدان الشهري** لـ "**المونيتور**" **إن السعودية تعتبر قرار حفتر بطلب المساعدة من الدول العربية مثل السعودية، مصر والإمارات موقفا إيجابيا في مواجهة الدعم الذي يحظى به السراج من دولة غير عربية**" (تركيا).[3]

- **الدعم المادي والدبلوماسي** : تورطت السعودية في ليبيا بشكل كبير في المجالين العسكري والدبلوماسي حيث قدمت مساعدة مالية لمجموعة فاغنر روسية تنشر مرتزقة لدعم قوات "حفتر" في ليبيا وأكدت أن تدخل المملكة في ليبيا يركز على تحقيق حل سياسي وأن الرياض تقف على مسافة متساوية من جميع الأطراف الليبية مع تمسكها الأوسع بسياسة "الهدوء والحوار وضبط النفس" في النزاعات الإقليمية حيث قامت السعودية بتكثيف دعمها لخليفة حفتر، ودوره المحتمل في تسوية سياسية في ليبيا. كما أشار وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية عادل الجبير إلى

[1] – رضا دمدوم، مرجع سابق، 175.

[2] – صامويل رامانى، "لماذا تصاعد التدخل السعودي في ليبيا"، ترجمة وتحديد الخليج الجديد (2020)، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2024/05/06 على الساعة: 23.30 سا عبر الرابط : https://thenewkhalij.news/article/182455

[3] – نفس المرجع.

أن الرياض على اتصال مع حفتر ورئيس وزراء الوفاق الوطني فايز السراج حول أهمية التسوية السلمية في ليبيا، لكن الانحراف السعودي في ليبيا يتنامى بشكل ملحوظ عن دعمها الحذر المسبق لحفتر، وموقفها السابق تجاه العملية الدبلوماسية.[1]

المطلب الثالث: الفواعل الدولية المنخرطة في النزاع الليبي

إن المشهد الليبي الذي انقسم إلى مركزين للقوة، قوة سياسية بقيادة حكومة الوفاق الوطني وقوة عسكرية بقيادة الجيش الوطني الليبي الذي يسيطر عليه اللواء خليفة حفتر، الوضع الذي أدى إلى الاستقطاب الدولي على ليبيا لتكريس معادلة الاستقرار مقابل الهيمنة، وتحقيق المصالح الحيوية للدول حتى ولو كانت على حساب سيادة الدولة، فحضور الفاعل الخارجي في النزاع الليبي عمل على إخراج الوضع من أيدي الليبيين وأحال الفاعلين المحليين المتنازعين على الشرعية والنفوذ والسلطة إلى وكلاء الحرب بالإنابة لإعادة رسم خريطة جديدة للمنطقة.

أولا: علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالأطراف المحلية–الداخلية– في النزاع الليبي: أول دور لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا كان عن طريق حشد المجتمع الدولي لفرض عقوبات على نظام القذافي وتقديمه للمحكمة الجنائية وتجميد أمواله في البنوك الأوروبية وحضر بيع الأسلحة الليبية من أجل ضرب تجارتها، وكذا فرض حضر جوي والتدخل العسكري للقضاء على نظام معمر القذافي[2]،غير أن الدور الأمريكي ظل غائبا بعد الثورة خاصة بعد تصفية السفير الأمريكي من قبل الثوار. فقد أظهرت الولايات المتحدة نيتها في التخلي عن الدور في ليبيا وفسح المجال لدول صديقة من قوى الحلف الأطلسي كفرنسا وإيطاليا وبريطانيا حيث صرح **دونالد ترامب** في بداية عهدته أن ليبيا ليست من ضمن استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية فهو تصريح يتماشى مع ما رأته العقيدة الأمنية الأمريكية سنة 2017[3]، حيث أنه أعلن أن ارتكاز أمريكا في الشرق الأوسط مقتصرة على

[1] – صامويل رماني، مرجع سابق.

[2] – ابراهيم نصر الدين وآخرون، "حال الأمة العربية 2014–2015" (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2015): 173.

[3] – سماعيل تنهنان، نوارة سعادة، مرجع سابق، 60.

السعودية ومصر وإسرائيل، وهو ما فسح المجال لتواجد قوتان تقليديتان في ليبيا هما إيطاليا وفرنسا دون منافسة أمريكية.[1]

- **أهداف ومصالح الولايات المتحدة في ليبيا:** أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تبذل مساعي أكبر للتضييق على النفوذ الروسي في ليبيا، خاصة عبر الضغط على الفاعلين المحليين والإقليميين لقطع العلاقات مع مجموعة فاغنر الروسية، فروسيا كانت تزعج الولايات المتحدة، كما تثير مخاوفها، وهو ما دفع لغض النظر عن تواجد وحضور تركيا وتمتعها بهامش كبير لوقف ذلك التمدد الروسي وحلفائه في المعسكر الغربي حتى يحين الوقت والفرصة المناسبة لدخولها على الخط بعد أن يكون النزاع قد أنهك الطرفين.[2]

فالتمدد الروسي في جنوب المتوسط يقلق الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ويهدد مصالحهم خاصة وأن ليبيا تتمتع بموقع إستراتيجي ولها أهمية اقتصادية كبيرة، وهو ما دفع بصناع السياسة الخارجية الأمريكية إلى تبني إستراتيجية جديدة، حيث أعلنت وزارتها الخارجية في نوفمبر 2019 أنها تسعى للضغط لوقف الحرب على العاصمة طرابلس وإنهاء الصراع المسلح عبر إدارة التنافس الدولي والإقليمي في ليبيا لوقف التمدد الروسي، وإخراج مرتزقة فاغنر الروس من ليبيا.

إن استقرار ليبيا أمنيا وعسكريا وسياسيا يمكن إحداث زيادة كبيرة من صادرات النفط والغاز الليبية حيث دعت الولايات المتحدة إلى الاحتكام إلى الحل الدبلوماسي يجمع الفرقاء فلقد شكل مؤتمر برلين 01 يناير 2020 حجر الأساس العملية السياسية في ليبيا ووضع إطار لوقف إطلاق النار،[3]فالإدارة الأمريكية تتحرك وفق مسارات سياسية وعسكرية ودبلوماسية، فمن الناحية

---

[1] – فاتح خننو، مرجع سابق، 174.

[2] – عبد الحي علي قاسم صالح، "خيارات التسوية السياسية الليبية في ضوء معطيات المساعي الدولية الراهنة" (ورقة مقدمة خلال المؤتمر الدولي أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المؤتمر الدولي: برلين، ألمانيا بالتنسيق مع جامعة الجفرة، ليبيا، أيام 16/15 نوفمبر 2020): 12.

[3] – "تطور الإستراتيجية الأمريكية اتجاه ليبيا (1–2)" (2024)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/05، على الساعة: 14.45 سا، عبر الرابط: https://alwasat.ly/news/opinions/430200?author

العسكرية ترعى القوات الأمريكية أفريكوم وتأمين مطار معيتيقية، كما حذرت الميلشيات المسيطرة على غرب البلاد بعدم تحريك أي آلية عسكرية تابعة لها تنفيذا لقرار وقف إطلاق النار، وأكدت أنها تتابع عملية إخراج القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا، حيث أكدت المتحدثة باسم الأفريكوم أن الحل السياسي هو الطريق إلى الأمام مشيرة إلى أن قوات فاغنر الروسية تورطت في انتهاكات وعمليات تهدد السلام والأمن، ومن الجانب السياسي فإن الولايات المتحدة الأمريكية أكدت أنها ترمي كل المباحثات السياسية والمفاوضات الرامية إلى الانتخابات البرلمانية والرئاسية، أما دبلوماسيا فالولايات المتحدة الأمريكية تستثمر في علاقتها مع حلفائها التقليديين في المنطقة وعلى رأسها مصر وتونس من أجل توحيد وجهة نظر شاملة نحو عدم انزلاق ليبيا مجددا إلى الحروب والاقتتال الداخلي.[1]

ثانيا: علاقة روسيا بالأطراف المحلية –الداخلية– في النزاع الليبي: منذ وصول **فلاديمير بوتين** واعتلائه سدة الحكم في روسيا، عملت اعتمدت روسيا على انتهاج سياسات خارجية تهدف إلى إعادة تفعيل وإحياء أمجاد الاتحاد السوفياتي، حيث مثلت العلاقات الروسية الليبية حجرة أساسية في هاته الإستراتيجية خاصة في منطقة شمال إفريقيا، فقد أعلنت موسكو في أكثر من مناسبة أنها لن توافق على أي قرار دولي حول التدخل في ليبيا إلا أنها سمحت بتمرير قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 والذي يفرض حظر جوي وعقوبات على نظام القذافي لكنها اكتفت بالامتناع عن التصويت لصالح القرار[2]، ومع تفاقم مشاهد العنف والفوضى في ليبيا والصراع على السلطة بين معسكرين حكومة وفاق وطني في الغرب وجيش وطني ليبي في الشرق بقيادة اللواء خليفة حفتر بدأ الملف الليبي يأخذ حيزا كبيرا من الاهتمام الأمريكي والروسي على اختلاف حجمه بين الجانبين لاسيما بعد استفحال

[1] – خالد خميس السحاتي، "الولايات المتحدة والأزمة الليبية، كيف تغيرت المواقف مع تعاقب الإدارات "(2022) تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/05 على الساعة: 15.00 سا، عبر الرابط:
https://www.siyassa.org.eg/News/18343.aspx

[2] – خليل هاشم نوار وأمجد زين العابدين طعمة، "الموقف الروسي من الثورات العربية ليبيا : مصر، وسورية أنموذجا"، مجلة سياسات عربية 12 (2015): 117.

الأزمة السياسية والفوضى الأمنية وانهيار الأوضاع الاقتصادية التي جعلت البلاد البيئة الأنسب لاستقبال مشردي داعش من سوريا والعراق بعد الضربات المتوالية لهم.[1]

- **الدعمم الروسي لحفتر:** نجح حفتر في بناء علاقات قوية مع روسيا التي بدأ حضورها يبرز في ليبيا منذ 2016، واستطاع جذبها واستمالة الروس إلى طرفه، وهذا بعدما عزز موقعه داخليا منذ أن سيطرت قواته على أغلب المنشآت النفطية وعلى أجزاء كبيرة من التراب الوطني، وازداد حجم التعاون بينهما في وقت تشهد فيه البلاد انسدادا سياسي. حيث تحصل على وعود روسية بدعم مطلق له لتقوية قواته العسكرية حيث يعول على الجانب الروسي في تزويده بالأسلحة والذخيرة وقطع الغيار والتعاون الأمني والاستخباراتي بينهما لمكافحة الإرهاب، وهو ما تم الاتفاق عليه خلال زيارة حفتر لموسكو نهاية جويلية 2016، كما قام نائب رئيس المجلس الرئاسي **أحمد معيتيق** القريب من حفتر أيضا بزيارة إلى العاصمة الروسية لبحث آليات الدعم لحكومة الوفاق والمساعدة في إعادة بناء الجيش الليبي الموحد، هذا وقد ساهمت روسيا سنة 2016 في حل مشكلة السيولة النقدية من خلال تقديم دعم مالي لحكومة طبرق بقيمة 2.9 مليار دولار حيث قال **رشيد خشانة** مدير المركز المغاربي للأبحاث حول ليبيا قال " **إن زيارات حفتر لها أبعاد سياسية كبيرة، إذ أن روسيا تطمح في توسيع نفوذها في ليبيا واستعادة مكانتها المفقودة بعد انتهاء عهد القذافي**" واعتبر الخبير التونسي أن روسيا أحست بالخديعة من الغرب، وذلك بعدما وجدت نفسها مستبعدة من أسواقها التقليدية في ليبيا، بعد الدعم الغربي لحكومة الوفاق الوطني بقيادة السراج في طرابلس، مما يجعل في حفتر وسيلة من أجل مناصفة الغرب، و الفوز بعلاقة اقتصادية مع ليبيا مستقبلا.[2]

فقد اعتمدت روسيا في دعمها لحفتر على شركات الأمن الخاصة مثل فاغنر حيث قامت بنشر بعض الوحدات للقوات الخاصة الروسية بأحد القواعد العسكرية في المنطقة الغربية المتاخمة للحدود المصرية الليبية لتنفيذ بعض العمليات وتقديم العون للميليشيات الليبية التابعة لخليفة

[1] – أحمد عزيز، "الحرب الفاترة : صراع أمريكي – روسي جديد والضحية ليبيا" (2016) تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/06 على الساعة: 16.45 سا، عبر موقع نون بوست، https://nonpost.com

[2] – نفس المرجع.

حفتر والتي تتمتع بدعم مصري روسي وأيضا الاتفاق بين الجانبين المصري والروسي على إعداد وثيقة تعاون تمكن الروس من استخدام الأجواء والقواعد العسكرية المصرية في عمليات عسكرية في شرق ليبيا لمساندة قوات المشير خليفة حفتر في حربها ضد حكومة الوفاق الليبية الموالية للغرب[1]، حيث قام مرتزقة من ميليشيا فاغنر للمشاركة في الهجوم على حكومة الوفاق في طرابلس كما قامت بتجنيد مقاتلين سوريين من مناطق سيطرة النظام السوري وإرسالهم للقتال في ليبيا إلى جانب قوات حفتر[2]. حيث تحدثت تقارير إعلامية أنه مع بداية عام 2017 تم توقيع اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر اتفاقا مع موسكو بشأن تنفيذ اتفاقية صفقة سلاح كان نظام العقيد الراحل معمر القذافي أبرمها في موسكو سنة 2008، وكان مقررا أن تدخل حيز التنفيذ سنة 2010 ومن بين بنودها إقامة قواعد عسكرية بحرية روسية في بنغازي بقيمة 18 مليار دولار، وتشمل شراء نحو 20 طائرة مقاتلة ومنظومات دفاع جوي من نوع "**إس 300**" ودبابات من طراز "**تي 90**" وتحديث وتطوير 140 دبابة من نوع "**تي 72**" وقد قام حفتر خلال زيارته لموسكو طلب شراء 12 طائرة من نوع "**سوخوي35**" و"**سوخوي 30** "و 4 طائرات للتدريب من طراز "**ياكوفليف 130**".[3]

ولكن ي المقابل موسكو لا تتجاهل الدور الذي تلعبه حكومة الوفاق المعترف بها دوليا، وهي التي تعتمد على طرف غير معترف به، ولديه خصوم كثير في الداخل الليبي، ولهذا قامت موسكو بدعوة فايز السراج إلى زيارة موسكو من باب محاولة الضغط عليه بقبول خليفة حفتر لاعبا أساسيا في النزاع الليبي، وهو الأمر الذي لم تغلق حكومة الوفاق في وجهه الباب كاملا، إذ اعتبرته جزءا من المشكلة كما هو جزء من الحل.[4]

---

[1] – رضا محمد هلال، "السياسة الروسية الجديدة في المنطقة العربية، دراسات في أدوات القوة الناعمة وفعاليتها "، مجلة دراسات 3 (2021): 173.

[2] – فراس فحام، مرجع سابق، 12.

[3] – وكالة الأناضول للأنباء ""ليبيا تتحول إلى ساحة صراع بين روسيا والغرب" ليبيا المستقبل " (2017)، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2024/05/07 على الساعة :10.45 سا على الرابط:https://www.googl/jo3cbj

[4] – ايغور دولانويه، " ليبيا الورقة الروسية الجديدة " (2017) تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/08 على الساعة: 11.00 سا عبر الرابط: https://orientxxi.info/magazine/article1731

ثالثا: علاقة الدول الأوروبية بالأطراف المحلية-الداخلية-في النزاع الليبي

1- فرنسا: تولت فرنسا دورا قياديا نشيطا في وقت مبكر من النزاع الليبي، فهي أول من اعترفت بالمجلس الانتقالي كممثل شرعي ووحيد للشعب الليبي وتولت القيادة في اقتراح منطقة حظر الطيران فوق ليبيا حيث مارست ضغوطا من أجل إصدار قرار مجلس الأمن رقم **1973** واستضافت قمة باريس من أجل ضمان تنفيذ القرار،[1] وبعد تأزم الوضع وبروز انقسامات داخل المشهد السياسي والعسكري في ليبيا حاولت فرنسا أن تقوم بمحاولة التوسط بين الجانبين المتنازعين في ليبيا، ولكنها أرادت أن تحافظ أيضا على تعاونها مع حفتر. الذي يعود دعمها للخليفة إلى 2014 بعد إطلاق حفتر عملية الكرامة تحت شعار محاربة الإرهاب.

- **الدعم العسكري:** قامت فرنسا بدعم وتزويد الخليفة حفتر بمستشارين استخبارات من أجل مساعدته في تخطيط الهجمات والعمل على تزويده بالمعلومات حيث ترى فرنسا في اللواء خليفة حفتر أنه شخص قوي قادر على ضبط الأمن في ليبيا بالإضافة إلى أنها ستتمكن من خلال علاقتها معه من الحصول على امتيازات فيما يخص استخراج النفط وعقود الاستثمار.[2]

- من خلال سعيها في تعزيز مكانتها كفاعل رئيسي في إدارة النزاع الليبي، قامت فرنسا باستثمار جهودها لمساندة حفتر خلال عمليته العسكرية على بنغازي عام 2014 حتى استطاع السيطرة على الهلال النفطي في شرق ليبيا كما واصلت دعمه أثناء توجهه للسيطرة على الجنوب الليبي، كما نالت اعترافا من الأطراف الداعمة لحفتر التي اتهمتها بازدواجية سياسية في التعامل مع الملف الليبي ما يعتقد أن الهدف من وراء ذلك هو الاستحواذ على الصفقات التجارية في حال تقرر إعادة إعمار ليبيا التي دمرتها الأعمال العسكرية.[3]

---

[1] – جيسون دافيدسون، "دراسات عالمية : فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا، تحليل متكامل" (الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 134): 22.

[2] – سامية مكي، " باريس تعترف بالأسلحة التي عثر في غريان فرنسية ولنا قوات في ليبيا " (2019)، تم الإطلاع عليه بتاريخ على الساعة 13.00 سا عبر الرابط https://www.bitly.com

[3] – "الملف الليبي وازدواجية معايير صناع القرار الأوروبيين"(2022)، تم الإطلاع يوم 2024/05/10 عبر الرابط https://www.tratarabi.com

إن الفشل الدولاتي في ليبيا من وجهة النظر الفرنسية مرده هو عجز الحكومات المتنافسة في ليبيا على بناء دولة مؤسسات دستورية والتوحد ضمن حكومة واحدة، وهو الأمر الذي أدى إلى حدوث فراغ أمني في المناطق الحدودية التي أصبحت ساحة لنشاط وتواجد الجماعات الجهادية المتطرفة القادمة من جنوب الصحراء، وساحل غرب إفريقيا،وهذا ما شكل تهديدا حقيقيا على الأمن القومي الفرنسي خاصة القواعد العسكرية المتواجدة في الساحل والصحراء ومن أجل تأمينها من خطر الجماعات الإرهابية راهنت فرنسا على دعم قائد الجيش التابع لبرلمان طبرق خليفة حفتر وبعض القبائل في الجنوب.[1]

- **الدعم السياسي:** تزامنا مع الدور العسكري الذي لعبته فرنسا، فهي تسعى أيضا أن تظهر على أنها داعمة لجهود السلام، قد يكون ذلك تكتيكا للتغطية على دعمها العسكري من جهة ونفي كل الاتهامات التي توجه إليها خاصة من إيطاليا على أنها منحازة لطرف على حساب بقية الأطراف في النزاع من جهة أخرى. وبموجبه قامت فرنسا بالعمل الدبلوماسي حيث قامت في 2017/07/25 بعقد لقاء في باريس بغرض دفع العملية السياسية في ليبيا فقد جمع **إيمانويل ماكرون** في باريس كل من **فايز السراج** رئيس حكومة الوفاق الوطني المنبثقة من اتفاق الصخيرات والمعترف بها دوليا وتسيطر على طرابلس بصلاحيات فعلية محدودة والمشير خليفة حفتر قائد قوات الجيش الوطني الليبي التابع لمجلس النواب والذي يحظى بدعم دولي وإقليمي مثل روسيا ومصر والإمارات، فقد حاولت فرنسا في هذا إلقاء تقريب وجهات النظر بين الطرفين، وتم الاتفاق من خلاله على ضرورة وقف إطلاق النار من أجل تأمين الحل السياسي، فقد عادت الدبلوماسية الفرنسية الكرة مرة ثانية في 2018 لتثبت وجودها كطرف فاعل في إدارة الأزمة.[2] وبالرغم من محاولات فرنسا الظهور بشكل علني على أنها تلعب دور الوساطة المتمثل في محاولة تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين إلا أنها في الخفاء تدعم الجانب الشرقي من البلد لوجستيا واستخباراتيا وبالتالي هي تدعم الحل العسكري.[3]

---

[1] – عبد السلام جحيش والسعيد سعيدي، مرجع سابق، 142.

[2] نفس المرجع، 145.

[3] – خالد التومي، "الدور الأوروبي في ليبيا : بين العقلانية والازدواجية" (2020)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/07، على الساعة: 23.45 سا، عبر الرابط : https://www.googlecom/amp/s/tr.agency/news

- **الأهداف والمصالح الفرنسية:** تمثل جغرافية ليبيا نقطة هامة في السياسة الفرنسية في إفريقيا حيث تعد ليبيا بوابة لدول الصحراء الإفريقية التي تعد مناطق نفوذ فرنسية إضافة إلى ذلك تعد ليبيا محور في غاية من الأهمية لترسيخ النفوذ الفرنسي في شمال إفريقيا، وعليه تعتبر الجغرافيا السياسية الليبية أحد محركات التي من خلالها تدعم فرنسا خليفة حفتر فالمنطقة الشرقية تمتد داخليا ولها قوة دفع نحو الجنوب، لذلك من يسيطر على الشرق يسطر على الجنوب، فحفتر يمثل فرصة إستراتيجية لضمان مصالحها في الجنوب الليبي الغني بالموارد الطاقوية وإفريقيا.[1]

– تمتلك ليبيا إمكانيات هائلة من الطاقة البديلة والنظيفة كالطاقة الشمسية والرياح والحرارة الكامنة بالصحراء الليبية التي تعتبر مصدر مثاليا للطاقة البديلة والتي يمكن لفرنسا استثمارها.[2]

– تمتلك فرنسا استثمارات ضخمة من خلال شركة توتال في قطاع النفط والغاز، حيث تمثل أحد محركات فرنسا في سياستها الخارجية لأنها تستحوذ على 75 % من حقول التنقيب عن النفط في حقل الجرف وعلى 30% من حقل الشرارة و24 % من حقل قاع مرزوق، كما حصلت على 16.33 % من حقل الواحة وتسعى إلى الاستحواذ على حصص إعادة الإعمار بعد حلحلة النزاع الليبي،حيث قدرت الحكومة الفرنسية في عام 2011 أن ليبيا تحتاج نحو 200 مليار دولار لإعادة الإعمار، وهذا ما يزيد من وتيرة التنافس الدولي.[3]

2- تركيا: تعاملت الحكومة التركية بحذر شديد مع بداية النزاع الليبي 2011، وهو ما جعلها في حرج بين مبادئها ومواقفها الخارجية في ظل خشيتها على استثماراتها والتي قدرت قبل الثورة بـ 25 مليار دولار، و30 ألف مواطن تركي مقيم بالأراضي الليبية، فقد عارضت التدخل العسكري

[1] – "ماذا تريد فرنسا من ليبيا؟ السياقات الجيوسياسية لدعم حفتر" (2020) تم الإطلاع عليه بتاريخ 2024/05/05 على الساعة: 21.55 سا عبر الرابط: https://www.alestiklal.net/ar/view/4449/dep-news1586522524

[2] – محمد بلجيلالي، "التداعيات الإقليمية للفشل الدولاتي في منطقة شمال إفريقيا " (عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2019): 79.

[3] – عصام عبد الشافي، "خريطة الأهداف والمصالح... ماذا تريد فرنسا من ليبيا؟" (2020)، تم الاطلاع يوم 2024/05/05، على الساعة: 22.32 سا، عبر الرابط: https://www.alaraby.co.uk/amp

الأطلسي في ليبيا في البداية ما أدى إلى اندلاع مظاهرات أمام القنصلية ببنغازي وحرق العلم التركي وغلق السفارة في طرابلس واتهم الثوار تركيا بدعمها لنظام معمر القذافي.[1] وبعد تدخل حلف الناتو للإطاحة بالنظام الليبي أصبحت ليبيا ساحة لصراع الميليشيات المتنافسة ومنذ سنة 2014 وبروز معسكرين واحد في الشرق بقيادة حفتر والأخر في الغرب بقيادة حكومة الوفاق الوطني قامت تركيا بتعزيز علاقتها مع الجماعات في غرب ليبيا والتي تكمن فيها مصالحها الاقتصادية الرئيسية وأيضا لموازنة تحالف حفتر مع مصر والإمارات العربية، وبعد أن دخل النزاع مرحلة حرجة مع بدء الجنرال خليفة حفتر بشن هجوم شامل على العاصمة طرابلس في أفريل 2019 لإنهاء وجود حكومة الوفاق ومجلس الرئاسة الليبي وحسم النزاع عسكريا جاء القرار التركي بالتدخل في نوفمبر 2019.[2]

هذا التدخل جاء بعد أن أيقنت تركيا أن الدعم الذي قدمته لم يكن كافيا لحكومة الوفاق لصد الهجوم. هذا القرار جاء على إثر مذكرة التفاهم لترسيم الحدود البحرية في المتوسط، حيث تعتبر منطقة الشرق الأوسط مخزون هائل من النفط والغاز القابل للاستخراج وهو ما يثبت بوضوح الأهداف الاقتصادية لتركيا.[3]

- **أهمية التدخل العسكري في ليبيا بالنسبة لتركيا:** يمكن توضيح أهمية التدخل العسكري في ليبيا بالنسبة لأنقرة وسياستها البحرية كذلك التحول الذي أحدثه هذا التدخل من خلال النقاط التالية:

– تمثل ليبيا همزة وصل الضرورية والشرعية التي تحتاج إليها أنقرة لسياستها البحرية الجديدة فمن دون الاتفاقيتين الرسميتين مع ليبيا على ترسيم الحدود البحرية وطلب المساعدة العسكرية لا تستطيع أن تمد نفوذها نحو عمق المتوسط.

– التدخل التركي في ليبيا يمثل تحديا لبعض القوى الدولية الكبرى مثل فرنسا وروسيا.

[1] – بلال أوصيف، "التدخل العسكري في ليبيا وجدلية الانفصال في طل الفشل الدولاتي"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني 1 (2021) : 1350.

[2] – قدور عمادة، "السياسة البحرية التركية في المتوسط والتدخل العسكري في ليبيا"، سلسلة دراسات (2020):16.

[3] – عدلان شويشي، "التدخل العسكري التركي في ليبيا ما بعد القذافي وتداعياته الإقليمية" (مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 45 قالمة، 2021): 109.

- التدخل التركي في ليبيا يمثل تحديا لمصر وربما ردا على القاهرة في تقويض السياسة والمصالح التركية، فبعد تحالفها مع الإمارات والسعودية لمواجهة تركيا وقطر في المنطقة العربية وتحالفها مع اليونان وقبرص وإسرائيل لحصر أنقرة في شريط بحري ضيق وتهميشها في مشاريع الطاقة في شرق المتوسط، يتيح هذا التدخل وصول نفوذ تركيا إلى الحدود المصرية المباشرة.[1]

- **الدعم المالي والعسكري:** بموجب مذكرة التفاهم لترسيم الحدود البحرية تم إلا الاتفاق على التعاون العسكري حيث أعلن **رجب طيب أردوغان** أن بلاده ستوفر الأسلحة لحكومة الوفاق الوطني، وأضاف أن أنقرة مستعدة لدعم طرابلس لاستعادة التوازن في مواجهة قوات حفتر المدعومة من طرف الإمارات المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر في مواجهة مباشرة بين الطرفين، وتتضمن اتفاقية التعاون الأمني والعسكري على:

- تشكيل قوة الرد الفوري إذ طلب المسؤولون في العاصمة طرابلس ذلك.

- إنشاء مكتب التعاون للدفاع والأمن في كلا البلدين.

- التأسيس لترسانة قانونية تؤطر التنسيق الأمني.

- تنظيم مناورات عسكرية مشتركة.

- التصريح بالتبرع وبيع معدات عسكرية وتأجيرها.

- مدة المذكرة ثلاث سنوات يمكن تمديدها لعام أخر فور انتهائها.[2]

وبموجب هذه الاتفاقية أيضا تقدم تركيا كل أنواع الدعم العسكري والأمني لحكومة الوفاق بما فيها بناء قواعد عسكرية فوق الأراضي الليبية، نقل الخبرات والتدريب والاستشارات والتخطيط العسكري هذا وتستخدم تركيا الطريقين البحري والجوي لإيصال إمدادات التسليح إلى ليبيا، حيث يتم الدعم العسكري عبر ثلاث محاور: الأول يتضمن ما تنتجه تركيا من طائرات مسيرة

[1] – قدور عماد، مرجع سابق، 17.

[2] – بلال أوصيف، مرجع سابق، 351–352.

وحاملات جنود مدرعة مع تسليحها، ومضادات للدروع والأسلحة الخفيفة والمتوسطة. المحور الثاني: يشمل الأسلحة القديمة في مخازن الجيش التركي من طائرات ودبابات ومدفعية أما المحور الثالث يتم عبر شراء أسلحة شرقية وأمريكية لصالح الجيش التركي ومن ثم إرسالها إلى الميليشيات في ليبيا مع الحصول على مكاسب مادية مع إعادة البيع.[1]

إذن تركيا تسعى من خلال هذا التدخل إلى كسب المزيد من الأوراق الضاغطة في قضايا وملفات إقليمية أخرى وذلك من خلال تحقيق مكاسب مع الأطراف الفاعلة في ليبيا.

3- **إيطاليا:** تتعامل إيطاليا مع ليبيا على أنها منطقة نفوذ تاريخية لها،فهي تحتل أولوية قصوى بالنسبة لإيطاليا نظرا لمصالحها الإستراتيجية وقربها الجغرافي من جهة أخرى.ولذلك سنقدم أهم الأدوار والمصالح التي تتحرك وفقها إيطاليا لحلحلة النزاع الليبي.

- **الأهداف والمصالح:** تتعامل ايطاليا في ملف النزاع الليبي وفق أهدافها ومصالحها الخاصة، فهي ترى أن شركة" **توتال**" الفرنسية العاملة في المجال النفطي مهددا حقيقيا لشركة "**ايني**" الايطالية التي تمتلك استثمارات في ليبيا منذ عام 1959. فهي ترى في ليبيا منطقة نفوذ خاصة بها، نظرا للإرث التاريخي الاستعماري القديم والقرب الجغرافي بينهما وكذا المصالح الاقتصادية، ومن هذا المنطلق يتضح سبب الموقف الإيطالي الداعم للاستقرار،[2] ورغبتها في تأمين الحصول على المصادر المختلفة للطاقة وذلك من خلال انتهاز الفرص للدخول في سوق الاستثمارات الليبي في الطاقة والتنمية، وهكذا يتضح الموقف الليبي الرافض لفوضى حفتر، وبالرغم من الاعتراف الإيطالي بشرعية حكومة الوفاق لكنها لم تتجه لتقديم الدعم العسكري لها لأنها تفكر في الاحتفاظ على توازنها مع مختلف الأطراف الليبية وعدم التأثير سلبا على إمدادات النفط. وقد عملت أيضا إيطاليا على رفض الاتفاقية الموقعة بين تركيا وحكومة الوفاق سنة 2019 خشية من الانزلاق الأوضاع لحرب طويلة يكون لها تأثير على مصالحها.[3]

[1] – عبد السلام جحيش، السعيد سعيدي، مرجع سابق، 149.

[2] – علي مدوني، مرجع سابق، 681.

[3] – فراس فحام، مرجع سابق، 12.

ركزت روما على تحسين علاقتها مع حفتر إلا أنها ظلت مدعمة لحكومة غرب ليبيا، حيث قام مسؤولون إيطاليون على مد علاقات مباشرة مع ميليشيات فاعلة على الأرض ودعمها ضمن برنامجها لمنع الهجرة وتهريب اللاجئين عبر المتوسط.[1]

- توجد مصالح اقتصادية قوية بين روما وطرابلسا، إذ تستورد إيطاليا 80% من احتياجاتها من الطاقة، ويذهب نحو 32% من إنتاج النفط الليبي إلى إيطاليا ليمثل 25% من وارداتها، كما تستورد إيطاليا نحو 12% من احتياجاتها من الغاز من ليبيا أيضاً، وتتنوع شبكة المصالح التجارية، بدءاً من قطاعات البنوك والمنسوجات والسيارات والمقاولات والسكك الحديدية والفضاء والطيران.

- إن مصالح الحكومة الايطالية معرضة للضرر في كافة السيناريوهات فهي في مقف سياسي حرج، فكل سيناريو يكون له تداعياته السلبية، انضمامها لجبهة قائد الجيش الوطني الليبي الخليفة حفتر يؤثر على مصالحها النفطية في ليبيا من خلال شركة ايتي لصالح فرنسا (شركة توتال) وعلى جانب أخر استمرار دعمها لحكومة الوفاق سيتيح المجال للتدخل العسكري لها وستتوتر الأوضاع الداخلية وأيضا الأضرار بمصادر الطاقة واستكشافات الغاز.

- إن إيطاليا هي أكثر الدول الأوروبية والغربية تأثراً بالنزاع الليبية على صعيد الإرهاب والهجرة؛ إذ يتدفق مهاجرون إلى إيطاليا فارين من مختلف النزاعات، تمهيداً للانتقال إلى دول أوروبية أخرى، بمعدل يبلغ 400 مهاجر كل يوم خصوصاً من أفريقيا، ويمر 80% منهم عبر الأراضي الليبية، فضلا عن حوادث غرق مأساوية قبالة سواحل صقلية في غياب آلية إنقاذ أوروبية فعالة.[2]

- **تغيير في الموقف:** إن موقف إيطاليا اتسم منذ البداية بالغموض حيال النزاع الليبي ولكنها قليل تنحاز قليلا إلى حكومة الوفاق الوطني الليبي وهذا حماية لمصالحها الإستراتيجية في ليبيا وهو

[1] – الحرب في ليبيا، "ماهي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها وما دوافعها " (2020)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/08 على الساعة: 14.45 سا، عبر الرابط : https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53588475

[2] – أحمد دياب، "خيارات محدودة :أبعاد الدور الدور الايطالي اتجاه الأزمة الليبية" (2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/08/08 على الساعة: 23.45 سا عبر الرابط: https://www.futureuae.com/cart/mainpage/ltem/745

الموقف الذي تعارضه بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا التي تقوم بدعم خليفة حفتر فايطاليا ترفض من حيث المبدأ أي تدخل خارجي في ليبيا قد يضر بمصالحها الاقتصادية والإستراتيجية ويقلل من شأن سمعتها الدولية في ليبيا كإحدى مستعمراتها السابقة، إذ ترفض تدخل فرنسا في ليبيا من خلال شركة توتال.

وبالتالي يمكن القول إن إيطاليا لا تمتلك سوى خيارات محدودة في التعامل مع التهديدات الأمنية في ليبيا، لكن مما لا شك فيه أن أفضل الحلول السياسية، وخصوصاً إذا تزامنت مع أي تهديد حقيقي لإيطاليا سوف يقود إلى تغيير هذا الموقف الإيطالي الحذر بشدة.

جدول رقم 02: يوضح القوى الخارجية المنخرطة في النزاع الليبي

جدول القوى الخارجية في الحرب الأهلية الليبية				
	الدول	أجندة سياسية	نشر القوة	الهدف
داعمي الجنرال خليفة حفتر والجيش الوطني الليب	الإمارات العربية المتحدة	توسيع النفوذ الإقليمي :دعم حكومة الاتوقراطيين، ليبيا كشريك اقتصادي.	تقديم مساعدات وتدريب الميليشيات، الدعم بواسطة الطائرات المسيرة الحربية إلى الجيش الوطني الليبي	ممارسة النفوذ على النظام الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الهيمنة على الطرق التجارية، تنويع مصادر البترول.
	مصر	الترويج لنموذج السيسي عن طريق حفتر، اتخاذ ليبيا كشريك اقتصادي للحصول على الموارد الطبيعية	تزويد الأسلحة والاستخبارات والأموال إلى الجيش الوطني الليبي عنة طريق شرق ليبيا.	ضبط الأمن في الحدود الغربية، مكاسب اقتصادية، توسيع النفوذ الإقليمي
	روسيا	اكتساب نفوذ إقليمي، دعم الحكم الأوتوقراطي، وصول إلى الموارد الطبيعية	قوات مرتزقة تابعة لقوات فاغنر، أسلحة معدات، تجهيزات وعملة موازية	مكاسب اقتصادية، الوصول إلى جنوب البحر الأبيض المتوسط، تعزيز مكانتها كقوة عظيمة
	فرنسا	إعادة تجديد العلاقة مع ليبيا	مساعدة أمنية عن طريق مصر والإمارات العربية المتحدة	شراكة اقتصادية موسعة، مكافحة الإرهاب في الساحل، مدينة أوروبية
داعمي حكومة الوفاق	قطر	توسيع النفوذ الإقليمي، دعم المعرضة الإسلامية	معدات وتدريب الميليشيات الثورية	نفوذ سياسي في النظام الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
	تركيا	تأمين الاتفاقية البحرية والأمنية، توسيع النفوذ الإقليمي، منع توسع الإمارات والنفوذ الروسي، حماية المصالح الاقتصادية	الطائرات المسيرة، الدعم الجوي، قوات أرضية، معدات تدريب وموارد عسكرية أخرى	شراكة اقتصادية، حدود بحرية، الوصول إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وممارسة النفوذ فيها
	ايطاليا	صيانة الروابط السياسية والاقتصادية مع ليبيا تحت قيادة حكومة الوفاق الوطني، الحد من الهجرة المنتظمة وتدفق اللاجئين	مستشفى ميدانية في مصراتة، مساعدة أمنية واستخباراتية	استقرار إقليمي، شراكة اقتصادية، سياسة أوروبية
	الأمم المتحدة	تطبيق الاتفاق السياسي الليبي، الحفاظ على القانون الدولي، تأمين الاستقرار الإقليمي	بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، حضر الأسلحة	التنظيم الدولي، سيادة الدول الأعضاء
	الاتحاد الأوروبي	تأكيد الالتزام بسيادة ليبيا، منع توسع روسيا في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الحد من الهجرة غير منتظمة وتدفق اللاجئين	الانتشار البحري لتطبيق حضر الأسلحة عن طريق المسالك البحرية	استقرار إقليمي، الوحدة الأوروبية، الاعتداء الروسي، شراكة اقتصادية

المصدر: طارق مقريسي، الأبعاد الجيواستراتيجية للحرب الأهلية الليبية.

https://africacenter.org/ar/publication/geostrategic-dimensions-libyoa-civil-war

المبحث الثاني: تداعيات تدخل الفواعل الخارجية على النزاع وبناء الدولة في ليبيا.

إن انخراط العديد من الأطراف الدولية والإقليمية في النزاع الليبي أدى إلى انهيار شبه تام للدولة الليبية التي أصبحت تقبع تحت وطأة اللاستقرار خاصة في ظل تدهور أوضاعها الأمنية الداخلية، مشكلة تهديدا لاستقرار دول محيطها الإقليمي والمنطقة ككل، في ظل غياب سلطة مركزية للبلاد والانتشار الواسع للسلاح الذي شكل بدوره أرضية خصبة لانتشار الجماعات الإرهابية المسلحة، فضلا عن خطر الهجرة وموجات النزوح الكبيرة بسبب تدهور الأوضاع الأمنية الداخلية.

المطلب الأول: عدم الاستقرار الأمني الليبي

إن الوضع الليبي بعد سقوط نظام معمر القذافي والمتميز بانتشار الأسلحة وعجز الحكومات الانتقالية المتعاقبة على استرجاعه والانفلات الأمني الذي تشهده البلاد يمثل خطرا ليس على البيئة الداخلية فحسب وإنما على دول الجوار خاصة بعد أن تم بيعه للجماعات المسلحة الإرهابية والمعارضة فيه، الوضع الذي أدى إلى سقوط طرابلس في أيدي الميليشيات الإرهابية وذلك بتقسيم السلطة الوهمية في ليبيا إلى سلطتين (شرق، وغرب) هذا الانقسام أوجد حالة من الفوضى على الأراضي انعكست على الواقع الأمني والسياسي في البلاد، مما تسبب في مزيد انتشار السلاح داخل المدن والقرى والتجمعات السكانية والمنافذ المختلفة، بالإضافة إلى تكوين الميليشيات المسلحة التي بسطت سيطرتها على الأحياء والشوارع والقرى، فغياب الدولة أدى إلى عدم تمكن أجهزة القضاء والشرطة من أداء مهامها وتعطيل العمل بالقوانين حيث تنتشر في المدن الليبية وخاصة بنغازي والعاصمة طرابلس أعمال الاغتيالات والنهب والسطو المسلح وأعمال الاختفاء القسري.[1]

بالرغم من أن هناك محاولات كثيرة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية بين أطراف النزاع في ليبيا والتي كانت بداية مساعيها من الصخيرات وصولا إلى مؤتمر برلين، كل هذه المحاولات باءت بالفشل نتيجة تفاقم الأوضاع الميدانية وتصاعد التدخلات الخارجية بسبب صراع المصالح بين مجموعة من الفواعل الإقليمية والدولية ويمكن إجمالها في:

[1] – صالح ابراهيم، "إيجاد حل للأزمة الليبية خطوة أساسية لمجابهة الإرهاب" (2015)، تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/08 على الساعة: 22.37 سا عبر الرابط : https://www.arab.co.uk

1- تعقيدات الوضع الميداني في ليبيا يشهد تدهورا أمنيا خطيرا نتيجة التصعيد العسكري بين أطراف النزاع الليبي خاصة العملية العسكرية التي قادها خليفة حفتر محاولا الدخول طرابلس بهدف إسقاط حكومة الوفاق المعترف بها دوليا.

2- محاولة حفتر المتكررة والفاشلة التي كانت لها تداعيات خطيرة خلفت خسائر بشرية ومادية وصلت إلى حد توصيفها بجرائم الحرب ومحاولة السيطرة على المنابع الرئيسة لحقول النفط الليبية، وهذا ما جعل من فرضية التسوية السلمية والتراجع عن الحل العسكري أمر في غاية الصعوبة.

3- حرب المصالح الخارجية على أرض ليبيا: حيث أن تقاطع المصالح الإقليمية والدولية من أبرز التحديات التي تواجه النزاع الليبي فهناك من له مصالح اقتصادية ومن له مصالح إستراتيجية وجودية في الأرض الليبية. وهو ما ظهر على أرض الواقع الميداني (تكتل يضم الإمارات، السعودية، مصر، فرنسا) بالإضافة إلى الدور الخفي لروسيا حيث نجد أن هذه الفواعل استطاعت السيطرة على الأراضي الليبية من خلال المساهمة المباشرة في العمليات العسكرية التي قاده حفتر منذ 2014.[1]

إن حالة الانفلات الأمني في ليبيا وانتشار الواسع للسلاح جعلها تعيش حالة من الصراعات والاضطرابات في ظل التشرذم السياسي والصراع العسكري والاستقطاب الحاصل بين الأطراف الفاعلة في المشهد الليبي بالإضافة إلى ظهور الميليشيات المسلحة التي حلت محل المؤسسات الأمنية الرسمية للدولة نتج عنه الفشل في التوصل إلى آلية موحدة يتم بموجبها دفع كافة التشكيلات المسلحة تحت مظلة شرعية واحدة، فضلا عن فشل الحكومات المتعاقبة على إدارة الملف الأمني والسيطرة الفعلية على كامل التراب الوطني. كل هذه الفواعل ساهمت بشكل

[1] – لبيد عماد زيوش حسام، " المبادرات السياسية لتسوية الأزمة الليبية في ظل التجاذبات الإقليمية الدولية"(ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي حول أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا، المركز الديمقراطي العربي، برلين –ألمانيا بالتعاون مع جامعة الجفرة ليبيا، 15-16 نوفمبر، 2020): 75.

مباشر في وقوع الفوضى الأمنية وفي خلق بيئة حاضنة لترعرع نشاط الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر وتوفير ملاذ أمن للجماعات الإرهابية والجهادية المتطرفة القادمة من خارج الحدود.[1]

لا يزال الليبيون يواجهون صعوبة بناء دولة جديدة تتسم بالاستقرار الأمني والسياسي مما يجعلهم يسيرون في دوامة من حالة فشل الدولة التي تسببت ليست في الإضرار بالليبيين فقط والسماح بتحويل بلادهم لساحة تنافس ومساومة بين القوى الخارجية وأراضي خصبة للإرهاب والعصابات، لكن امتد ذلك ليؤثر بشكل أكبر على دول الجوار فقد ساهمت الحدود السائحة في تهديد الأمن القومي للمنطقة المغاربية، فحالة الفراغ والفشل الدولاتي التي تعيشها ليبيا في عدم قدرتها على التحكم في الحدود وبسط سيطرتها على كافة أراضيها ما أوجد حالة من انسيابية الحدود وجعلها رخوة.[2]

هذا ويشكل الاضطراب وعدم الاستقرار الأمني في ليبيا تحديا كبيرا أمام عملية بناء الدولة وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

- عجز الحكومة وعدم قدرتها على ضبط الوضع الأمني وإعادة الهيبة للأجهزة الأمنية.
- تضرر الجيش الليبي خلل الثورة من هجمات حلف الناتو وعدم قدرته على فرض سلطته على الجماعات المتمردة.
- عدد كبير من الميليشيات وعدم امتلاكها أجندات سياسية واضحة.
- رفض الثوار نزع السلاح والانضمام إلى بنية الدولة الرسمية من مبدأ التزامهم بما يعتبرونه حماية الثورة من جهة وانعدام الثقة في العملية الانتقالية من جهة أخرى.
- تحدي بناء الجيش الليبي حيث وجدت قيادة أركان في طبرق وأخرى في طرابلس وكل منها تدعي الشرعية.[3]

---

[1] – خالد أحمد إبزيم، عبد السلام احمد حسين امحمد، " التنافس الايطالي الفرنسي وأثره على وحدة واستقرار ليبيا"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية 23 (2019):95-96.

[2] – هشام دراجي، يمينة مزراق، "تداعيات الفشل الدولاتي على الأمن الإقليمي: حالة ليبيا نموذجا"، مجلة التعاون الدولي، 1 (2021): 72.

[3] – نبيل بوغازي، "القبيلة وبناء تحديات الدولة في ليبيا" (مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2019-2020):71.

إن الفوضى الأمنية التي تعيشها ليبيا اليوم هي نتيجة الأحقاد التاريخية بين مكونات الشعب الليبي وسوء تسيير المرحلة لانتقالية وتعدد مراكز القرار في البلاد ليكون الصراع على السلطة والموارد هو ما يميز البيئة الأمنية التي سمحت لتدخلات أجنبية مستمرة ومتكررة مما جعلها بيئة جديدة لتنازع القوى الكبرى على الموارد الطبيعية والمواقع الإستراتيجية في إطار بحثها عن السيادة العالمية، انطلاقا من أن تهديد مصالحها الحيوية يتطلب الدخول الفوري في مناطق الإنتاج وخطوط الإمداد لحمايتها لضمان استمرار تدفق النفط لدولها وهذا بدعم أي طرف يضمن لها حماية مصالحها.[1] فتفاعلات الشبكة الأمنية في ليبيا تتميز بتعدد أقطابها وتنوع توجهاتها وانتماءاتها وهي نتيجة طبيعية لغياب المؤسسات السياسية والتي نتج عنها:

- **سياسيا:** فشل التحول الديمقراطي لغياب أسس نجاحه: الحريات السياسية للمجتمع المدني الفعال والبرلمان.
- **اقتصاديا واجتماعيا:** تدهور الأوضاع الاقتصادية بسبب انهيار البنى التحتية، زيادة معدلات الفقر، تدهور التعليم بسبب تدمير المؤسسات التعليمية والتربوية، تصاعد حدة الهوية بين الجماعات المتناحرة والتي تصل إلى درجة الصراع المسلح.[2]
- تدمير المنشآت المدنية والعسكرية والإنتاجية كما توقفت مشاريع التنمية ناهيك عن النهب المنظم لثروة النفطية وإهدار المال العام عن طريق تجاوزات مالية خطيرة وسياسات نقدية غير مسؤولة منها قيام عصابات المافيا بمحاولة الوصول إلى الأموال الليبية المجمدة تحت ذريعة تتبع الأموال المهربة والمسروقة وكذا انهيار المنظومة المصرفية.[3]
- **أمنيا:** انتشار الأسلحة، كثرة الميليشيات العسكرية المسلحة، غياب دور الدولة الحق والقانون، انتشار الجماعات الإرهابية أولها داعش، مشكل المهاجرين، تضارب مصالح وأهداف الفصائل الليبية المختلفة.[4]

المطلب الثاني : انتشار الأسلحة والجماعات الإرهابية

[1] – نور الهدى بن بتقة، "إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012–2016" (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2016–2017): 275.

[2] – علي مدوني، مرجع سابق، 677.

[3] – أحمد الحمزة ورقية العاقل، "الإرهاب الجديد في ليبيا"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية (2020): 417.

[4] – علي مدوني، مرجع سابق، 677.

تشهد ليبيا اليوم العديد من الانقسامات السياسية والأمنية مما خلق بيئة ملائمة لانتشار الجماعات الإرهابية حيث تأثرت البلاد بعدة عوامل داخلية وخارجية مثل الفشل في بناء مؤسسات ديمقراطية قوية وتهميش بعض المجموعات القبيلة والعرقية وتدخل الأطراف الخارجية في الشؤون الليبية، حيث توفر الحدود الطويلة والمتشابكة مع دول الجوار فرصا لتسلل الجماعات المسلحة التجارة غير الشرعية للأسلحة مما يزيد من تعقيد المشهد الأمني، حيث سنقوم من خلال هذا المطلب تحليل تلك العوامل وتأثيرها على انتشار الأسلحة والجماعات الإرهابية في ليبيا بهدف فهم جذور هذه الظاهرة

أولا: انتشار الأسلحة: تشكل انعدام السلطة المركزية في ليبيا حالة من الفوضى والفراغ المؤسسي قابله انتشار كبير للسلاح بعد مرحلة قصيرة من سقوط نظام القذافي حيث انتشر استخدام السلاح في مختلف مناطق البلاد بشكل كبيرة مما أدى إلى تسليح الجماعات الإسلامية وغيرها من الجماعات التي تطلق على نفسها اسم الثوار، التي شاركت في القتال ضد القذافي واستحوذت على مخازن أسلحته مما أدى إلى ظهور ونشأة مختلف الجماعات الإسلامية المسلحة، فانتشار الأسلحة الخفيفة والمتوسطة أدت إلى تفكك المؤسسة العسكرية خلال الثورة التي تعتبر أخطر تحد تواجهه البلاد للخروج من فوضى النزاعات المسلحة، حيث قدرت الأمم المتحدة أنه في وقت الإطاحة بنظام معمر القذافي كانت القوات المسلحة في ليبيا تمتلك مابين 250 ألف إلى 700 ألف قطعة سلاح معظمها أسلحة هجومية (60-70% من إجمال الأسلحة).[1] وتمتلك ليبيا أيضا منظومات الدفاع الجوي المحمولة والصواريخ المضادة للدبابات وقذائف الهاون حيث قامت فرنسا وقطر وغيرها من البلدان بتوريد الثوار بالسلاح، فكانت مساهمة قطر 20 ألف طن من الأسلحة بما فيها بنادق هجومية وقذائف صاروخية وأنواع أخرى من الأسلحة، كما زودت قطر وفرنسا الثوار بصواريخ مضادة للدبابات من طراز[2] ميلان. كما قدر جهاز الاستخبارات البريطانية M16 نه كان هناك ما يقارب من مليون طن من الأسلحة في

[1] – كريستوفر س تشيفيس وجيفري مارتين، ليبيا بعد القذافي: الدروس والآثار المستقبلية تر.أدريس محمد علي قناوي، (مؤسسة:RAND): 24.

[2] – يمكن الاطلاع على المصدر وكذا الدور الذي لعبته قطر في الصراع في ليبيا من خلال الرجوع :
SAM DAGHER. CHARLES LEVINSON AND MARGRET COKER. TINY KINGDOM'S HUGE ROLE IN LIBIYA DRAWS
https://WWW.WSJ.COM/ARTICLES/SB10001424052970204002304576627000922227646 50

ليبيا بحيث تعد أكبر من الترسانة الكاملة للجيش البريطاني، أين تعتبر هذه الأسلحة بمثابة تهديد للأمن في الدولة.[1]

فقد قام القذافي بشراء ما يصل 20 ألف من منظومات الدفاع الجوي السوفياتي المحمولة MANPADS حيث شكل هذا العدد المذهل تحديا كبيرا لتعقبه وجمعه، وعليه مولت الولايات المتحدة الأمريكية برنامج لاسترداد هذه المنظومات، كما أشارت المعلومات إلى وجود حوالي 6400 برميل من اليورانيوم المعالج والمعروف بالكعكة الصفراء الذي كان مخزنا قرب منشأة في مدينة سبيا في الجنوب تحت حراسة واسعة من قبل كتيبة الجيش الليبي، كما لم تستكمل ليبيا عملية تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية بحيث دمرت حوالي 62 % فقط من مخزونها الأصلي من غاز الخردل المقدر بـ 7.24 طن متري بحلول الوقت الذي أطيح فيه بالنظام وقد تم الانتهاء من هذه العملية بنجاح في أوائل عام 2014.[2]

وحسب تقرير "**كرايسز جروب**" المتخصصة في النزاعات المسلحة أن عدد الذين يحملون السلاح في ليبيا بأكثر من 125 ألف ليبي، وهو ما أدى إلى عسكرة القبائل والتنافس على التسلح دفاعا عن نفسها ومصالحها وتأمين عدم تهميشها خلال مرحلة تقاسم الثروات ومراكز السلطة، فهي متأهبة دائما للاشتباك فيما بينها وهو ما أدى إلى تدهور الأوضاع العامة في البلاد وخاصة الانفلات الأمني وعجز الحكومة الانتقالية على دمج الميليشيات المسلحة في المؤسسات الأمنية النظامية.[3] وحسب ما تشير إليه تقارير الأمم المتحدة فإن معدل الحصول على الأسلحة يقدر بثلاث قطع لكل فرد، فأصبحت كل من بنغازي ومصراتة والزنتان وغيرها من المدن الرئيسية التي يتلقى منها الثوار السلاح، وتعتبر مدينة بنغازي من أولى مناطق توزيع السلاح على الثوار وتوجد قاعدة **بنينا الجوية** التي يوجد بها مطار دولي كان يشحن من الخارج عبر الطيران الحربي القطري، وفي مصراتة كان يتم تقديم السلاح إلى الثوار عبر الميناء البحري الكبير من قطر وفرنسا، وفي طرابلس أين هرب العديد من الأهالي إلى تونس وقاموا بتنظيم شبكات دعم في تونس العاصمة، صفاقص، جربة، وتم تشكيل ائتلاف كان يدعم الثوار بالعتاد، وفي مدينة الزنتان قام المنشقون عن الجيش باستخدام مدرج طيران

[1] – كريستوفر س تشيفيس وجيفري مارتين، تر: أدريس محمد علي قناوي، مرجع سابق، 24.

[2] – مرجع نفسه، 23

[3] – محمد لبوخ، مرجع سابق، 129.

بالمدينة لاستقبال المال والسلاح وبالتالي تحولت الزنتان إلى مخزن للأسلحة وهو ما أكسبها السيطرة والنفوذ.[1]

هذا الانتشار الواسع للسلاح فاقم الأزمة التي تعيشها البلاد وساهم في انتعاش خلايا الإرهاب النائمة التي تستخدم في تجارة الأسلحة فحسب التقديرات الأممية أشارت إلى أن عدد السلاح في ليبيا بلغ 29 مليون قطعة بين خفيفة ومتوسطة وثقيلة وهو عدد لم يسجل في أي بلد أخر خلال الأربعين عاما الماضية فهي تضم أكبر مخزون في العالم من الأسلحة غير الخاضعة للرقابة.[2] أدى انتشار هذا السلاح إلى تأجيج مناطق النزاع حيث تنشط شركات التهريب في ظل غياب السيطرة على الحدود حيث وصل السلاح المهرب إلى 14 دولة ويقدر عدده بأكثر من 45 ألف قطعة سلاح. كما شهدت ليبيا أيضا تهريب أكثر من عشرة ألاف (10000) قطعة سلاح، وقذائف اربيجي في مرحلة ما بعد الثورة لدول الجوار، وعودة حوالي 400 فرد محملا بالسلاح إلى دولهم الأصلية منهم 150 فرد عادوا إلى دولتي النيجر وتشاد، وتمكنت كل السلطات المصرية والجزائرية التونسية وحتى النيجيريين في أكثر من مرة من القبض على أسلحة مصرية عبر الحدود المشتركة لهذه الدول مع ليبيا بما يغذي الانفلات الأمني في هذه الدول.[3]

ثانيا: انتشار الجماعات الإرهابية: لقد صارت ليبيا مركزا للإرهابيين في شمال إفريقيا، والذي ساعد على انتشار هذه الظاهرة هو أن هناك بعض الدول ساهمت بطريقة أو بأخرى في دعم وانتشار الجماعات المتطرفة، وذلك من أجل تحقيق مصالحها في ليبيا خاصة وأن ليبيا مساحتها تعدى مليون ونصف المليون كلم^2 فهي أهم عوامل انتشار التنظيمات الإرهابية خصوصا أن 90 % من السكان في ليبيا يرتكزون في المدن الساحلية في الشمال أما في الجنوب الصحراوي فهي ذات حدود مفتوحة.[4] وفي ظل الفوضى الحاصلة على مستوى مؤسسات الدولة، ظهرت العديد من الكتائب التي استطاعت

---

[1] – رفيدة دبلة، مرجع سابق، 56.

[2] – الأمم المتحدة: 29 مليون قطعة سلاح تنتشر بأنحاء ليبيا" (2020)، تم الإطلاع يوم 2024/05/12، على الساعة: 23.40، عبر الرابط: https://www.alarabiya.net/north-africa

[3] – سارة بوحادة، أمال بلحميتي، "التداعيات الأممية للتدخل الأجنبي في ليبيا"، مجلة السياسة العالمية 3 (2021): 14.

[4] – رشا عطوة عبد الحكيم طبيش، "التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب : دراسة حالة ليبيا "، مجلة كلية السياسة والاقتصاد 13 (2022): 19.

أن تنظم نفسها مثلما حدث في مصراتة التي شكلت في البداية كخلايا قتال شوارع غير منظمة ولكنها مع مرور الوقت طورت نفسها إلى منظمات قادرة على تشغيل وحدات المدرعات والتنسيق باستخدام نظام تحديد المواقع العالمي، كما بدأت القوات في كل من بنغازي ومصراتة وزنتان بأسلحة محدودة لكنها سرعان ما سيطرت على ترسانة الدولة الضخمة من أسلحة تقليدية وذخائر.[1]

ومن خلال تصنيف الجماعات المسلحة في ليبيا نجد 04 من الجماعات وهي اللواءات الثورية، اللواءات الثورية غير منظمة، لواءات ما بعد الثورة، الميليشيات.

1- **اللواءات الثورية** : وهي تمتلك خبرة قتالية كبيرة كأفراد والأمم، كوحدات قتال وهذا ما يميزهم عن جماعات ما بعد الثورة التي ظهرت في وقت لاحق في الحرب، ظهرت هذه الجماعات المقاتلة في مصراتة وزنتان.

- في مصراتة: تم تسجيل 236 كتيبة ثورية سنة 2011 في اتحاد ثوار مصراتة وهو ما يقارب 40000 عضو، ويتشكل هذا الاتحاد بما نسبته 41% من الطلاب و38% من عمال القطاع الخاص و8% من العمال المهنيين كالأطباء، و2 %من العاطلين. ويسيطرون على 90% من أسلحة المدينة،[2] نلاحظ ان هذه التركيبة من الكتائب ضمت فئات اجتماعية مختلفة شاركت في حمل السلاح وهو ما يفسر تضارب وجهات النظر حول حمله، والجدول الأتي يوضح حجم العضوية في هذه الكتائب.

جدول رقم 03: يوضح حجم العضوية في الكتائب

حجم الكتيبة	عدد الكتائب	النسبة المئوية للكتيبة
750	6	%2.5
750-250	45	%19.1
250	185	%78.4

المصدر: شهرزاد فكيري، الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية: نموذج ليبيا(أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2017):304.

[1] – اسماعيل تنهنان، سعاد نوارة، مرجع سابق، 303.

[2] – نسمة زيدي،" الانفلات المني في النظم السياسية العربية– ليبيا نموذجا –" (مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015): 126.

قام اتحاد ثوار مصراتة (MUR) بتسهيل اندماج كتائب الثوار في المجلس العسكري في مصراتة (MMC) حيث ركزت هذه العملية على مسألة السيطرة على الأسلحة الخفيفة والتقليدية ومبادرة تسجيل أسلحة الصغيرة، أي أن هذه الخطوات كشفت أن كتائب الثوار تتقبل سلطة المجلس العسكري في مصراتة على قرارات الكتائب، وهو موقف لا تشارك فيه الكتائب غير نظامية.[1]

2- **الكتائب غير النظامية:** وهي كتائب ثورية انفصلت عن سلطة المجالس العسكرية في مراحل متأخرة من الحرب، حيث كان هناك من 06 إلى 09 كتائب غير منظمة في مصراتة وهو ما يشكل أقل من 04 % من إجمالي الجماعات المسلحة في المدينة حيث خضعت هذه الكتائب لعمليات تكوين مشابهة لتلك الخاصة بالكتائب الثورية، لها بنية تنظيمية متماسكة وقدرة عسكرية جيدة تعمل في بيئة غير قانونية إلا أنها تلبي التوقعات الاجتماعية للفئات المنطوية تحت لواءها أو في المناطق التي تسيطر عليها، وتعتبر كتيبة السويحلي هي الأكبر حيث تضم 400 عضو مسجلا لدى المجلس العسكري في مصراتة نهاية الحرب. في حين يتراوح حجم بقية الجماعات ما بين 50 و270 فردا.

3- **كتائب ما بعد الثورة:** شاع ظهور هذه الكتائب في الأحياء الموالية للحكومة أو الموالية للقذافي مثل بني وليد أو سرت، لكنها ظهرت أيضا في مدن وبلدان كانت أقل تضررا من النزاع وضمت أغلبية الكتائب الثورية في مرحلة ما بعد الثورة أقل من 10 عضو سيطرت على المناطق التي تنحدر منها سواء عبر المجالس العسكرية (الغرب) أو عن طريق التحالفات جماعات المقاتلة في (بنغازي ومصراتة) كما أخذت بعض الجماعات من طرابلس مكانها، اكتسبت خبرتها من خلال المشاركة في الصراعات المحلية ويمكن تقسيمها حسب المناطق إلى:

- الجزء الشرقي من البلاد: وتوجد به منظمتان وهي ائتلاف 17 فبراير والتجمع الثوري، تهتمان بالشؤون الأمنية في المنطقة.

[1] – براين مطوين، "بعد السقوط، إزدياد الجماعات المسلحة في ليبيا" (ورقة عمل على مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، جنيف، معهد الدراسات العليا الدولية والتنموية، 2012): 19.

- في مصراتة : توجد بها نحو 236 كتيبة، أكبرها تتألف من 10000 مقاتل، وقد سيطرت على أكثر من 820 دبابة وعشرات القطع المدفعية الثقيلة وأكثر من 2300 مركبة مجهزة بالمدافع الرشاشة والأسلحة المضادة للطائرات، تضم أكبر الكتائب الغربية.[1]

هذه اللواءات بعد الثورية اتخذت مسارات مختلفة، فبعضها انطوى تحت لواء رئاسة الأركان العامة التي تمثل نواة الجيش الليبي شاركت في الانتخابات البرلمانية، وأنكر البعض منها العملية الديمقراطية وقاطعت الانتخابات وظلت حاملة للسلاح ونجد أخطرها:

- **كتيبة أنصار الشريعة:** لا يتجاوز عددها 500 عنصر تنتشر في مدن بنغازي ودرنة والبيضاء بشرق ليبيا، ليس لها تواجد بالمنطقة الغربية، تحمل فكر سلفي جهادي قريب من فكر القاعدة، ومن أبرز مواقفها رفض العملية الديمقراطية والانتخابات برمتها وعدم الاعتراف بالدولة وبالحكومة ويدعون لإقامة دولة سلامية وفق رؤيتهم، حيث قال القيادي السابق للكتيبة **محمد الزهاوي** "**لا يكون لنا إيمان إلا إذا حكمنا شرع الله، وإذا لم نحكم بالشرع والدين نصبح كاليهودية والنصرانية والبوذية**".[2]

حصلت خلال الثورة على كم كبير من الأسلحة وسيارات وأموال تركتها ميليشيات القذافي ويعد سقوطه قاموا بتجنيد عدد كبير من الشباب غير متعلمين، ويتعاون مع التنظيم كل من جماعات أنصار بيت المقدس، وأجناد مصر وأنصار الشريعة في سيناء، وحركة حماس بقطاع غزة، والتنظيم الدولي للإخوان المسلمين،[3] واجهت قوات حفتر في بنغازي تحت راية مجلس شورى بنغازي وفقدت عددا كبير من مقاتليها من أبرزهم **الزهاوي**.

صنفتها الولايات المتحدة الأمريكية كمنظمة إرهابية سنة 2014 باعتبارها المسؤول الأول على الهجوم على البعثة الدبلوماسية الأمريكية في بنغازي.

انشق هذا التنظيم عن القاعدة وبايع داعش في جانفي 2015.

---

[1] – كريستيفز.س. تشافيز وجيفري مارتين، تر: إدريس محمد على قناوي، مرجع سابق: 29.

[2] – تنظيم أنصار الشريعة بليبيا.. معلومات أساسية" (2017)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/08/10، على الساعة: 11.00سا، عبر الرابط https://www.aljazeera.net/encyclopedia

[3] – جمال طه،" تطور الإرهاب في ليبيا من الجماعات المتطرفة إلى الجيوش السيارة " (2020)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/08، على الساعة :12.00 سا، عبر الرابط : https://www.gamaltaha.wordpress.com

في ديسمبر 2014 أعلن عن تحالف تنظيم أنصار الشريعة مع ميليشيا درع ليبيا1 التي تعد أكبر المجموعات تسليحا شرق ليبيا، ولها معاقل في بنغازي ودرنة واستولت على ترسانة ضخمة من مخازن أسلحة الجيش تشمل ألاف قطع الأسلحة فردية وثقيلة ومدافع هاون ومضادات الطائرات والدبابات وصواريخ مختلفة مثل سكود، جراد، وعربات مدرعة وتسيطر على العديد من القواعد العسكرية، وقامت ببيع وتهريب 20 ألف رامية قذائف مختلفة و100 ألف قطعة سلاح فردية، تستوطن في الشرق والجنوب الغربي لليبيا وشمال إفريقيا ودول ساحل الصحراء.[1]

- **كتائب ميليشيات الزاوية:** وهي الكتائب التي يغلب عليها التوجه الإسلامي وتضم ميليشيات منبثقة عن الجيش النظامي والبعض قبلي ينتمي إلى منطقة مصراتة الزاوية، وتضم قوات درع ليبيا الوسطى إلى جانب كتائب أخرى مثل كتيبة أبو عبيدة الزاوي القائد من أفغانستان بمدينة الزاوية، كتيبة الحلبوص، كتيبة المرسى، يبلغ عدد مقاتليها حوالي 25 ألف مقاتل، تمكنت من السيطرة على كميات ضخمة من العتاد العسكري والأسلحة والذخيرة من مخازن الجيش بمنطقة الجفرة من الآليات، حظيت بدعم قطري تركي عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية التي لا تخضع للدولة، تملك أكثر من 200 دبابة، تمتلك أكثر من 3500 سيارة مجهزة بمضادات الطائرات وراجمات الصواريخ، تتمركز معظمها في معسكرات تابعة للنظام السابق، يتم التنسيق على الأرض بين هذه القوات وكتائب مسلحي صبراتة، حيث توجد كتيبة أسسها **مفتاح الداودي** قبل أن يلقى مصرعه في تحطم طائرة ليبية بتونس، كما تتعاون أيضا مع مسلحي غريان، وقبائل الطوارق ومقاتلي قبائل أولاد سليمان بالجنوب الليبي.[2]
- **تنظيم داعش:** أعلنت العديد من الجماعات الإرهابية والمسلحة انضمامها وولائها لداعش، ومن بينها نجد مجلس شورى شباب الإسلام الذي أعلن تأييده لداعش في جويلية 2011 والذي عرف على انه قام بعمليات إعدام جماعية في ملعب أوت ليضاف إلى ذلك كتيبة **أبو محجن** الطائفي

[1] – عادل جارش، "تأثير الظاهرة الإرهابية في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري "، المركز العربي الديمقراطي، العدد3 (2017)، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2024/05/08، على الساعة: 13.00 سا، عبر الرابط: https://democraticac.de/?p=46831

[2] – عادل جارش، "تأثير الظاهرة الإرهابية في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري "، المركز العربي الديمقراطي، العدد3 (2017)، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2024/05/08، على الساعة: 13.00 سا، عبر الرابط: https://democraticac.de/?p=46831

الذي أرسلت 50 متطوع للحرب في العراق، وبايع داعش أيضا مجاهدي ليبيا وحركة شباب التوحيد.[1]

من أبرز أعمالها الإرهابية شن هجوم على فندق بالعاصمة طرابلس وعلى حقول النفط وتنظيم مسيرات مفتوحة وإعلانها تنفيذ عمليات للسيطرة على مصراتة، وفرضت القيود الشرعية على نساء صبراتة في الغرب.[2] سيطر داعش على درنة بالكامل في نوفمبر 2014 بمقاتلين يتجاوز عددهم 800 عنصر، تتبعها ست معسكرات بأطرافها، تضم جنسيات دول شمال إفريقيا، وفي ديسمبر 2014 أعلن التنظيم عن تشكيل ما يسمى بمجلس شورى مجاهدي درنة وضواحيها.

توسعت داعش في الجنوب الليبي بإقامة قواعد وتجنيد عناصر جديدة والارتباط بتنظيمات قائمة خاصة جماعة **مختار بلمختار** " **الأعور** " أبرز قيادي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و" **إياد أغ غالي** " زعيم جماعة أنصار الدين الذين كانا يرتبطان بقاعدة الساحل والصحراء، إضافة إلى مجموعة من طوارق مالي المتحالفين مع القاعدة ومجموعة أنصار الحق التي تضم جنسيات مصر، مالي، الجزائر.

إلى جانب ذلك حاول تنظيم داعش الاقتراب من مناطق النفط الليبي خلال عام 2015 ولذا تأسست في ليبيا ولايات لداعش، وعلى الرغم من نجاح قوات الجيش الليبي وميليشيات أخري في تفكيكها، إلا أن عناصر داعش لا تزال نشطة في الداخل الليبي. وذلك رغم انحسار السيطرة الميدانية منذ عام 2016، وكان ذلك من خلال طرد عناصر تنظيم داعش من جانب تنظيمات القاعدة في مدينة درنه، إلا أن خلايا التنظيم والعناصر الموالية لا تزال نشطة في مختلف أنحاء ليبيا وتقوم بتنفيذ عمليات هي الأعنف والأكثر تركيزا.

وبسبب ما لحق بالدول من أضرار نتيجة تنظيم داعش مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى شن غارات جوية بواسطة طائرات بدون طيار في سبتمبر 2017 على معسكر للتنظيم في وسط ليبيا على بعد نحو 240 كم جنوب شرق مدينة سرت، وذلك بهدف منع تمركزه وتمدده في مناطق ليبية جديدة.

[1] – فاطمة الزهراء دبوس، خولة سماعيل، "أثر التهديدات اللاتماثلية على أمن واستقرار ليبيا، دراسة حالة الجريمة المنظمة" (مذكرة ماستر، جامعة العربي التبسي تبسة، 2019): 63.

[2] – عادل جارش، مرجع سابق.

ولقد شهدت نشاط تنظيم داعش تراجع خلال عام 2017، ولكنه استفاد من اتساع مساحة الدولة الليبية وعدم خضوعها للمراقبة مما مكنه من إنشاء معسكرات تدريب وتعزيز بنيته التحتية وتشكيل خلايا تابعة له، إلى جانب تشكيله لكيان جديد اتخذ اسم "**سرايا الصحراء**" وفي الوقت الحالي يعاني التنظيم من نقص حاد في مصادر التمويل، مما دفعه للبحث عن مصادر جديدة، وبدأ في المشاركة في أعمال التهريب، كتهريب المشتقات النفطية السلع والبضائع، والمخدرات.[1]

4- **الميليشيات:** عبارة عن مجموعات مسلحة تتراوح ما بين الشبكات الإجرامية إلى الجماعات المتطرفة العنيفة فهي على عكس الكتائب، فالميليشيات لا تملك تاريخ تشكيل مميز وموحد، وبل ما تشترك فيه هو افتقارها إلى دعم مجتمعي جغرافي كبير، وعدم اندماجها مع السلطات المجتمعية المحلية، فهي تمتاز بعزلة سياسية واجتماعية. حيث عرفت العاصمة طرابلس منذ سقوط نظام معمر القذافي حالة من الصراع بين الميليشيات أو المجموعات المسلحة التي تختلف توجهاتها وتنوع ولاءاتها، وغالبا ما يندلع القتال فيما بينها بسبب الصراع على النفوذ السياسي والهيمنة الاقتصادية وكذلك من أجل السيطرة على الأرض، فرغم محاولات دمجها في حرس رئاسي إلا أن اختلاف أيديولوجياتها حال دون ذلك، ممّا جعل الأطراف السياسية تلجأ إليها لكسب دعمها من أجل ضمان البقاء حتى حلّ بعضها محل الدولة في حفظ الأمن.[2]

[1] – حسنين توفيق ابراهيم،"ما بعد الهزيمة العسكرية لتنظيم داعش: تحديات وأفاق"، دراسات استراتيجية (2017): 22.

[2] – منية غانمي، "تعرفوا على أهم الميليشيات المسلحة المتقاتلة في العاصمة الليبية طرابلس" (2017) تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/10، على الساعة 20.18 سا، عبر الرابط : https://www.arabic.cnn.com/world2017/01/26libya-tripoli

خريطة رقم 02: خريطة توضيحية لأهم القوى المسلحة في ليبيا ومناطق تواجدها

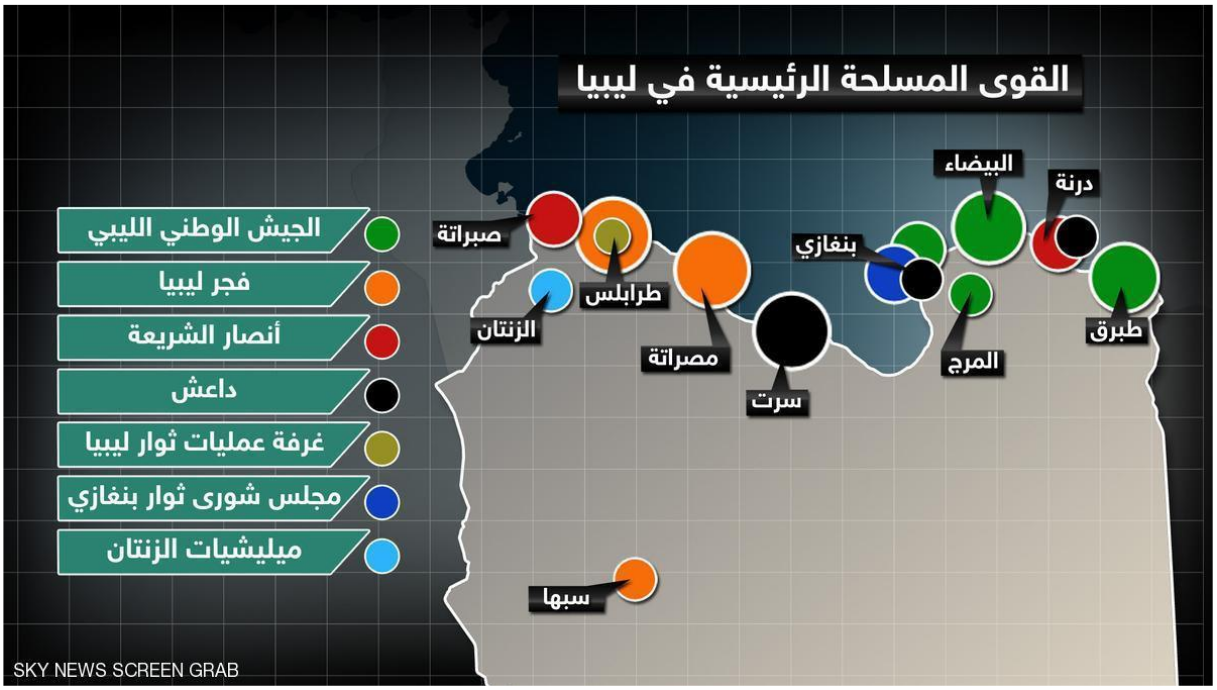

المصدر: سكاي نيوز العربية، ليبيا.. خريطة عسكرية معقدة، https://www.skynewsarabia.com/web/article/799187

المطلب الثالث: انتشار الهجرة غير الشرعية

تعاني ليبيا من مشكلة الهجرة غير الشرعية التي تؤثر على الوضع الأمني خاصة وأن دول الجوار لا تؤمن حدودها بالشكل المطلوب، وهو ما ينجر عنه تجارة السلاح والبشر والمخدرات وعمليات الاتجار غير المشروع بالوقود والبضائع وما يترتب على ذلك عواقب وخيمة. إذ قدرت المنظمة الدولية للهجرة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في تقرير لها حول النزوح والهجرة غير القانونية في ليبيا "**مصفوفة تتبع النزوح DTM**" صدر في 27 فيفري 2018 على أن نحو 704 ألاف مهاجر و142 مهاجرا وصلوا إلى ليبيا من 40 دولة إفريقية، وكانت الدول الخمس أعلى تمثيلا بين المهاجرين هي: النيجر، ومصر، وتشاد، والسودان، وغانا على الترتيب، وتمثل مجتمعة ما نسبته 66% من إجمالي المهاجرين في ليبيا يقطنون 99 بلدية و551 محلة، وجاء في التقرير أن73% من مهاجري

دول الجنوب الصحراء الكبرى يقيمون في غرب ليبيا، في حين يقطن 17 % في المناطق الجنوبية، و10 % في المناطق الشرقية.[1]

ويمكن وصف حالات الهجرة غير الشرعية في ليبيا وفق:

أولا: ليبيا كمنطقة عبور: يقف وراء التدفقات والديناميات الناظمة لظاهرة الهجرة غير الشرعية بين ليبيا ومختلف المناطق الأخرى على غرار الاتحاد الأوروبي مجموعة من العوامل أهمها:

- العامل الاقتصادي: فالأوضاع الاقتصادية المتدهورة في ليبيا، جعلتها منطقة عبور إلى الضفة الشمالية من المتوسط فأغلب المهاجرين يعملون بالسوق السوداء قبل الهجرة إلى أوروبا في ظروف إنسانية صعبة لأجل جمع المال ليمكنهم العبور إلى الضفة الأخرى.
- الحدود الرخوة: طول الحدود التي أغلبها مع الصحراء بطول 4400 كلم مع ست دول، الأمر الذي جعل حكومة الوفاق غير قادرة على ضبط الحدود الجنوبية وصعوبة الرقابة عليها.
- قوة شبكات التهريب والاتجار بالبشر: نشطت هذه الشبكات في البلاد نتيجة الفوضى الحاصلة، وقد زاد نشاطها نظرا لامتلاكها السلاح والسيطرة على مناطق جغرافية وقاعدة لوجستية مثل المنازل، القوارب، والاتصالات.
- تعارض إرادات دول الجوار: وتتمثل في عدم التعاون الجدي بين الدول المتجاورة للتحكم في مسألة الهجرة، فالاتفاقيات الثنائية مع تشاد والسودان والجزائر وتونس عام 2012 ومع مصر 2013 بشأن مراقبة الحدود لضبط الهجرة لم تسفر عن أي تعاون منهجي ولم يكن لها تأثير يذكر في الحد من تدفق المهاجرين أو تخفيف نشاط الشبكات الإجرامية لتهريب المهاجرين والاتجار بهم عبر الحدود.[2]

ثانيا: ليبيا كبلد مصدر للمهاجرين: رصدت تقارير منظمة الهجرة الدولية أن نسبة الغرقى من المهاجرين وطالبي اللجوء الذين قدموا عبر البحر وصلت نحو 1.38% عام 2016 في حين ارتفعت النسبة ذاتها لتصل 1.76% عام 2017 بارتفاع بلغ 27% من معدل الذين يفقدون حياتهم. على

[1] – توفيق بوستي، سامي بخوش، "السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي : قراءات في الأبعاد والاتجاهات"، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية 1 (2021) : 37.

[2] – أحمد قاسم حسين، "ليبيا ومعضلة الهجرة غير القانونية في مصفوفة تتبع اللجوء"، المركز العربي ودراسات الأبحاث ودراسة السياسات (2018): 05.

الرغم من الاتفاقيات والشركات الأوروبية والدعوات التوصيات لإيجاد حل للأزمة فهي تحتاج إلى جهد إقليمي ودولي لوضع حد للنزاع الدائر في ليبيا نظرا لتعقدها[1]. لقد كانت للهجرة غير الشرعية تداعيات أمنية واقتصادية وسياسية واجتماعية ونفسية إلى جانب انتشار التأثيرات السلبية على دول العبور وانتشار الشعوذة والجرائم والنصب والاحتيال وتزوير العملة وتهريبها. فقد أدت الهجرة إلى انهيار الوضع الاقتصادي وذلك من خلال انهيار الدينار الليبي أمام الدولار.

- سوء إدارة المؤسسات الاقتصادية.
- إدارة الاقتصاد من قبل مؤسسات خارجية أجنبية وتحكمها بمصادر الطاقة.
- تسببت الهجرة غير الشرعية في تراجع الاقتصاد الليبي(تدهور قيمة العملة).
- تراجع الحاد في إرادات الخام.
- الصراع داخل ليبيا وسيطرة المسلحين على الاقتصاد الليبي والسيطرة على مرافق الإنتاج ومرافئ التصدير إلى انخفاض كميات الغاز.
- كذلك على المستوى الاجتماعي: أدت الهجرة غير الشرعية لطهور سلوكيات تتنافى مع القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية في ليبيا، فدخول مهاجرين ذوي هويات وعادات وتقاليد مختلفة جعل المجتمع الليبي يعيش حالة من الانقسام والتشرذم
- نقص المواد الطبية فدخول المهاجرين له بعد صحي خاصة ما يحملونه من أمراض حيث أكد رئيس لجنة حصر العمالة الوافدة حيث وجد أن قرابة 15 % من المهاجرين يعانون من أمراض معدية كالإيدز والوباء الكبدي. وحتى الأمراض التي انقرضت منذ فترة كالزهري وكذا ازدياد شبكات التهريب والتعذيب والاغتصاب وانتشار ظاهرة أسواق العبيد وسوء المعاملة.[2]

على المستوى السياسي: تدفق الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا أدى إلى اختراق سيادة الدولة من خلال شبكات التدخلات أدت إلى تدويل القضية الليبية وإخراج القرار السياسي من أيدي صناع القرار الليبيين.

[1] – المرصد الأورو متوسطي لحقوق الإنسان، "نسبة الغرقى الواصلين إلى أوروبا عبر المتوسط في 2017 الأعلى منذ سنوات"(2018)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/08، على الساعة 12:00، عبر الرابط : https://www.euromedmonitor.org/ar/article

[2] – محمد إمحمد محمد أبو زيد، "الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي" 2011–2017 (رسالة ماجيستير، جامعة الشرق الأوسط، 2019): 79.

- شكلت الهجرة غير الشرعية حالة من عدم الاستقرار، فاستقرار النظام الليبي مرهون بقدرة الاستجابة لتحديات البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية.
- الفكر المتطرف للمهاجرين الذين هاجروا من بلدانهم وما يحملونه من أفكار متطرفة.
- ضعف المؤسسات السياسية في إيواء المهاجرين.
- عدم قدرة الأمن الليبي على التحكم والسيطرة على حدود ليبيا.

على المستوى الأمني:

- دخول عصابات التهريب مع المهاجرين.
- الارتباك والفوضى والانقسامات والصراعات وكذا انتشار جرائم الإرهاب والانتهاكات.[1]

إن الهجرة غير الشرعية التي تعيشها ليبيا اليوم نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية، شكلت عبئا كبير على جهود المؤسسات الليبية خاصة وأن البلد يعيش حالة الحرب الأهلية، فغياب عمليات التنظيم وغياب القانون وهيبة الدولة وخاصة التدخل الخارجي كله عزز من تنامي ظاهرة الهجرة التي كانت لها أثار جد وخيمة.

[1] – نفس المرجع، 82.

خريطة رقم03 : توضح طرق الهجرة من جنوب افريقيا نحو ليبيا.

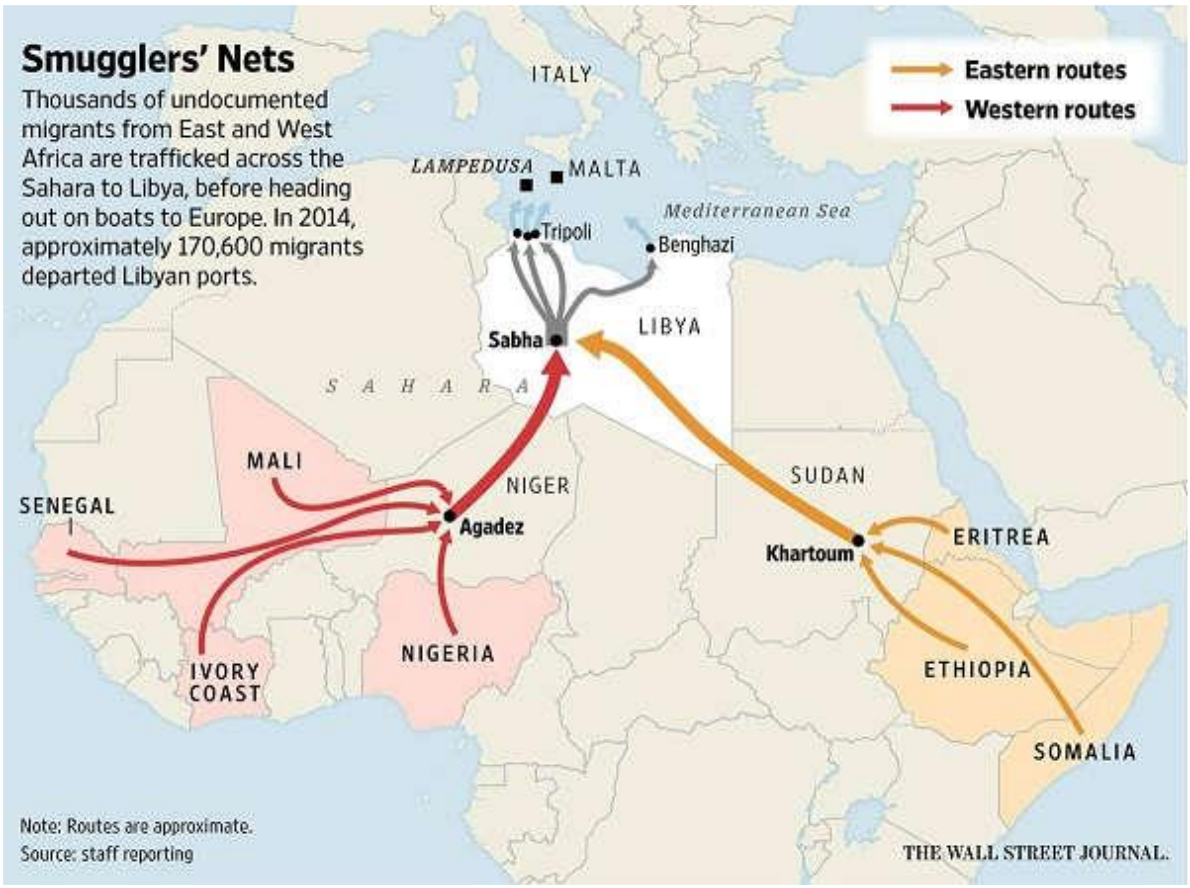

SOURCE: MARGARET COKER, Libya's 'Masked Men' Hunt Human Smugglers. The wall street ournal, Oct /12/2015. http://www.wsj.com/articles/libyas-masked-men-hunt-human-smugglers-1444697206

الفصل الثالث:

حالة النزاع في ليبيا

– دراسة استشرافية –

الفصل الثالث: حالة النزاع في ليبيا – دراسة استشرافية –

نسعى خلال هذا الفصل إلى تقديم دراسة استشرافية تساهم في فهم عميق للنزاع الليبي من خلال الاعتماد على تقنية السيناريوهات في إطار الدراسات المستقبلية، وذلك عن طريق تحديد العوامل المؤثرة في مستقبل النزاع الليبي مع تحديد الصورة المحتملة حتى نتمكن من فهم أعمق لمستقبل النزاع الليبي، خاصة بعد تدخل عدة الفواعل–داخلية وخارجية– أزمت الوضع أكثر ما كان عليه في الماضي. وهنا تم تحديد ثلاث سيناريوهات تمثل ثلاث اتجاهات مختلفة توصل إليها الباحثون للتنبؤ بمستقبل النزاع الليبي وهو ما سنتطرق إليه من خلال المباحث التالية.

استنادا إلى ما سبق، قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى السيناريو الإصلاحي وحل النزاع سلميا في ليبيا، أما في المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى السيناريو الخطي واستمرارية النزاع في ليبيا، حين ركزنا في المبحث الثالث على السيناريو التحولي وتقسيم ليبيا.

المبحث الأول: السيناريو الإصلاحي (التفاؤلي)

يهدف السيناريو الإصلاحي إلى تحسين وإصلاح وضع معين يتضمن عادة مجموعة من الإجراءات والتدابير لمعالجة المشكلات القائمة وتحقيق أهداف معينة.

المطلب الأول: تعريف السيناريو الإصلاحي

هو السيناريو الذي يعبر عن الأمل في مسار تطور الظاهرة مما ينبئ بتحسنها في المستقبل فهو يهدف إلى تحسين الوضع القائم من خلال إدخال تعديلات وإصلاحات تدريجية باعتبار أن فرضية حدوث تغييرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة محل الدراسة هي التي ينطلق منها السيناريو الإصلاحي، وهذه الإصلاحات الكمية والنوعية قد تؤدي إلى إعادة ترتيب في نوعية وأهمية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة، وكل ذلك يؤدي في النهاية إلى تحسين في اتجاه الظاهرة مما يسمح من الوصول إلى أهداف لا يمكن أن تتحقق في الوضع الحالي للظاهرة.[1]

[1] – فيروز مزياني، " الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية: السيناريو أداة الوحدة المنهجية "، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 9 (2016): 477.

فالسيناريو الإصلاحي يستوجب إدخال تعديلات وإصلاحات جديدة بهدف الوصول بالاتجاهات الحالية نحو تجانس أكثر بهدف انجاز حد أدنى من الأهداف التفاؤلية[1]، ومن أبرز الخصائص التي يتميز بها هذا السيناريو ما يلي:

1- الإصلاحات تكون تدريجية وغير جذرية، تنفذ على مراحل لتلقى قبول واستيعاب من قبل المجتمع أو النظام القائم.

2- زيادة كفاءة وفعالية النظام القائم من خلال تطوير البنى التحتية والمؤسسات وتحسين الأداء.

3- عدم الإخلال بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

4- الإصلاحات تكون من خلال فهم عميق للمشكلات الحالية والسعي لمعالجتها بشكل مباشر، سواء كانت مشكلات سياسية، اقتصادية، اجتماعية.

5- إشراك المجتمع في عملية اتخاذ القرارات لضمان دعمهم وتأييدهم للإصلاحات والتغيرات.

6- الاعتماد على البيانات والأدلة والتجارب الناجحة من دول أخرى واستغلالها كمراجع لتصميم وتنفيذ الإصلاحات.

7- الاعتماد على إدارة فعالة وتخطيط استراتيجي لضمان تحقيق الأهداف المحددة والنتائج المرجوة.

8- المرونة في تنفيذ الإصلاحات والتكييف مع المتغيرات الطارئة التي تتطلب تعديل الخطط أو الإجراءات.

9- الإصلاحات يجب أن تنفذ في إطار الشفافية والمساءلة لضمان نزاهتها وكسب الثقة.

10- تحسين مكانة الدولة في مجال العلاقات الدولية وزيادة التعاون مع الدول الأخرى من خلال التعاون التجاري، التعاون الدبلوماسي، تعزيز الدور في إطار المنظمات الدولية.

[1] – نبيلة بن يحي (مطبوعة حول مدخل الدراسات الإستشرافية، ألقيت على طلبة الماستر، دراسات إقليمية، جامعة الجزائر 03، 2021-2022): 67.

هذه الخصائص هي خلاصة معرفية مستندة إلى مفاهيم عامة في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع، وهي نتيجة لتحليل ومعرفة عامة بالممارسات الإصلاحية توصلت إليها الطالبة.

من خلال عرض خصائص السيناريو الإصلاحي نستنتج أنه يهدف تحقيق النتائج المرجوة التالية:

- تحسين الوضع الحالي.
- تحقيق إصلاحات دائمة ومستدامة.
- يركز على الأهداف القابلة للتحقيق.
- إشراك كافة الأطراف المعنية لضمان قبولهم ودعمهم للتغيرات.
- يساهم في تحقيق إصلاحات فعالة ومستدامة في معالجة القضايا والمشكلات المختلفة.

يمكن القول، بأن السيناريو الإصلاحي أو التفاؤلي هو افتراض قائم على أن هناك تغيرا إيجابيا على المتغيرات المتحكمة في الظاهرة مما سيؤدي بها إلى التحول نحو مسار أحسن سواء من الناحية النوعية أو الكيفية.[1]

[1] – نبيل كحلوش، "الدراسات المستقبلية ودورها في استشراف وإدارة الأزمات: الأزمة الوبائية افيروس كورونا كوفيد 19 أنموذجا"، مجلة الأصالة للدراسات والبحوث 06(2021): 143.

جدول رقم4: يوضح أهم خصائص والنتائج المتوقعة من خلال السيناريو الإصلاحي

السيناريو	المجـــال	النتائج المتوقعة
السيـــناريو الإصـــلاحي	**الإصلاح السياسي**	– تحسين الشفافية والمساءلة. – تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. – تحسين مكانة الدولة في النسق الدولي مع زيادة التعاون التجاري والدبلوماسي. – تعزيز دور الدولة في إطار المنظمات الدولية.
	الإصلاح الاقتصادي	– تعزيز النمو الاقتصادي. – تقليل معدلات البطالة. – تحسين مناخ الاستثمار. – تحقيق استقرار مالي.
	الإصلاح الاجتماعي	– تعزيز الحماية الاجتماعية. – التوزيع العادل للثروة. – تكافؤ الفرص بين مختلف أطياف المجتمع.

المصدر: من إعـداد الباحثة

المطلب الثاني: حل النزاع سلميا في ليبيا

إن عملية تسوية النزاع الليبي مركبة، فليبيا بحاجة لبناء الدولة وهي عملية معقدة تحتاج إلى حوارات معمقة بين مختلف الأطراف السياسية والاجتماعية والأمنية للتوافق على كيفية توزيع الثورة والسلطة في البلاد وتحديد نوع النظام الإداري للدولة، وفي هذا السياق يسعى المجتمع الدولي بقيادة الأمم المتحدة إلى بذل العديد من الجهود لتسوية وحل النزاع الليبي سلميا، وذلك عن طريق رفض الخيار العسكري والتركيز على الاتفاق السياسي الليبي الذي يهدف لبناء سلطة قادرة على تسيير الأعمال وإدارة شؤون البلاد وذلك بتطبيق اتفاق الصخيرات الذي انبثق عن اللقاء الذي انعقد تحت

رعاية الأمم المتحدة في ديسمبر 2015 بالمغرب، والذي نجح في التوفيق بين الأطراف المتنازعة التي قامت بتوحيد مؤسساتها وبالتالي دخلت ليبيا مرحلة جديدة.[1]

إن سيناريو قيام دولة ديمقراطية في ظل تطبيق القانون يعد من الاحتمالات يمكن حدوثها في ليبيا إذا ما توفرت الشروط والاعتبارات التالية:

1- إعادة بناء حكومة وطنية توافقية تقوم على الكفاءة وتكافئ الفرص.

2- إعادة بناء مؤسسة عسكرية وقوات الأمن ونزع السلاح وذلك بضم منتسبين جدد وبدعوة عناصر كتائب الثوار للانضمام والتي بدورها تساهم بشكل جوهري في ترسيخ الاستقرار في ليبيا ورسم ملامح بارزة لكيان الدولة، وطمأنة الشعب لمستقبل ديمقراطي إضافة إلى نزع السلاح ودمج الميليشيات المسلحة في المجتمع المدني والمؤسسة العسكرية وذلك عبر سياسات فعالة عن طريق تطبيق قاعدة قانونية وفق دستور جديد.[2]

3- الحرص على تأسيس نظام ديمقراطي تحترم فيه الحريات، التعددية السياسية، الانضمام التمثيلي، الفصل بين السلطات، التداول السلمي، وهذا في إطار نظام دستوري يمثل البناء الأساسي للدولة وينظم العلاقات والسلطات، ويحفظ الحقوق السياسية والمدنية لمواطنيه، نظام يتم الاستفتاء عليه بعد أن يتم وضع خطوطه العريضة من قبل هيئة تأسيسية منتخبة دون إغفال أهمية تفعيل نظام اقتصادي واجتماعي عادل يكفل تكافؤ الفرص وتساوي الحقوق والواجبات بين المواطنين.[3]

4- وضع دستور جديد يتم من خلاله تنظيم الشؤون السياسية والقانونية، فهو يعتبر من أهم المراحل والخطوات التي من خلالها يتحقق سيناريو قيام دولة القانون، لأن الدستور يعتبر المجدد والمنظم للأطراف المؤسساتية داخل الدولة من خلاله يمكن تجميع جميع الاقتراحات

---

[1] – رفيدة دبلة، دور الأسلحة الخفيفة في تفاقم النزاعات المسلحة في افريقيا: دراسة حالة ليبيا 2011-2018(مذكرة ماستر، جامعة بسكرة،2019):62.

[2] – فريديريك ويلي وبيتر كول،" بناء قطاع الأمن في ليبيا" (2013)"، تم الإطلاع عليه يوم 2024/05/18، على الساعة 23.32 سا، عبر الرابط : https://www.carnegieendowment.org

[3] – نور الهدى بن بتقة، " إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012-2016 " (أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 03، 2017): 285.

التي تجعل التيارات الداخلية في الدولة متفقة إلى حد كبير على نظرة واقعية للحياة التشاركية، مما يسمح بتمثيل جميع القبائل والأقليات ويخلق حلقة أكبر للحوار وبعيد عن استخدام الأسلحة،[1] وذلك من خلال تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية لوضع أسس الدولة.

5- انتخابات برلمانية مبكرة والشروع في انتخابات المجالس المحلية.

6- تسليم السلطة التشريعية للمجلس الأعلى للقضاء أو المحكمة العليا أو مجلس انتقالي مصغر يشمل بعض أعضاء المؤتمر ورئيس الحكومة ورئيس المحكمة العليا ورئيس الدائرة الدستورية على أن يتبع ذلك بتشكيل حكومة تسيير أعمال لحين إجراء انتخابات برلمانية.[2]

7- ضرورة الاستفادة من الأموال المودعة في البنوك الأجنبية لتعزيز الخدمات المقدمة للأفراد، بحثا عن الرفاه الاقتصادي وتحسين مستوى الخدمة العمومية المقدمة.

8- تعزيز جهود مكافحة التدخل الخارجي في الشؤون السياسية والاقتصادية المحلية التي تعمل على توفير البيئة المناسبة للتفاعل والتشابك وذلك من خلال مشاريع إعادة الإعمار التي هي محل تتنافس القوى الكبرى للحفاظ وتعزيز مصالحها في ليبيا.[3]

إن أهم تجسيد لهذا السيناريو هو الحرص على تطبيق قرار منظمة الأمم المتحدة بشأن حضر تصدير الأسلحة لليبيا والتمسك بالخيار السلمي، وكذلك التنسيق بين الشرطة ورجال الأمن والتعاون مع قوات من هيئة الأمم المتحدة على جمع الأسلحة للتقليص من انتشارها والقضاء عليها لتجنب المواجهة المسلحة.[4]

إذن السيناريو الإصلاحي أو سيناريو الحل السلمي للنزاع في ليبيا هو الأفضل والأنسب، لكنه صعب التحقيق على أرض الواقع وهذا نتيجة الخوف من تصعيد المعارك التي تؤدي فيما بعد إلى حرب أهلية، وهو ما يسعى إليه جميع الأطراف من خلال وضع اتفاق تسوية لاحتواء الوضع

[1] – موقف ليبيا: عملية انتقالية دون خريطة دستورية، تقرير الجزيرة للدراسات (2013): 06.

[2] – السنوسي بسيكري، " ليبيا: تحديات الحكومة في مواجهة الجماعات المتشددة"، تقرير الجزيرة للدراسات (2010):6.

[3] – نور الهدى بن بتقة، مرجع سابق، 286.

[4] – رفيدة دبلة، مرجع سابق، 62.

والتخفيف من حدته، والتهدئة، حيث يكون الركيزة الأساسية للتسوية لإنهاء المرحلة الانتقالية وذلك بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية تضمن التداول السلمي للسلطة، وفتح الحوار والاتفاق على:

- جمع السلاح من كافة الجماعات وتوحيد الميليشيات في جيش ليبي واحد.
- المصالحة الوطنية.
- التأكيد والسعي على إقامة تعددية سياسية حقيقية من خلال تهيئة حياة حزبية سلمية.

المبحث الثاني: السيناريو الخطي (الاتجاهي)

إن السيناريو الخطي من السيناريوهات المستخدمة في الدراسات الاستشرافية ويسمى أيضا سيناريو بقاء الوضع القائم، حيث يرى بعض الباحثين والمهتمين بدراسة، وتحليل النزاع في ليبيا أن الوضع سيستمر على حاله خاصة ما تعاني منه الدولة الليبية من ضعف في أجهزتها وحالة الفوضى الأمنية، ناهيك عن غياب الثقة في الجماعات المسلحة.

المطلب الأول: تعريف السيناريو الخطي

هو السيناريو الذي يتعلق باستمرار وسيطرة الوضع الراهن وما يحمله من تفاؤل أو تشاؤم مع عدم القدرة على التغيير[1]، أي أن الظاهرة ستبقى مستقبلا في نفس الاتجاه الذي سارت عليه سواء كانت تتزايد أو تناقص أو ثابتة، فمثلا لو كانت نسبة الاستقرار السياسي في الدولة خلال السنوات العشر الماضية تتراجع، فإن الاتجاه الخطي يعني أنها ستستمر بالتراجع بنفس الوتيرة مستقبلا، وبالتالي سيتم التحليل على أساس أن المستقبل هو استمرار للماضي.[2] ظروف والاتجاهات الحالية دون تغيير كبير، فهو يركز على تحليل الوضع الراهن وفهم ديناميكيته لتوقع كيفية تطور الأمور.

[1] – نبيلة بن يحي، مرجع سابق، 67.

[2] – وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002): 103.

فهو الذي يفترض استمرارية ومواصلة سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل، مما يستوجب استمرار نسبة ونوعية المتغيرات المتحكمة في الوضع الراهن، فهو يعتبر عملية إسقاط خطي **Projection Linéaire** لصورة واتجاه الظاهرة في الحاضر على المستقبل.[1]

فهو نهج تحليلي يتم فيه توقع المستقبل من خلال افتراض استمرار الوضع الحالي دون تغيير ذو أهمية سواء ايجابي أو سلبي[2] يتم من خلاله تحليل البيانات التاريخية واستقراء الاتجاهات القائمة لتقديم صورة مستقبلية فهو مفيد لتقديم توقعات قصيرة المدى في بيئات مستقرة حيث تكون الاتجاهات واضحة وثابتة نسبيا، من أبرز الخصائص التي يتميز بها هذا السيناريو الخطي ما يلي:

1- الوضع سيستمر على ما هو عليه، لن يكون أفضل أو أسوأ (التوجهات الحالية ستستمر دون تغيير يذكر).[3]

2- المحافظة على الوضع القائم للظاهرة في المستقبل، وهو إسقاط خطي للصور الراهنة للظاهرة على المستقبل.

3- السيناريو أكثر احتمالا لتطور الظاهرة محل البحث.[4]

4- تطور الظاهرة محل الدراسة تكون بنفس الوتيرة سواء من الوضع الأحسن أو الأسوأ.

5- لا يأخذ في الاعتبار العوامل غير المتوقعة أو تلك التي قد تؤدي إلى تغيير المسار.

6- يقدم رؤية واضحة عن المستقبل القريب أو المتوسط، ويكون محدودا في توقع التغييرات الجذرية أو المفاجئات غير المتوقعة.

---

[1] – فيروز مزياني، مرجع سابق، 477.

[2] - Methodes of future and scinario analyse :overview assesment,and "Hannah kosow,Robert gabner, ,German development Institute – DIE-(2008), P 48."selection criteria

[3] – الشيماء عبد السلام إبراهيم، "إعداد الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية – رؤية نظرية، تطبيقية– "، مجلة كلية السياسة والاقتصاد 22 (2024):69.

[4] – مفيدة محمد صادق الأكياني وآخرون،" السيناريو والتصميم المستقبلي التفاعلي"، مجلة بحوث التربية النوعية 43 (2016): 297.

7- يساعد في تبسيط التوقعات المستقبلية من خلال تصوير كيفية تطور الأمور إذا استمرت الاتجاهات الحالية.

8- يساعد المؤسسات والحكومات على اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتخطيط بناء على الوضع القائم إذا استمر.

ومنه، فإن السيناريو الخطي يعني أن مضمون الظاهرة سيستمر على طول الخط الممتد من الحاضر إلى المستقبل في اتجاه واحد إذا بقيت نوعية ونسبة المتغيرات المتحكمة في الحاضر هي نفسها.[1]

جدول رقم 05: يوضح أهم خصائص السيناريو الاتجاهي–الخطي– والنتائج المتوقعة.

السيناريو	الخصائص	النتائج المتوقعة
السيناريو الاتجاهي – الخطي –	تحليل الوضع القائم وتحديد المتغيرات التي تؤثر على المستقبل	–فهم عميق للوضع الراهن وتأثيرها على المستقبل.
	استمرار الاتجاهات الحالية دون تغييرات جذرية	توفير إطار مرجعي للسياسات والاستراتيجيات المستقبلية.
	استخدام البيانات التاريخية لتحديد الاتجاهات المستقبلية	زيادة دقة الاستشراف بناء على معطيات دقيقة وفعلية
	القدرة على التكيف مع الظروف الطارئة على الوضع القائم	قدرة المؤسسات على التكيف بمرونة مع عنصر المفاجئة.
	استكشاف كيف يمكن أن تتطور الأحداث الحالية في المستقبل	تمكين صناع القرار من اتخاذ قرارات مدروسة ومبنية على رؤية مستقبلية واضحة.

المصدر: من إعـداد الباحثـــة

المطلب الثاني: استمرارية الوضع القائم في ليبيا

إن استمرارية الوضع القائم في ليبيا محتملا ويتوقعه الكثير من المهتمين بالشأن الليبي في هذا السيناريو، نظرا لاستمرارية حالة التجاذب بين الأطراف المتصارعة، والانقسام السياسي والفوضى

[1] – نبيل كحلوش، مرجع سابق، 143.

الأمنية، وهو احتمال مستنتج من تحليلي الذاتي من خلال معطيات الوضع السياسي والأمني. فدموية الأحداث في ليبيا منذ سقوط نظام معمر القذافي سنة 2011 وتدخل لاعبين إقليميين ودوليين ساهم في تأزم الوضع أكثر، وذلك عن طريق دعم طرف على أخر بمنطق السلاح والآلية العسكرية اللذين لا يتركان فرصة للحوار والدبلوماسية. ومن هنا يمكن القول إن سيناريو استمرارية الوضع القائم (استمرارية النزاع) في ليبيا هو السيناريو المرجع بدرجة أكبر من السيناريو السابق (الإصلاحي) وهذا لعدة أسباب:

- ✓ إخفاق القادة في بناء مؤسسات انتقالية سياسية وأمنية قادرة على تقويض عمل الميليشيات التي انتشرت بفعل عدم القدرة على استرجاع الأسلحة.
- ✓ القبيلة والمنطق القبلي الذي يحكم التفاعلات الاجتماعية والسياسية في ليبيا من بين الأسباب التي ساهمت في ظهور ما يعرف الميليشيات باعتبار أن كل قبيلة لها نظام أمني ونظام سياسي خاص بها.[1]
- ✓ الاختلاف في الرؤى والتوجهات السياسية والتي كانت حتى داخل التيار الواحد، وهو ما أدى إلى انتشار الفوضى وتشرذم الوضع في ليبيا.
- ✓ تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة تكون جد صعبة خاصة في بيئة يكون أساس التفاعلات الاجتماعية فيها الانتقام والثأر.
- ✓ الخلاف بين الكتائب المتحالفة مع حفتر حول توزيع الذخائر والرجال على محاور القتال عقد الوضع أكثر، خاصة بعد ازدياد عدد الأطراف المسلحة في ليبيا بحيث يبحث كل طرف على التحكم في الأوضاع من خلال الاستحواذ على المزيد من السلاح.
- ✓ تدخل بعض الدول كلاعبين لهم دورا أساسي في استمرار النزاع من خلال تقديم الدعم لأحد أطراف النزاع، فهيئة الأمم المتحدة في هذه الحالة لم تستطع إدانة حفتر أثناء هجومه على طرابلس بسبب معارضة روسيا التي تقدم الدعم المالي والعسكري له.[2]

[1] – عبد الإله بقزيز، " مشكلات ما بعد سقوط نظام القذافي "، مجلة المستقبل العربي 393 (2011):121.

[2] – رفيدة دبلة، مرجع سابق، 650.

إذن، ومن خلال قراءة وإعطاء صورة عن الوضع في ليبيا نتوقع بقاء النزاع على حاله وذلك من خلال استخلاص النتائج التالية:

- ✓ استمرار الانقسام السياسي والعسكري: حيث يتوقع بقاء النزاع بين الحكومة المتنافسة في شرق وغرب ليبيا (حكومة الوحدة الوطنية في الغرب والحكومة المؤقتة في الشرق).
- ✓ استمرار التدخلات الخارجية من قبل بعض الدول التي تريد المحافظة على مصالحها مثل مصر، تركيا، الإمارات، روسيا وهو ما يؤدي إلى تأجيج الصراع وتعقيد الجهود الدبلوماسية لصالح إدامة الصراع وغياب الاستقرار وهنا يمكن القول أن الغرب مصالحه في ليبيا تنصب حول النفط الذي لا تضمن حتى الآن إمكانية وصوله إليها في ظل ظروف متوترة تعيشها البلاد، وهو ما سيضر بمصالحها، وذلك لتوتر العلاقات بينها وبين روسيا بعد الأزمة الأكرانية وفرض العقوبات الاقتصادية على روسيا، وهو الأمر الذي يحجم التعاون الأوروبي.[1]
- ✓ توريد الأسلحة والمساعدات العسكرية من قبل الدول الخارجية.
- ✓ تدهور الوضع الإنساني نتيجة الصراع المستمر بما في ذلك النزوح الداخلي، نقص المواد الأساسية مثل الغذاء والدواء وتدهور البنية التحتية.
- ✓ زيادة الاعتماد على المساعدات الإنسانية الدولية لمواجهة مختلف الأزمات من معيشية وصحية ...إلخ
- ✓ عدم قدرة أي طرف من الأطراف على حسم الصراع لصالحه في ظل استمرار ميزان القوى الحالي.

[1] – إسلام أحمد حسن، "الأزمة الليبية...سيناريوهات الحل والصراع "(د.س.ن)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/24، على الساعة: 22.06، عبر الرابط: https://www.academia.edu/10018936

المبحث الثالث: السيناريو التشاؤمي– الراديكالي – التحولي –

وهو السيناريو الذي يتضمن عدة جوانب للنزاع الليبي الذي يعرف انزلاقا في دوامة العنف والصراع على السلطة بين مختلف الفصائل في ظل التدخلات الخارجية التي تسعى إلى خلق المزيد من عدم الاستقرار والفوضى للوصول إلى تفكك الدولة حفاظا على مصالحها.

المطلب الأول: تعريف السيناريو التشاؤمي– الراديكالي –

السيناريو التحولي هو الذي يعتمد على حدوث تغيرات راديكالية عميقة في البيئة الداخلية والخارجية للظاهرة الدولية محل الدراسة، وهي التغيرات والتحولات التي تحدث تمزقا أو قطيعة " **Rupture** " مع الاتجاهات والمسارات السابقة للظاهرة، وفي هذه الوضعية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار المتغيرات القليلة الاحتمال، ولكن عندما تحدث فإنها تحدث تغييرا جذريا في المسار العام للظاهرة، فهو السيناريو الذي ينبئ أن شيئا ما سيصبح أسوأ مما كان عليه في الماضي. فحسب الدكتور "**عبد الحق عزوزي**" في مقالته المعنونة "**بالسيناريوهات في الدراسات المستقبلية**"، الاعتماد على هذا السيناريو يكون عن طريق دراسة وتحليل التطورات والقفزات الفجائية التي قد تطرأ على بيئة الظاهرة، وفي هذه الحالة يؤخذ بعين الاعتبار المتغيرات القليلة الاحتمال، لكنها عندما تحدث فإنها تغير المسار العام للظاهرة تغييرا جذريا.[1]

فهذا السيناريو يتعلق بإحداث تغيرات وتحولات عميقة وجذرية في المجتمع بناء على تجربة الحاضر وخبرة الماضي.[2] فهو نقيض السيناريو الإصلاحي وهذا في حالة عدم توافق الظروف والاتجاه بالظاهرة محل الدراسة إلى كارثة أو موقف صعب،[3] ويستخدم لتحليل وتقييم المخاطر المحتملة في مختلف المجالات ويساعد الأفراد والمنظمات في التحضير للأسوأ وتطوير خطط التعامل مع الأزمات المحتملة، فهو يعتبر أداة مهمة في التخطيط وإدارة المخاطر لبناء استعداد أفضل لمواجهة التحديات الصعبة وغير المتوقعة. فقد اعتمدت بعض الدول على هذا النوع من السيناريوهات في

---

[1] – عبد الحق عزوزي، السيناريوهات في الدراسات المستقبلية "(2018)،تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/04/25، على الساعة 17.00سا، عبر الرابط: https://www.al-jazirah.com/2018/20181006/ar6.htm

[2] – مفيدة محمد صادق الأكيابي وآخرون، مرجع سابق، 298.

[3] – نفس المرجع.

التخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر ومن بينها اليابان هي التي تتعرض بشكل مستمر للكوارث الطبيعية فهي تعتمد بشكل كبير على السيناريو التشاؤمي في تخطيطها لإدارة الكوارث بعد زلزال تسونامي 2011، حيث طورت الحكومة سيناريوهات تشاؤمية تتضمن زلازل أكثر تدميرا لضمان جاهزية البيئة التحتية وأنظمة الإنقاذ من خلال: التنبؤ بالأحداث وإصدار التحذيرات، اتخاذ الإجراءات الاحترازية استجابة للتحذيرات وكذا تحسين الاستجابة من خلال تنظيم وتعزيز القدرة على التنفيذ.[1]

ومن هنا يمكن تعريف السيناريو التشاؤمي على أنها تصور يعتمد على التوقعات السلبية والتحديات المحتملة التي تواجهها الدولة ويتميز بـ:

- افتراض أن الأمور ستسوء أكثر وتزداد تعقيدا في المستقبل.
- التنبؤ بالفشل في تحقيق الأهداف المرجوة.
- تأثيرات هذا السيناريو تكون طويلة الأمد.
- نتوقع من خلاله بيئة أمنية وسياسية غير مستقرة.

وبشكل عام، فإن السيناريو الراديكالي هو توقع حدوث تحولات وتغيرات جذرية قد تكون فجائية في المتغيرات الداخلية أو الخارجية للظاهرة تؤدي لقطيعة مع مسارات الظاهرة المدروسة وتحويلها نحو مسارات أخرى مجهولة.

[1] – Chapter 16, »preparing for disasters and emergencies »,viewd on 25/04/2024,on the watch 17.17, via the link :
https://www.preventionweb.net/files/8450_gprch1618.pdf

جدول رقم 06: جدول يوضح أهم خصائص السيناريو الراديكالي –التحولي– مع النتائج المتوقعة

السيناريو	المجال	الخصائص	النتائج
السيناريو الراديكالي – التحولي –	**السياسي**	عدم استقرار سياسي، ضعف الحكومات، زيادة النزاعات الداخلية والخارجية تزايد النفوذ	عدم الثقة في المؤسسات الحكومية، زيادة الاحتجاجات، العنف السياسي، تراجع الديمقراطية وحقوق الانسان.
	الاقتصادي	ركود اقتصادي طويل الأمد، تراجع النمو الاقتصادي	تفاقم الفقر، تراجع مستوى المعيشة، تزايد الأزمات المالية.
	الأمني	زيادة معدلات الجريمة، تصاعد الأنشطة الإرهابية، توسيع الجماعات المتطرفة	تراجع الشعور بالأمان، تزايد الخسائر البشرية والمادية، تعزيز السياسات القمعية.

المصدر: من إعـــداد الباحثـــة

المطلب الثاني: سيناريو تفكيك وتقسيم ليبيا

في هذا السيناريو، فإن استمرار حالة الانقسام وتصلب مواقف الأطراف الليبية حيال بعضها لن يفيد، وسيدفع البلاد نحو التقسيم الفعلي، كما أن حرص الأطراف المحلية على التمسك بتحالفاتها الخارجية يقود إلى هذا السيناريو وهو ما يهدد وحدة الدولة الترابية ويفتح الباب أمام المزيد من الانزلاق في الصراعات[1].

فمنذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي، عجزت الحكومات الليبية المتتالية عن المحافظة على أمن واستقرار البلاد، حيث أصبح في الدولة برلمان وحكومة في طبرق، وبرلمان وحكومة أخرى في طرابلس والتي هما في مواجهات يومية تطبعها حملات الاعتقال، والإعدام خارج نطاق المحاكمات القضائية والإخفاء القسري وهو ما يعقد الوضع ويجعل الحل السلمي غير ممكن[2].

[1] – كامل عبد الله، مرجع سابق، 36.

[2] – رفيدة دبلة، مرجع سابق، 61.

إن سيناريو تفكيك وحدة ليبيا وتقسيمها إلى كيانين منفصلين أو أكثر على خلفية جغرافية وقبلية أو سياسية هو أكثر سيناريو تحقيقا، فعلي المستوى الداخلي نجد أن استمرار النزاع الليبي ناتج من قناعة أطراف الصراع إلى عدم جدوى الحوار السياسي، وعدم قدرة حسم الصراع عسكرياً لصالح أي طرف، وتفضيل والتوجه نحو خيار إنشاء كيانات مستقلة والانقسام على استمرار وحدة الدولة بالصورة القائمة، سوف يتحقق حتما هذا السيناريو القائم على تكريس فكرة التفكيك والتقسيم.

أما على الخارجي، تسعى بعض القوى الإقليمية والدولية تفضيل خيار تفكيك الدولة الليبية وتقسيمها وهذا لقناعتها بأن هذا السيناريو يتوافق مع مصالحها، أو لإدراكها صعوبة حسم موقف حلفائها في الداخل للصراع لصالح توجهاتهم[1].

وفي ظل القتال المستمر بين أطراف النزاع، أصبحت ليبيا معبرا لهجرة الأفارقة نحو أوروبا وملاذا لانتشار الأسلحة والجماعات الإرهابية التي تنامى دورها في المشهد السياسي والأمني الليبي، خاصة وأن هذه الجماعات ينتمي أغلبها إلى تنظيم القاعدة أو الإخوان المسلمين، حيث تلقت هذه الجماعات دعما من دول عديدة مثل قطر وتركيا ما مكنها من تكوين ميليشيات مسلحة وفرض إرادتها على الأرض بقوة السلاح، إذ ساهمت بشكل كبير في تعثر المسار الديمقراطي في ليبيا، مثل ميليشيا فجر ليبيا في طرابلس وأنصار الشريعة في بنغازي التي بايعت تنظيم داعش.[2]

ومن بين العوامل المرجحة لسيناريو التقسيم في ليبيا نجد:

- ✓ **الصراعات القبلية:** إن تحديات المرحلة الانتقالية وعدم حسمها لملف المصالحة الوطنية وتجذر الكراهية القبلية والتنافس، سعت القبيلة إلى استعادة قوتها في التوازنات السياسية أي أن القبيلة نسجت اصطفافات سواء مع القوى السياسية أو القوى المسلحة.

[1] – أحمد سعد نوفل وآخرون، "الأزمة الليبية..إلى أين"، مركز دراسات الشرق الأوسط، 13 (2017): 20.

[2] – الفرقاء في ليبيا يضعون شروطا تعجيزية للمشاركة غي حوار غدامس"(2018)، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2024/05/27 على الساعة 22.45 سا، عبر الرابط: https://www.alarab.co.uk

- ✓ **الصراعات على الموارد:** عنصر مهم في تفكيك ليبيا لاسيما وجود تراكم تاريخي من المظالم التنموية، خاصة للجنوب والشرق.[1]

- ✓ **ضعف المؤسسات السياسية والإدارية:** ما يجعلها غير قادرة على ممارسة وظائفها على أكمل وجه بالإضافة إلى عدم وجود أحزاب ومؤسسات حزبية ما يجعل وجود هذه المؤسسات يمتاز بعدم الاستقرار.

- ✓ **انتشار الأسلحة والميليشيات:** وهو الأمر الذي يؤدي إلى الانفلات الأمني وانتشار الفوضى والجماعات الارهابية.

- ✓ **الانتماءات والولاءات القبلية:**[2] يعتبر السيناريو التحولي – الراديكالي – من أكثر السيناريوهات خسارة بالنسبة للشعب الليبي وأسوأه على الإطلاق، إذ يؤدي إلى استهلاك كافة مقومات وأسس الدولة الليبية[3] ويعمل على نشر الحقد والكراهية بين أبنائها كما يعمل على تأكل مقدراتها، حيث يتنافس كل الأطراف ذوي المصالح المتباينة على إغراق ليبيا في فوضى أمنية عارمة شبيهة بالحالة الصومالية وتحويلها معقل للجماعات الإرهابية ومستنقعا دمويا للعرقيات الطائفية والإثنية وهذا للظفر بصفقات السلام.

من خلال التحليل والبحث عن أهم مسببات تحقق توقع سيناريو التفكيك والتقسيم يمكن القول أنه قد يتم تقسيم ليبيا إلى مناطق فيديرالية بناء على التركيبة الجغرافية أو القبلية أو السياسية، وفي حال تحقيق هذا السيناريو يمكن تقسيم ليبيا إلى ثلاثة أقاليم وهي:

1- **إقليم برقة (شرق ليبيا):** يمتد من الحدود المصرية إلى غرب سرت، يسعى هذا الإقليم إلى الحكم الذاتي نظرا لتوفر الموارد النفطية والموانئ الهامة.

2- **إقليم طرابلس (غرب ليبيا):** يشمل العاصمة طرابلس ومحيطها، هذا الإقليم هو المركز السياسي والاقتصادي لليبيا.

---

[1] – شهرزاد فكيري، مرجع سابق، 379.

[2] – نبيل بوغازي، "القبيلة وتحديات بناء الدولة"(مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2019-2020): 77.

[3] – نفس المرجع، 78.

3- **إقليم فزان (جنوب ليبيا):** منطقة صحراوية غنية بالموارد المعدنية وتتميز بتنوعها القبلي والعرقي.

هذا وقد يتم تقسيم ليبيا بشكل رسمي بعد اتفاقيات دولية ويشمل اعتراف من الأمم المتحدة.

وتقسيم غير رسمي يحدث فعلا دون اعتراف دولي ورسمي حيث تسيطر فصائل مختلفة على أجزاء محددة من البلاد.[1]

خريطة رقم 04: خريطة أميركية لتقسيم ليبيا إلى 3 دول على أساس أقاليمها الثلاثة القديمة.

المصدر: شؤون دولية، خريطة أميركية لتقسيم ليبيا إلى 3 دول على أساس أقاليمها الثلاثة القديمة (2018) :
https://almasdaronline.com/article/90286

[1] – شؤون دولية، "خريطة أمريكية لتقسيم ليبيا إلى 3 دول على أساس أقاليمها الثلاثة القديمة "(2018)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/25، على الساعة 00.05، عبر الرابط: https://www.google.com/url

الخاتمة

الخاتمـــــــــة:

توصلت الدراسة إلى أن سياسات الروابط بين الفواعل المنخرطة في النزاع الليبي واستراتيجيتها تشكل محورا حيويا لفهم الديناميكيات المعقدة التي تحكم هذا النزاع من خلال تحليل العلاقات الداخلية والخارجية والمؤثرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وللإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن القول أن الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والأمني الذي وصلت إليه ليبيا اليوم ناتج من عدة أسباب جعلتها ساحة لصراع الميليشيات المسلحة المتنافسة على السلطة التي استدعت قوى إقليمية ودولية مقابل دعمها العسكري والمالي، مما حول البلاد إلى ساحة نزاع إقليمي وحروب تخاض بالوكالة بين الفواعل المنخرطة، والتي تبحث عن موارد ومناطق لتعزيز نفوذها.

فتداخل هذه الفواعل عقد الوضع أكثر وجعله صعب الحل وهذا راجع لتباين أجندات ومصالح كل طرف في التعامل مع الحالة الليبية والتي تأخذ اتجاهين: الاتجاه الأول إيديولوجي يؤمن بفكرة الإسلام السياسي وأسلمة الدولة ويتجلى ذلك في مواقف كل من قطر وتركيا إلى جانب حكومة الوفاق الوطني لتنفيذ مشروعها الإيديولوجي، أما الاتجاه الثاني الليبرالي المعادي للاتجاه الأول والذي يحظى بدعم كل من السعودية والإمارات العربية ومصر إلى جانب فرنسا وروسيا. هذا الاتجاه نابع من تحقيق أكبر قدر ممكن من المصلحة، سواء كانت أمنية متعلقة بالإرهاب والهجرة أو اقتصادية لضمان الحصول على الموارد الطبيعية خاصة النفط والظفر بحصة من جهود مرحلة الإعمار.

فالحالة التي تعيشها ليبيا اليوم تؤكد أن النزاع ازداد تعقيدا وتشابكا وذلك انعكاسا لزيادة عدد اللاعبين الدوليين المؤثرين، ورغبة كل لاعب في فرض رؤيته التي تحقق مصالحه من طرف الفاعل المحلي الذي يدعمه وهي التي لا تدخر وسعا لجعل ليبيا مستنقعا للدماء ومساحة للاقتتال الطائفي، وبيئة خصبة للجماعات الإرهابية لتكثيف أعمالهم الإجرامية، فالخاسر الأكبر من تالدخل الخارجي في ليبيا هو الشعب الليبي.

إن مستقبل النزاع الليبي يتأرجح بين ثلاث سيناريوهات: أولها السيناريو الإصلاحي الذي يقضي بنجاح التجربة في بناء دولة ديمقراطية تحفظ فيها الحقوق السياسية والحريات الأساسية. والسيناريو الثاني: الإتجاهي الذي يقضي باستمرار الفوضى الأمنية والانقسامات السياسية الذي يطيل أمد المرحلة الانتقالية فأغلب الاحتمالات ترجح هذا السيناريو. غير أن هذا الوضع المتميز بالتشرذم والفوضى قد

يجعل البلاد تسير في اتجاه الانقسام والتفكك إلى ثلاث أقاليم إقليم الشرق (طبرق)، إقليم الغرب(طرابلس)، إقليم الجنوب(فزان).

التوصيات:

لقد أظهرت الدراسة أن التدخلات الأجنبية والانقسامات الداخلية بين الفصائل المختلفة تلعب دورا كبيرا في تغذية النزاع، كما أن غياب المؤسسات القوية والفعالة وعدم وجود توافق وطني شامل يزيد من صعوبة تحقيق الاستقرار والسلام المستدام. من هذا المنطلق تعد سياسات الروابط والاستراتيجيات المتبعة من قبل الفاعلين المحليين والدوليين حاسمة في تحديد مسار النزاع ومستقبله.

للأطراف المحلية:

- التركيز على تعزز سياسات الحوار الوطني وتدعيم بناء مؤسسات قوية تكافح الفساد وتعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية الشاملة.
- إعادة هيكلة قوات الأمن والجيش بطريقة تعزز من احترافيتها وتبني الثقة بينها وبين المواطنين، ودمج الفصائل المسلحة ضمن المؤسسات الرسمية.
- بناء مؤسسات ديمقراطية قوية وفعالة تشمل المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتعزز مبدأ الفصل بين السلطات.
- تشجيع منظمات المجتمع المدني على المشاركة الفعالة على العملية السياسية والتنموية.
- اختيار قيادة وطنية تتمتع بالشرعية والقبول من كافة الأطراف الليبية وتعمل على توطيد الجهود الوطنية بعيدا عن التأثيرات الخارجية.
- تبني سياسة رشيدة وعادلة لإدارة الموارد الطبيعية خاصة النفط والغاز.

للأطراف الإقليمية ودول الجوار:

- تكثيف الجهود الدبلوماسية لاستضافة محادثات بين الأطراف المتنازعة.
- تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي لمراقبة الحدود ومنع تسلل الإرهابيين والأسلحة.

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية والتوقف عن دعم الأطراف الليبية بالأسلحة والمرتزقة.
- تعزيز التعاون الإقليمي عبر المنظمات مثل: الإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية لدعم جهود السلام.

للمجتمع الدولي:

- دعم جهود الأمم المتحدة لتعزيز الحوار بين الأطراف الليبية.
- تشديد وتطبيق حظر الأسلحة المفروض على ليبيا لمنع وصولها إلى الأطراف المتنازعة.
- فرض عقوبات دولية لمعاقبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان أو تقويض جهود السلام.
- دعم التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار في ليبيا.
- تقديم المساعدات الاقتصادية للمشاريع التنموية والبنية التحتية.
- تعزيز التعاون بين دول الجوار والمجتمع الدولي لحل النزاع.

وختاما فتحقيق الاستقرار والسلام في ليبيا ليس بالمهمة السهلة ولكنها ليست مستحيلة فبتكثيف الجهود المتكاملة يمكن تحقيق تحول إيجابي في ليبيا الذي يحتاج إلى إرادة سياسية قوية وتعاون دولي فعال، ولكن بالتركيز أولا على مصلحة الشعب الليبي واحترام سيادة الدولة واستقلالها.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المصادر والمراجع

قائمة الكتب باللغة العربية:

1- ابراهيم، نصر الدين وآخرون. حالة الأمة العربية 2014-2015، الإعصار من تغيير النظم إلى تفكيك الدول. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2015.

2- أبي الفضل محمد بن أكرم، جمال الدين ابن منظور. قاموس لسان العرب. بيروت: دار صادر، 2003.

3- ايفانز، غراهم ونوينهام، جيفري. قاموس بنغوين للعلاقات الدولية. دبي: مركز الخليج للأبحاث ،1997.

4- بلجيلالي، محمد. التداعيات الإقليمية للفشل الدولاتي في منطقة شمال إفريقيا. عمان : دار الأيام للنشر والتوزيع، 2019.

5- جحيش، عبد السلام وأبكر، محمد سليمان. دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية: دراسة حالة إقليم دارفور 2003- 2014. ألمانيا: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، د.س.ن.

6- جراد، عبد العزيز. العلاقات الدولية. موفم للنشر،1992.

7- جندلي، عبد الناصر. التنظير في العلا قات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. الجزائر: دار الخلدونية للنشر، 2007.

8- جيسون، دافيدسون. دراسات عالمية : فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا، تحليل متكامل. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 134، د.س.ن.

9- ح.ف.س، فوللر. إدارة الحرب 1789 حتى أيامنا هذه. ترجمة أكرم الديري. بيروت: دار اليقضة العربية للتأليف والترجمة والنشر، 1971.

10- دورتي، جيمس وبالتسغراف، روبرت. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية،الكويت. ترجمة وليد عبد الحي. الكويت : فاطمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985.

11- س تشيفيس، كريستوفر ومارتين، جيفري. ليبيا بعد القذافي: الدروس والآثار المستقبلية ترجمة. أدريس محمد علي قناوي، مؤسسة:

12- سعداني، أسمهان. منهج الحل التفاعلي في حل النزاعات الدولية –دراسة نظرية–. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018.

13- السيد، عليوة. إدارة الأزمات والكوارث –حلول عملية، أساليب وقائية–. القاهرة: مركز القرار للاستشارات، 1997.

14- عبد الحي، وليد. مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية،2002.

15- عز العرب، محمد وحسن، سارة. مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط. القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات، مجموعة اكسفورد للأبحاث ، د.س.ن.

16- غاستون، بوتول. الحرب والمجتمع – تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية –، ترجمة عباس الشربيني. بيروت: دار النهضة العربية، 1983.

17- قادري، حسين. النزاعات الدولية دراسة وتحليل. الجزائر: دار منشورات خير جليس ، 2007.

18- قسوم، سليم. الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية. الإمارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2018.

19- قلاني، ابراهيم. قاموس الهدى، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، د س.ن.

20- كامل الخزرجي، تامر. العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات. الأردن: دار مجدلاوي للنشر، 2005.

21- محسن العيساوي، مالك. الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الدولية في الإستراتيجية الأمريكية. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، د.س.ن.

22- مصباح ، عامر. الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

23- ميلتون، سانسوم والجروشي، عبد الرؤوف. مأزق الصراع الليبي ، صياغته ، نهج متعدد المسارات للاستقرار والسلام. قطر: مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني، 022.

مقالات المجلات والدوريات:

1- إبزيم، خالد أحمد واحمد حسين، امحمد عبد السلام ، " التنافس الايطالي الفرنسي وأثره على وحدة واستقرار ليبيا". مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية 23 (2019).

2- أوصيف، بلال." التدخل العسكري في ليبيا وجدلية الانفصال في طل الفشل الدولاتي". المجلة الجزائرية للأمن الإنساني 1 (2021).

3- الأكياني، محمد صادق مفيدة وآخرون." السيناريو والتصميم المستقبلي التفاعلي". مجلة بحوث التربية النوعية 43 (د.س.ن).

4- برابح، حمزة وبوحنية قوي. " الدولة الفاشلة في ليبيا واليمن وتداعياتها على الأمن في المنطقة العربية". مجلة الأستاذ الباحث (2021).

5- البصراني، محمد نور. " النزاعات الداخلية ومسارات إعادة الإعمار في الدول العربية". مجلة كلية السياسة والاقتصاد04 (2019).

6- بقزيز، عبد الإله. " مشكلات ما بعد سقوط نظام القذافي ". مجلة المستقبل العربي393 (2011).

7- بوحادة، سارة وبلحميتي أمال." التداعيات الأممية للتدخل الأجنبي في ليبيا". مجلة السياسة العالمية3 (2021).

8- بوستي، توفيق وبخوش سامي." السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي : قراءات في الأبعاد والاتجاهات ". مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية 1 (2021).

9- بوكليخة، عائشة. "الدولة الفاشلة وتداعياتها على الأمن في المتوسط: الحالة الليبية نموذجا".مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية 02 (2017) .

10- توفيق ابراهيم، حسنين. " مابعد الهزيمة العسكرية لتنظيم داعش : تحديات وأفاق "، دراسات استراتيجية (2017).

11- جراية، الصادق. "تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة ". مجلة العلوم القانونية والسياسية 8 (2014).

12- الجروشي، عبد الرؤوف." خارطة الصراع الليبي في فترة ما بعد القذافي – دراسة تحليلية لفترة مابين انتخابات المؤتمر الوطني حتى عملية فجر ليبيا (2012-2015) " .مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية 12 (2022).

13- جواد شرفي، نهرين. " السلام الديمقراطي: جدلية المفاهيم والمقاصد". المجلة السياسية الدولية 55، (د.س.ن).

14- الحمزة، أحمد والعاقل، رقية. "الإرهاب الجديد في ليبيا ". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية (2020).

15- خلوق، هشام. "مفهوم الأزمات الدولية وأثارها". مجلة الرائد في الدراسات السياسية 13 (2020).

16- خننو، فاتح. "الأزمة في ليبيا: الفاعلون والسيناريوهات المحتملة". المجلة الجزائرية للدراسات السياسية1 (2022).

17- دراجي، هشام ومزراق، يمينة ." تداعيات الفشل الدولاتي على الأمن الإقليمي: حالة ليبيا نموذجا ". مجلة التعاون الدولي 1 (2021).

18- دمدوم، رضا. "الأطراف الخارجية في النزاع الليبي منذ 2014: عوامل جديدة وأدوار متزايدة ".المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية 2 (2022) .

19- روشو ، خالد. "الأطر الناظمة للتدخل الإنساني في ظل محددات مسؤولية الحماية". حوليات جامعة الجزائر1، 3 (2021).

20- سعد، نوفل أحمد وآخرون، "الأزمة اليبية ...إلى أين؟ ". مركز دراسات الشرق الأوسط .(2017).13

21- شلباك، سليمان. " من مبدأ مسؤولية الحماية إلى المسؤولية أثناء الحماية". المجلة الجزائرية للأمن الإنساني1 (2020).

22- شهاب الدين، فتحي. "المصطلحات السياسية والاقتصادية ".مؤسسة اقرأ للتوزيع والنشر والترجمة (2011) .

23- الضو المريض، رجب. "عسكرة النزاعات السياسية في ليبيا. دفاتر السياسة والقانون 7 (2017).

24- العابد، نائلة وكريبش نبيل. "النزاع في سوريا: قراءة في مواقف ومصالح الأطراف الفاعلة ودورها في توجيه مسارات النزاع"، مجلة المعيار 56 (2021).

25- العاقل سليمان ،عمار صالح. "التدخل الدولي في ليبيا بزعم حماية المدنيين ". المجلة العلمية للدراسات التجارية والبينية 2 (2017).

26- عبد الحفيظ الشيخ، محمد. "التدخل العسكري التركي في ليبيا وانعكاساته إقليميا ودوليا". مجلة شؤون عربية 184 (2020).

27- عبد السلام إبراهيم، الشيماء . " إعداد الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية – رؤية نظرية، تطبيقية- "، مجلة كلية السياسة والاقتصاد 22 (2024).

28- عبد الله عبد الكريم، علاء . "القواعد القانونية في استخدام مبدأ مسؤولية الحماية الدولية" . المجلة الليبية العالمية 58 (2022).

29- عبد العال سيد رمضان، زينب. "أزمة الدول في ليبيا "دراسة في الجغرافيا السياسية "" . مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد25 (2022).

30- العربي، العربي، " ليبيا لعبة الأمم ".مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية 1 (2021).

31- عطوة عبد الحكيم طبيش، رشا . "التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب : دراسة حالة ليبيا ". مجلة كلية السياسة والاقتصاد 13 (2022) .

32- عمادة، قدور. "السياسة البحرية التركية في المتوسط والتدخل العسكري في ليبيا". سلسلة دراسات (2020).

33- العماري، رشدي. "إدارة الأزمات في عالم متغير". مركز الأهرامات للترجمة والنشر (1993) .

34- فحام، فراس. "خريطة الصراع في ليبيا ،المكونات والمستقبل" . سلسلة دراسات ،(2022)

35- قادري، حسين. "النزاعات الدولية: دراسة وتحليل" . منشورات خير جليس ، د. س. ن .

36- قاسم حسين، أحمد." ليبيا ومعضلة الهجرة غير القانونية في مصفوفة تتبع اللجوء" . المركز العربي ودراسات الأبحاث ودراسة السياسات (2018).

37- قريب، بلال. " الأزمة الليبية: دراسة في الخلفيات، الأسباب والمآلات"، مجلة الناقد للدراسات السياسية 01.

38- كامل، عبد الله. "مستقبل الصراع الليبي في ضوء تدخلات القوى الإقليمية"". الملف المصري 38. د.س.ن.

39- كحلوش، نبيل. "الدراسات المستقبيلية ودورها في استشراف وإدارة الأزمات: الأزمة الوبائية افيروس كورونا كوفيد 19 أنموذجا". مجلة الأصالة للدراسات والبحوث 06(2021).

40- محسن أبو الوفا البداية ،هبة الله. "العلاقات الصينية التايوانية في ضوء نظرية السلام الديمقراطي (1949- 2023)". مجلة البحوث المالية والتجارية 2 ، (2024).

41- محمد هلال، رضا."السياسة الروسية الجديدة في المنطقة العربية، دراسات في أدوات القوة الناعمة وفعاليتها ". سلسلة دراسات 3 (2021).

42- مدوني، علي. "الأزمة الليبية :خلاف داخلي في أيادي قوى خارجية "، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 3 (2021).

43- مزياني، فيروز. " الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية: السيناريو أداة الوحدة المنهجية ". مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية 9 (2016).

44- مساعيد، فاطمة. "مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية بين التراجع والتمدد". دفاتر السياسة والقانون 111 (2014)،

45- هاشم، نوار خليل وزين العابدين طعمة ،أمجد. "الموقف الروسي من الثورات العربية ليبيا: مصر، وسورية أنموذجا". مجلة سياسات عربية 12 (2015).

مذكرات وأطروحات:

1- أوصيف، بلال. "الصراع القبلي وإشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد 2011 ".أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2021.

2- بن بتقة، نور الهدى. "إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012- 2016 " . أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3، 2016-2017 .

3- بن سليمان ،فهيمة وروابح، أم السعد. "دور الفواعل الخارجية في إدارة النزاعات الدولية: دراسة مقارنة للأدوار الإقليمية والدولية في النزاع الليبي ". مذكرة ماستر ، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020-2021.

4- بن قاصير، موسى. "البعد الديمغرافي في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي "رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008.

5- بوغازي، نبيل. "القبيلة وبناء تحديات الدولة في ليبيا" . مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2019-2020.

6- بوغازي، نبيل. "القبيلة وتحديات بناء الدولة". مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2019-2020 .

7- بويبة، نبيل." الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية ".رسالة ماجيستار، جامعة الدول العربية ، 2009.

8- سماعيل، تنهنان وسعادة، نوارة."ليبيا بين التغيير والفوضى" . مذكرة ماستر ،جامعة مولود معمري تيزيز وزو، 2015/2014.

9- حجار، عمار. "السياسة المتوسطية الأمنية للاتحاد الأوروبي ". رسالة ماجستير في العلاقات الدولية،جامعة باتنة ،2001.

10- دبلة، رفيدة. "دور الأسلحة الخفيفة في تفاقم النزاعات المسلحة في افريقيا: دراسة حالة ليبيا 2011-2018". مذكرة ماستر، جامعة بسكرة،2019.

11- زغبيب، رانيا وجودي، سليمة." دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية والمالية". مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضرة بسكرة ، 2021 .

12- زيدي، نسمة." الانفلات المني في النظم السياسية العربية- ليبيا نموذجا -" . مذكرة ماستر ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

13- عبيدي، محمد." الأمن الإنساني في ظل مبدأ مسؤولية الحماية ". أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017.

14- شويشي، عدلان." التدخل العسكري التركي في ليبيا ما بعد القذافي وتداعياته الإقليمية ". مذكرة ماستر ،جامعة 08 ماي 45 قالمة ، 2021.

15- دبوس، فاطمة الزهراء وسماعيل، خولة ."أثر التهدبدبات اللاتماثلية على أمن واستقرار ليبيا ،دراسة حالة الجريمة المنظمة ". مذكرة ماستر ، جامعة العربي التبسي تبسة ، 2019.

16- فكيري، شهرزاد. "الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية ،نموذج ليبيا ". شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2017.

17- لبوخ، محمد." تحديات عمليات بناء الدولة في ليبيا بعد 2011 بين الفرص والقيود ". أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، 2020.

18- محمد أبو زيد، محمد إمحمد. "الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي 2011-2017". رسالة ماجيستير، جامعة الشرق الأوسط، 2019.

19- مظلوم، حسين علي."الدولة الفاشلة بين المفهوم والمعيار، ليبيا نموذجا". مذكرة ماستـر، الجامعة اللبنانية، 2018.

تقاريـــر:

1- بسيكري ،السنوسي." ليبيا: تحديات الحكومة في مواجهة الجماعات المتشددة". تقرير الجزيرة للدراسات (2010).

2- "تسوية الأزمة في ليبيا، مرافعة جزائرية من أجل حوار شامل "، موقع وكالة الأنباء الجزائرية .

3- تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول (2001).

4- الشيخ العلوي، الحسين. "لعبة التوازنات في ليبيا ومسارات التوافق السياسي". تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (2017).

5- براين، مطوين." بعد السقوط ، إزدياد الجماعات المسلحة في ليبيا"(ورقة عمل على مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، جنيف، معهد الدراسات العليا الدولية والتنموية، 2012).

6- "موقف ليبيا: عملية انتقالية دون خريطة دستورية'، تقرير الجزيرة للدراسات (2013).

ملتقيات :

1- زيوش، حسام لبيد عماد." المبادرات السياسية لتسوية الأزمة الليبية في ظل التجاذبات الإقليمية الدولية". ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي حول أبعاد الصراع الإقليمي والدولي

وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا ، المركز الديمقراطي العربي، برلين –ألمانيا بالتعاون مع جامعة الجفرة ليبيا، 15- 16 نوفمبر 2020.

2- صالح عبد الحي، علي قاسم. "خيارات التسوية السياسية الليبية في ضوء معطيات المساعي الدولية الراهنة". ورقة بحثية مقدمة خلال المؤتمر الدولي أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المؤتمر الدولي: برلين ،ألمانيا بالتنسيق مع جامعة الجفرة، ليبيا، أيام 16/15 نوفمبر 2020.

محاضرات :

1- بن يحي نبيلة، مطبوعة حول مدخل الدراسات الإستشرافية ، ألقيت على طلبة الماستر، دراسات إقليمية، جامعة الجزائر 03، 2021-2022.

2- عياد، محمد سمير. محاضرات في مقياس تحليل النزاعات الدولية، ألقيت على طلبة سنة ثالثة تخصص علاقات دولية، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2018.

3- محمد سمير، عياد. محاضرات في مقياس تحليل النزاعات الدولية. ألقيت على طلبة سنة ثالثة تخصص علاقات دولية، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2018 .

مواقع الكترونية:

4- "الفرقاء في ليبيا يضعون شروطا تعجيزية للمشاركة غي حوار غدامس". تم الإطلاع عليه بتاريخ 2024/05/27 ، عبر الرابط: https://www.alarab.co.uk/2 .

5- " برلمان ليبيا يقر الشريعة مصدرا للتشريع ". تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/05 ،عبر الرابط: https://www.aljazeera.net/news/2013/12/4/ .

6- "الأمم المتحدة: 29 مليون قطعة سلاح تنتشر بأنحاء ليبيا". تم الإطلاع بتاريخ 2024/05/12 ، ،عبر الرابط: HTTPS///ww.alarabiya.net/north-africa.

7- " الحرب في ليبيا : ماهي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها وما دوافعها ". تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/15 عبر الرابط :
.htttps://www.bbc.com/arabic/middleeast-53588475

8- " أهم بند الاتفاق الليبي بالصخيرات ".تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/15 عبر الرابط:
. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/7/12

9- " تطور الإستراتيجية الأمريكية اتجاه ليبيا (1-2)" . تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/05، ، عبر الرابط: https://alwasat.ly/news/opinions/430200?author=1 .

10- " تعرف على إعلان تونس لحل الأزمة الليبية ". تم الاطلاع بتاريخ 2024/08/15 ، ،عبر الرابط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia .

11- " تنظيم أنصار الشريعة بليبيا .. معلومات أساسية". تم الاطلاع بتاريخ 2024/08/10 ، ،عبر الرابط:
. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/7/12

12- " لماذا تمول الإمارات الحرب في ليبيا "، مجلة إيطالية . تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/05 عبر الرابط: https://www..aljazeera.net/politics/2020/01/26 .

13- " ليبيا، أهم بنود الإتفاق الليبي بالصخيرات ". تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/04، عبر الربط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/7/12 .

14- "الحرب: أسبابها .. أنواعها..أثارها". تم الإطلاع عليه بتاريخ 2024/04/28،عبر الرابط:
. http://www.siironline.org/alabwab/derasat%2801%29/438.htm

15- "الملف الليبي وازدواجية معايير صناع القرار الأوروبيين". تم الإطلاع بتاريخ 2024/05/10 عبر الرابط https://www.tratarabi.com .

16- "حفتر ....عراب الثورة المضادة الذي يصارع المرض". تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/04 عبر الرابط https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/10/15 .

17- "حفتر يعلن تجميد المؤتمر والحكومة والإعلان الدستوري " . تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/05 عبر الرابط: https://alwasat.ly/news/libya/3431 .

18- "حكومة السراج تطلب من تركيا رسميا التدخل العسكري في ليبيا ".تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/05 عبر الرابط: https:// ww.skynewsarabia.com .

19- "ماذا تريد فرنسا من ليبيا؟ .. السياقات الجيوسياسية لدعم حفتر". تم الإطلاع بتاريخ 2024/05/05 عبر الرابط: https://www.alestiklal.net/ar/view/4449/dep-news1586522524 .

20- صالح ، ابراهيم . "إيجاد حل للأزمة الليبية خطوة أساسية لمجابهة الإرهاب". تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/08 عبر الرابط : https://arab.co.uk .

21- أبو كرش، خليل "نظرية الصراع الدولي "غزة 2014 " المركز الديمقراطي العربي. تم الاطلاع بتاريخ 2024/04/14،عبر الرابط : https://democraticac.de/?p=51259

22- أحمد حسن، إسلام. " الأزمة الليبية ...سيناريوهات الحل والصراع ". تم الإطلاع عليه بتاريخ 2024/05/24 عبر الرابط: https://www.academia.edu/10018936 .

23- التومي، خالد ،" الدور الأوروبي في ليبيا: بين العقلانية والازدواجية " تم الإطلاع بتاريخ 2024/05/07 عبر الرابط : https://www.googlecom/amp/s/tr.agency/news

24- جبور، جنى " تركيا : دبلوماسية القوة الناهضة ". تم الاطلاع بتاريخ 05/05/ 2025 عبر الرابط: https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/La-Turquie-Invention-de-une-Diplomatie-Emergente.aspx .

25- " الحرب في ليبيا، ماهي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها و ما دوافعها ". تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/08 عبر الرابط : https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53588475

26- خميس السحاتي، خالد ، "الولايات المتحدة والأزمة الليبية ، كيف تغيرت المواقف مع تعاقب الإدارات "تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/05 عبر الرابط:
https://www.siyassa.org.eg/News/18343.aspx .

27- دولانويه، ايغور ،" ليبيا الورقة الروسية الجديدة "تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/08 عبر الرابط: https://orientxxi.info/magazine/article1731 .

28- دياب، أحمد، "خيارات محدودة :أبعاد الدور الدور الايطالي اتجاه الأزمة الليبية".تم الاطلاع بتاريخ 2024/08/08 عبر الرابط:
https:/www.futureuae.com/cart/mainpage/ltem/745 .

29- راماني، صامويل . "لماذا تصاعد التدخل السعودي في ليبيا" .ترجمة وتحديد الخليج الجديد . تم الإطلاع بتاريخ 2024/05/06 عبر الرابط :
https://thenewkhalij.news/article/182455 .

30- سامي، محمد . "نص إعلان القاهرة بشأن مبادرة حل الأزمة الليبية "، تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/10، ، عبر الرابط :
https://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2020/6/6/180313
. 3

31- "خريطة أمريكية لتقسيم ليبيا إلى 3 دول على أساس أقاليمها الثلاثة القديمة ". تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/25 ، عبر الرابط: https://www.google.com./url .

32- طه، جمال ." تطور الإرهاب في ليبيا من الجماعات المتطرفة إلى الجيوش السيارة ". تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/08 عبر الرابط : https://gamaltaha.wordpress.com

33- عادل، جارش. "تأثير الظاهرة الإرهابية في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري ". تم الإطلاع بتاريخ 2024/05/08 عبر الرابط: https://democraticac.de/?p=46831 .

34- عبد الشافي، عصام."خريطة الأهداف والمصالح . . . ماذا تريد فرنسا من ليبيا ؟". تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/05 عبر الرابط: https://www.alaraby.co.uk/amp

35- عزوزي، عبد الحق. السيناريوهات في الدراسات المستقبلية ". تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/04/25. عبر الرابط: https://www.al-
jazirah.com/2018/20181006/ar6.htm .

36- عزيز، أحمد. "الحرب الفاترة : صراع أمريكي – روسي جديد والضحية ليبيا "تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/06 عبر موقع نون بوست ، https://www.nonpost.com .

37- عمرو ،علاء . "تطور مفهوم الحرب في ضوء الحرب الروسية الأوكرانية" . تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/04/24، عبر الرابط:
https://www.siyassa.org.eg/News/19680 .

38- عواشي، محمود علاء الدين وآخرون ."أثر التدخل العسكري التركي في ليبيا على الأمن القومي المصري من الفترة 2014-2020" . تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/05 عبر الرابط :https://democraticac.de/?p=78741 .

39- غانمي، منية. " تعرفوا على أهم الميليشيات المسلحة المتقاتلة في العاصمة الليبية طرابلس". تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/10 عبر الرابط :
https://arabic.cnn.com/world2017/01/26libya-tripoli .

40- فياض، حسام الدين ."نظرية الصراع الاجتماعي الايجابي عند لويس كوزر – قراءة تحليلية –نقدية-". تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/05 الرابط:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=794655 .

41- محمد المصلحي، إسلام منيرو عبد الرحمان، محمد عبد السميع ، "التعريف بالصراع الدولي، ملامحه، وأسباب إدارته". تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/04/28على الرابط :
https://www.democraticac.de/?p=72099

42- عبد الحفيظ الشيخ، محمد. " التدخل العسكري التركي في ليبيا وانعكاساته إقليميا ودوليا" . تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/05 عبر الرابط: https://arabaffairsonline.com .

43- "نسبة الغرقى الواصلين إلى أوروبا عبر المتوسط في 2017 الأعلى منذ سنوات". تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/08،عبرالرابط :
https://euromedmonitor.org/ar/article/2221/2017 .

44- المصري، سارة . " المفارقة الأمنية لمصر في ليبيا .. كيف أسست مصر لتدخلها العسكري في ليبيا ". تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/05 ، عبر الرابط:
https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2020/6/22 .

45- مكي، سامية ." باريس تعترف ك الأسلحة التي عثر في غريان فرنسية ولنا قوات في ليبيا " .تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/05 عبر الموقع www.bitly.com .

46- منصور، محمد . "الدور القطري العسكري في الصراع الليبي 2011-2020".تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/05، عبر الرابط : https://marsad.ecss.com.eg/37763 ..

47- المهير، خالد. "الصواعق والقعقاع وتوازن الرعب بليبيا" .تم الإطلاع بتاريخ 2024/08/04 عبر الرابط: https://www.aljazeera.net/news/2014/2/21 .

48- هويلي، رياض ، "ما هو مخطط الإمارات لافتراس ليبيا" تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/05 عبر الرابط: https://sh24h.info/?p=14752 .

49- وكالة الأناضول للأنباء "ليبيا تتحول إلى ساحة صراع بين روسيا والغرب" ليبيا المستقبل " . تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/07 على الرابط: https://googl/jo3cbj .

50- ويلي، فريديريك وكول بيتر." بناء قطاع الأمن في ليبيا" ". تم الإطلاع بتاريخ 2024/05/18 عبر الرابط : https://carnegieendowment.org .

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1- Chapter 16, »preparing for disasters and emergencies »,viewd on 25/04/2024,on the watch 17.17, via the link:

2- Hannah kosow,Robert gabner, " Methodes of future and scinario analyse :overview assesment,and selection criteria ",German development Institute – DIE-2008.

https://www.preventionweb.net/files/8450_gprch1618.pd F.

3- Omar Nasef,“ Egyptian National Security as Told by the Nile“, The Century Foundations .2016،

4- SAM DAGHER. CHARLES LEVINSON AND MARGRET COKER. TINY KINGDOM’S HUGE ROLE IN LIBIYA DRAWS https :///WWW.WSJ.COM/ARTICLES/SB10001424052970204002304576627000922222764650

الملاحق

الأمم المتحدة

S/RES/1973 (2011)

مجلس الأمن

Distr.: General
17 March 2011

القرار ١٩٧٣ (٢٠١١)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٤٩٨، المعقودة في ١٧ آذار/مارس ٢٠١١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١،

وإذ يعرب عن استيائه لعدم امتثال السلطات الليبية للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)،

وإذ يعرب عن القلق البالغ إزاء تدهور الوضع وتصاعد العنف والخسائر الفادحة في صفوف المدنيين،

وإذ يكرر تأكيد مسؤولية السلطات الليبية عن حماية السكان الليبيين **وإذ يؤكد من جديد** أن أطراف النزاعات المسلحة تتحمل المسؤولية الأساسية عن اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لكفالة حماية المدنيين،

وإذ يدين الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري والتعذيب، والإعدام بإجراءات موجزة،

وإذ يدين كذلك أعمال العنف والتخويف التي ترتكبها السلطات الليبية ضد الصحافيين والعاملين في وسائط الإعلام والأفراد المرتبطين بهم **وإذ يحث** هذه السلطات على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي على النحو المبين في القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦)،

وإذ يرى أن الهجمات الممنهجة الواسعة النطاق التي تُشن حاليا في الجماهيرية العربية الليبية على السكان المدنيين قد ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية،

وإذ يشير إلى الفقرة ٢٦ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) التي أعرب فيها المجلس عن استعداده للنظر في اتخاذ تدابير مناسبة أخرى، حسب الاقتضاء، لتيسير ودعم عودة

الوكالات الإنسانية إلى الجماهيرية العربية الليبية وتزويد هذه الأخيرة بالمساعدة الإنسانية وما يتصل بها من أشكال العون الأخرى،

وإذ يعرب عن تصميمه على كفالة حماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين وضمان مرور إمدادات الإغاثة الإنسانية بسرعة وبدون عوائق وتأمين سلامة العاملين في المجال الإنساني،

وإذ يشير إلى إدانة جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت ولا تزال ترتكب في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يحيط علما بالبيان الختامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠١١، وببيان مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠١١ الذي أنشئت بموجبه لجنة مخصصة رفيعة المستوى معنية بليبيا،

وإذ يحيط علما أيضا بقرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في ١٢ آذار/مارس ٢٠١١ الدعوة إلى فرض منطقة لحظر الطيران على الطائرات العسكرية الليبية وإنشاء مناطق آمنة في الأماكن المعرّضة للقصف وذلك كإجراء وقائي يتيح حماية الشعب الليبي والرعايا الأجانب المقيمين في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يحيط علما كذلك بالنداء الذي وجّهه الأمين العام في ١٦ آذار/مارس ٢٠١١ من أجل وقف فوري لإطلاق النار،

وإذ يشير إلى قراره إحالة الوضع القائم في الجماهيرية العربية الليبية منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، **وإذ يشدد** على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الهجمات التي تستهدف السكان المدنيين، بما فيها الهجمات الجوية والبحرية، أو المشاركين فيها،

وإذ يكرر تأكيد قلقه إزاء معاناة اللاجئين والعمال الأجانب الذين اضطروا للفرار من العنف الحاصل في الجماهيرية العربية الليبية، **وإذ يرحب** باستجابة الدول المجاورة، وبالخصوص تونس ومصر، لتلبية احتياجات أولئك اللاجئين والعمال الأجانب، **وإذ يدعو** المجتمع الدولي إلى دعم تلك الجهود،

وإذ يعرب عن استيائه لاستمرار السلطات الليبية في استخدام المرتزقة،

وإذ يرى أن فرض حظر على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي للجماهيرية العربية الليبية يشكّل عنصرا هاماً في حماية المدنيين وسلامة إيصال المساعدة الإنسانية وخطوة حاسمة في سبيل وقف الأعمال العدائية في ليبيا،

وإذ يعرب عن قلقه أيضا على سلامة الرعايا الأجانب وحقوقهم في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يرحب بتعيين الأمين العام للسيد عبد الإله محمد الخطيب مبعوثا خاصا له إلى ليبيا، وإذ يدعم الجهود التي يبذلها من أجل إيجاد حل دائم وسلمي للأزمة في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة الجماهيرية العربية الليبية واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية،

وإذ يقرر أن الحالة في الجماهيرية العربية الليبية ما زالت تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يطالب** بالإرساء الفوري لوقف إطلاق النار والإنهاء التام للعنف ولجميع الهجمات على المدنيين وللاعتداءات المرتكبة في حقهم؛

٢ - **يشدد** على الحاجة إلى تكثيف الجهود من أجل إيجاد حل للأزمة يستجيب للمطالب المشروعة للشعب الليبي **ويحيط** علما بقرار الأمين العام إرسال مبعوثه الخاص إلى ليبيا وبقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إرسال لجنته المخصصة الرفيعة المستوى إلى ليبيا بهدف تيسير إجراء حوار يفضي إلى الإصلاحات السياسية اللازمة لإيجاد حل سلمي دائم؛

٣ - **يطالب** السلطات الليبية بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، وباتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وتلبية احتياجاتهم الأساسية، وضمان مرور إمدادات المساعدة الإنسانية بسرعة وبدون عراقيل؛

حماية المدنيين

٤ - **يأذن** للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، وبالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع

التدابير اللازمة، رغم أحكام الفقرة ٩ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، لحماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين المعرضين لخطر الهجمات في الجماهيرية العربية الليبية بما فيها بنغازي، مع استبعاد أي قوة احتلال أجنبية أيا كان شكلها وعلى أي جزء من الأراضي الليبية، **ويطلب** إلى الدول الأعضاء المعنية أن تبلغ الأمين العام فورا بالتدابير التي تتخذها عملا بالإذن المخول بموجب هذه الفقرة والتي ينبغي إخطار مجلس الأمن بها فورا؛

٥ - **يقر** بالدور المهم الذي تؤديه جامعة الدول العربية في المسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين في المنطقة، ويطلب إلى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أن تتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في تنفيذ الفقرة ٤، واضعا في اعتباره الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة؛

منطقة حظر الطيران

٦ - **يقرر** فرض حظر على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي للجماهيرية العربية الليبية من أجل المساعدة على حماية المدنيين؛

٧ - **يقرر كذلك** ألا ينطبق الحظر المفروض بموجب الفقرة ٦ على الرحلات الجوية التي يكون غرضها الوحيد غرضا إنسانيا، من قبيل إيصال المساعدة أو تيسير إيصالها، بما فيها الإمدادات الطبية والأغذية والعاملين في المجال الإنساني وما يتصل بذلك من مساعدة، أو إجلاء الرعايا الأجانب من الجماهيرية العربية الليبية، كما لا ينطبق على الرحلات الجوية المأذون بها بموجب الفقرة ٤ أو الفقرة ٨، ولا على الرحلات الجوية الأخرى التي ترى الدول التي تتصرف بموجب الإذن المخول في الفقرة ٨ أنها لفائدة الشعب الليبي؛ وأن تنسق هذه الرحلات الجوية مع أي آلية يجري إنشاؤها بموجب الفقرة ٨؛

٨ - **يأذن** للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام والأمين العام لجامعة الدول العربية، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنفاذ الامتثال للحظر المفروض على الرحلات الجوية بموجب الفقرة ٦ أعلاه، حسب الاقتضاء، **ويطلب** إلى الدول المعنية أن تقوم، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، بالتنسيق الوثيق مع الأمين العام بشأن التدابير التي تتخذها من أجل تنفيذ هذا الحظر، بما في ذلك إنشاء آلية مناسبة لتنفيذ أحكام الفقرتين ٦ و ٧ أعلاه؛

٩ - **يدعو** جميع الدول الأعضاء، المتصرفة على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، إلى تقديم المساعدة، بما في ذلك الموافقة على أي عبور جوي ضروري، لأغراض تنفيذ الفقرات ٤ و ٦ و ٧ و ٨ أعلاه؛

١٠ - **يطلب** إلى الدول الأعضاء المعنية التنسيق الوثيق مع بعضها البعض ومع الأمين العام بشأن التدابير التي تتخذها من أجل تنفيذ الفقرات ٤ و ٦ و ٧ و ٨ أعلاه، بما في ذلك التدابير العملية لرصد الرحلات الجوية المأذون بها لأغراض إنسانية أو لأغراض الإجلاء وللموافقة عليها؛

١١ - **يقرر** أن تبلغ الدول الأعضاء المعنية الأمين العام والأمين العام لجامعة الدول العربية فورا بالتدابير المتخذة ممارسة للسلطة المخولة بموجب الفقرة ٨ أعلاه بما في ذلك تقديم مفهوم للعمليات؛

١٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يبلغ المجلس فورا بأي إجراءات تتخذها الدول الأعضاء المعنية ممارسة للسلطة المخولة بموجب الفقرة ٨ أعلاه وأن يقدم، في غضون ٧ أيام وكل شهر بعد ذلك، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، يشمل معلومات عن أي انتهاكات لحظر الطيران المفروض بموجب الفقرة ٦ أعلاه؛

إنفاذ حظر الأسلحة

١٣ - **يقرر** أن يستعاض عن الفقرة ١١ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بالفقرة التالية: ''**يطلب** إلى جميع الدول الأعضاء، ولا سيما دول المنطقة، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، من أجل ضمان التنفيذ الصارم لحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب الفقرتين ٩ و ١٠ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، أن تقوم داخل أراضيها، بما في ذلك في الموانئ والمطارات، وفي أعالي البحار، بتفتيش السفن والطائرات المتجهة إلى الجماهيرية العربية الليبية أو القادمة منها، إذا كان لدى الدولة المعنية معلومات توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأن الحمولة تحتوي على أصناف محظور توريدها أو بيعها أو نقلها أو تصديرها بموجب الفقرة ٩ أو الفقرة ١٠ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بصيغته المعدلة بموجب هذا القرار، بما في ذلك توفير أفراد المرتزقة المسلحين، **ويطلب** إلى جميع الدول التي ترفع تلك السفن والطائرات أعلامها أن تتعاون مع عمليات التفتيش تلك **ويأذن** للدول الأعضاء بأن تتخذ جميع التدابير المتناسبة مع الظروف المحددة للقيام بعمليات التفتيش تلك''؛

١٤ - **يطلب** إلى الدول الأعضاء التي تتخذ إجراءات بموجب الفقرة ١٣ أعلاه في أعالي البحار أن تنسق عن كثب مع بعضها البعض ومع الأمين العام **ويطلب كذلك** إلى الدول المعنية أن تبلغ فورا الأمين العام واللجنة المنشأة عملا بالفقرة ٢٤ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) (''اللجنة'') بالتدابير التي تتخذها ممارسة للسلطة المخوّلة بموجب الفقرة ١٣ أعلاه؛

١٥ - **يطالب** أي دولة عضو، سواء كانت تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، بأن تقدم على الفور، عند إجراء تفتيش طبقا للفقرة ١٣ أعلاه، تقريرا خطيا أوليا إلى اللجنة يتضمن، على وجه الخصوص، شرحا لأسباب التفتيش، ونتائجه، وما إذا كانت لقيت تعاونا أم لا، وما إذا تم العثور على أصناف يحظر نقلُها، **ويطالب كذلك** الدول الأعضاء بأن تقدم إلى اللجنة، في مرحلة لاحقة، تقريرا خطيا تاليا يتضمن معلومات مفصلة عن تفتيش الأصناف وحجزها والتصرف فيها وتفاصيل نقلها، بما في ذلك إيراد وصف لتلك الأصناف ومنشئها ووجهتها المقصودة، إذا لم تكن هذه المعلومات مدرجة في التقرير الأولي؛

١٦ - **يعرب عن استيائه** لاستمرار تدفق المرتزقة إلى الجماهيرية العربية الليبية **ويطلب** إلى جميع الدول الأعضاء أن تفي بدقة بالتزاماتها بموجب الفقرة ٩ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) لمنع توفير أفراد المرتزقة المسلحين للجماهيرية العربية الليبية؛

حظر الرحلات الجوية

١٧ - **يقرر** أن ترفض جميع الدول السماح لأي طائرة مسجلة في الجماهيرية العربية الليبية أو يملكها أو يشغلها رعايا ليبيون أو شركات ليبية بالإقلاع من أراضيها أو الهبوط فيها أو عبورها ما لم تكن اللجنة قد وافقت مسبقا على تلك الرحلة المعينة، أو ما عدا حالات الهبوط الاضطراري؛

١٨ - **يقرر** أن ترفض جميع الدول السماح لأي طائرة بأن تقلع من أراضيها أو تهبط فيها أو تعبرها إذا كانت لديها معلومات توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأن الطائرة تحتوي على أصناف محظور توريدها أو بيعها أو نقلها أو تصديرها بموجب الفقرتين ٩ و ١٠ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بصيغته المعدلة بموجب هذا القرار، بما في ذلك توفير أفراد المرتزقة المسلحين، إلا في حالات الهبوط الاضطراري؛

تجميد الأصول

١٩ - **يقرر** أن ينطبق تجميد الأصول المفروض بموجب الفقرات ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) على جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى الموجودة في أراضيها والتي تملكها أو تسيطر عليها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، السلطات الليبية، حسبما تحددها اللجنة، أو الكيانات أو الأفراد الذين يعملون باسم تلك السلطات أو بتوجيه منها، أو الكيانات التي تملكها أو تسيطر عليها، حسبما تحددها اللجنة، **ويقرر كذلك** أن تكفل جميع الدول عدم إتاحة أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية،

بواسطة رعاياها أو بواسطة أي أفراد أو كيانات داخل أراضيها، للسلطات الليبية أو لفائدتها، حسبما تحددها اللجنة، أو للكيانات أو الأفراد الذين يعملون باسم تلك السلطات أو بتوجيه منها، أو الكيانات التي تملكها أو تسيطر عليها، حسبما تحددها اللجنة، ويوعز إلى اللجنة بأن تحدد تلك السلطات الليبية أو الأفراد أو الكيانات في غضون ٣٠ يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار وحسبما تراه مناسبا بعد ذلك؛

٢٠ - **يؤكد** تصميمه على كفالة إتاحة الأصول التي يتم تجميدها عملا بالفقرة ١٧ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) لشعب الجماهيرية العربية الليبية ولصالحه، في مرحلة لاحقة، وفي أسرع وقت ممكن؛

٢١ - **يقرر** أن تطالب جميع الدول مواطنيها والأشخاص الخاضعين لولايتها والشركات المنشأة على أراضيها أو الخاضعة لولايتها بممارسة اليقظة عند إجرائها معاملات مع الكيانات المنشأة في الجماهيرية العربية الليبية أو الخاضعة لولايتها، وأي أفراد أو كيانات تعمل باسمها أو بتوجيه منها، والكيانات التي تملكها أو تسيطر عليها إذا كان لدى الدول معلومات توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأن تلك المعاملات يمكن أن تسهم في أعمال عنف وفي استخدام القوة ضد المدنيين؛

تحديد الأسماء

٢٢ - **يقرر** أن يخضع الأفراد المدرجة أسماؤهم في المرفق الأول للقيود المفروضة على السفر في الفقرتين ١٥ و ١٦ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) **ويقرر كذلك** أن يخضع الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في المرفق الثاني لتجميد الأصول المفروض في الفقرات ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)؛

٢٣ - **يقرر** أن تنطبق أيضا التدابير المحددة في الفقرات ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) على الكيانات والأفراد الذين يحدد المجلس أو اللجنة أنهم انتهكوا أحكام القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، وبخاصة الفقرتان ٩ و ١٠ منه، أو أنهم ساعدوا آخرين على القيام بذلك؛

فريق الخبراء

٢٤ - **يطلب** إلى الأمين العام أن ينشئ لفترة أولية مدتها سنة واحدة، بالتشاور مع اللجنة، فريقا من ثمانية خبراء (''فريق الخبراء'')، تحت إشراف اللجنة، للاضطلاع بالمهام التالية:

(أ) مساعدة اللجنة في أداء ولايتها على النحو المحدد في الفقرة ٢٤ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وفي هذا القرار؛

(ب) جمع وبحث وتحليل المعلومات التي ترد من الدول وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة والأطراف المهتمة الأخرى بشأن تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وفي هذا القرار، وبخاصة حالات عدم الامتثال؛

(ج) تقديم توصيات بالإجراءات التي قد ينظر المجلس أو اللجنة أو الدول في اتخاذها لتحسين تنفيذ التدابير ذات الصلة؛

(د) تقديم تقرير مرحلي عن أعماله إلى المجلس في موعد لا يتجاوز ٩٠ يوما من تاريخ تعيين الفريق، وتقرير ختامي باستنتاجاته وتوصياته إلى المجلس في موعد أقصاه ٣٠ يوما قبل انتهاء ولايته ؛

٢٥ - **يحث** جميع الدول وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والأطراف المهتمة الأخرى على أن تتعاون بالكامل مع اللجنة وفريق الخبراء، وخاصة بتقديم أي معلومات تتوافر لديها عن تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وفي هذا القرار، ولا سيما عن حالات عدم الامتثال؛

٢٦ - **يقرر** أن تسري أيضا ولاية اللجنة المبينة في الفقرة ٢٤ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) على التدابير المنصوص عليها في هذا القرار؛

٢٧ - **يقرر** أن تتخذ جميع الدول، بما فيها الجماهيرية العربية الليبية، التدابير اللازمة لكفالة عدم تقديم أي مطالبة بناء على طلب من السلطات الليبية، أو أي شخص أو هيئة في الجماهيرية العربية الليبية، أو أي شخص يتقدم بمطالبة عن طريق ذلك الشخص أو الهيئة أو لفائدتهما، فيما يتصل بأي عقد أو معاملة أخرى يتأثر تنفيذها بالتدابير التي اتخذها مجلس الأمن في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وفي هذا القرار وما يتصل به من قرارات؛

٢٨ - **يؤكد من جديد** اعتزامه إبقاء أعمال السلطات الليبية قيد الاستعراض المستمر ويؤكد استعداده للقيام في أي وقت باستعراض التدابير المفروضة بموجب هذا القرار والقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بما في ذلك القيام بتعزيز تلك التدابير أو تعليقها أو رفعها، حسب الاقتضاء، على أساس مدى امتثال السلطات الليبية لأحكام هذا القرار والقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)؛

٢٩ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

ليبيا: الأسماء المقترحة الصادرة من مجلس الأمن

الرقم	الاسم	المسوغ	بيانات تحديد الهوية
		المرفق ١: حظر السفر	
١	قرين صالح قرين القذافي	السفير الليبي لدى تشاد. غادر تشاد إلى سبها. شارك بشكل مباشر في تجنيد وتنسيق المرتزقة لصالح النظام	
٢	الكولونيل عميد حسن الكوني	أمين اللجنة الشعبية لمنطقة غات (جنوب ليبيا). شارك مباشرة في تجنيد المرتزقة	
		المرفق ٢: تجميد الأصول	
١	دوردة، أبو زيد عمر	المنصب: مدير جهاز الأمن الخارجي	
٢	جابر، اللواء أبو بكر يونس	المنصب: وزير الدفاع	**اللقب:** لواء. **تاريخ الميلاد:** --/--/١٩٥٢. **مكان الولادة:** جالو، ليبيا
٣	معتوق، محمد معتوق	المنصب: أمين اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل	**تاريخ الميلاد:** --/--/١٩٥٦. **مكان الولادة:** خمس
٤	القذافي، محمد معمر	ابن معمر القذافي. على ارتباط وثيق بالنظام	**تاريخ الولادة:** --/--/١٩٧٠. **مكان الولادة:** طرابلس، ليبيا
٥	القذافي، السعدي	قائد القوات الخاصة. ابن معمر القذافي. وثيق الارتباط بالنظام. قائد الوحدات العسكرية التي شاركت في قمع المظاهرات	**تاريخ الميلاد:** ١٩٧٣/٥/٢٥. **مكان الولادة:** طرابلس، ليبيا
٦	القذافي، سيف العرب	ابن معمر القذافي. وثيق الارتباط بالنظام	**تاريخ الميلاد:** --/--/١٩٨٢. **مكان الولادة:** طرابلس، ليبيا
٧	السنوسي: العقيد عبد الله	المنصب: مدير الاستخبارات العسكرية.	**اللقب:** عقيد. تاريخ الميلاد: --/--/١٩٤٩. **مكان الولادة:** السودان
		الكيانات	
١	مصرف ليبيا المركزي	تحت سيطرة معمر القذافي وأسرته، ومصدر تمويل محتمل لنظامه	

٢	المؤسسة الليبية للاستثمار	تحت سيطرة معمر القذافي وأسرته، ومصدر تمويل محتمل لنظامه	وتعرف أيضا باسم الشركة الليبية للاستثمار العربي الخارجي (LAFICO) العنوان: ١ مكتب برج الفاتح، رقم ٩٩، الطابق ٢٢، شارع بورغيدا، طرابلس، ليبيا، ١١٠٣
٣	المصرف الليبي الخارجي	تحت سيطرة معمر القذافي وأسرته، ومصدر تمويل محتمل لنظامه	
٤	محفظة الاستثمار الأفريقية الليبية	تحت سيطرة معمر القذافي وأسرته، ومصدر تمويل محتمل لنظامه	**العنوان:** شارع الجماهيرية، بناية Lap، ص.ب. ٩١٣٣٠، طرابلس، ليبيا
٥	مؤسسة النفط الليبية	تحت سيطرة معمر القذافي وأسرته ومصدر تمويل محتمل لنظامه	**العنوان:** شارع بشير سعداوي، طرابلس، ليبيا

محتوى اتفاق الصخيرات الموقع في 17 ديسمبر 2015:

تاريخ وساعة الزيارة: 20 أفريل 2016، 16:20،
pdfhttps://unsmil.unmissions.org/LinkClick.aspx?fileticket=pRVeiDEPRU4%3D&tabid=5120&mid=8563 language=en-US

مقدمة:

في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ ليبيا، اجتمع ممثلون من كافة أرجاء البلاد للتفاوض حول هذا الاتفاق الذي يمثل فرصة فريدة لمعالجة المعاناة الحالية للشعب الليبي وبناء دولة ديمقراطية مدنية من خلال الإجماع الوطني. وأثبتوا من خلال قيامهم بهذا بأنهم قادة حقيقيون ملتزمون بإعلاء الشعب الليبي والدولة الليبية فوق المصالح الذاتية واستعدادهم لاتخاذ قرارات صعبة من أجل ليبيا.

لقد ضم مسار الحوار السياسي أطرافاً فاعلة رئيسية في عملية التحول الديمقراطي الليبي .فأعضاء مجلس النواب، الذين تم اختيارهم من خلال انتخابات حرة ونزيهة نظمها وأقر بها المؤتمر الوطني العام، لديهم مسؤولية احترام الحقوق الديمقراطية للناخبين وتمثيل دوائرهم الانتخابية .والمؤتمر الوطني العام الذي قام بإدارة العملية الانتقالية لأكثر من عامين والمجلس الوطني الانتقالي الذي قاد البلاد خلال المراحل الأولى للانتقال .وقد قام أعضاء من هذه الهيئات التشريعية الثلاث بتقديم مساهمات مهمة للغاية لعملية الحوار وإبرام هذا الاتفاق .كما شاركت فيه أطراف معنية مستقلة أخرى . فيما قدمت التشكيلات المسلحة والمجالس البلدية والأحزاب السياسية وقادة القبائل والمنظمات النسائية مساهمات إيجابية وبناءة خلال مسارات الأخرى بغية تعزيز مصالحة حقيقية ومستقرة.

ويستند الاتفاق السياسي الليبي الذي تمخض عن هذا الحوار إلى أربعة مبادئ رئيسية :ضمان الحقوق الديمقراطية للشعب الليبي، والحاجة إلى حكومة توافقية تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات والرقابة والتوازن فيما بينها، وضرورة تمكين مؤسسات الدولة، كحكومة الوفاق الوطني، لتتمكن من معالجة التحديات الخطيرة في المستقبل، واحترام القضاء الليبي واستقلاله.

إن تنفيذ هذا الاتفاق، بحسن نية، سوف يتيح الأدوات اللازمة لمعالجة تحديات محاربة الإرهاب وإصلاح وبناء مؤسسات الدولة وتحفيز التنمية الاقتصادية والتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وترسيخ سيادة القانون وحقوق الإنسان في جميع أرجاء البلاد.

سيظل الشعب الليبي مديناً لثواره للدور الذي لعبوه في تحرير البلاد من عقود من حكم الفرد، أو للتضحيات التي قدموها في نضالهم من أجل دولة حرة وديمقراطية تتمسك بسيادة القانون وتحترم حقوق الإنسان .لقد آن الأوان للمضي قدماً نحو مرحلة جديدة من انتقال ليبيا، تتيح للثوار فرصةً ليكونوا جزءاً من جيش حديث ومهني تم إصلاحه ويخضع لسيطرة الحكومة المباشرة، أو لإعادة إدماجهم في الحياة المدنية بما يليق بالتضحيات التي قدموها .لقد حان الوقت لوضع حد للقتال الذي أعاق الانتقال الديمقراطي للبلاد والذي يشكل خطراً متزايداً على وحدتها الوطنية .إن العمل من أجل مستقبل أفضل لليبيا يجب أن يستمر من خلال الوسائل السياسية السلمية.

يعد هذا الاتفاق الخطوة الأولى على طريق طويل نحو تعافي ليبيا وازدهارها .إن عمليات الانتقال السياسي هي دائماً صعبة، واستبدال الأنظمة الاستبدادية بديمقراطية حقيقية يعد مهمة جبارة في أحسن الظروف .فلا توجد طرق مختصرة، ولن يكون الأمر سهلاً .غير أنها خطوة أولى جيدة تضع ليبيا على أرض صلبة لمواجهة تحديات المستقبل.

الديباجة:

إن المشاركين في الحوار السياسي الليبي،إذ يجمعون على أن التسوية السلمية للأزمة في ليبيا تتطلب التزاماً واضحاً وتصميماً صريحاً من قِبَل الممثلين السياسيين الليبيين، ودعماً واسعاً من كافة الأطراف، وجهوداً متضافرة مستمرة من الشعب الليبي، وإذ يستجيبون لحاجة مؤسسات الدولة الشرعية لترتيباتٍ واضحةٍ لإدارة الشئون الليبية لحين إقرار وإنفاذ الدستور الليبي، وإذ يعربون عن التزامهم بالمصلحة الوطنية العليا لليبيا ووضعها فوق كل الأولويات الأخرى، وإذ يؤكدون على التزامهم بالمسار الديمقراطي المستند إلى احترام نتائج العملية الانتخابية ومبدأ التداول السلمي للسلطة، وإذ يؤكدون على تمسكهم بالإعلان الدستوري واحترام استقلال القضاء وأحكامه وقراراته، وإذ يؤكدون على التزامهم بمراعاة القواعد العامة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، والالتزامات المنبثقة عن المعاهدات الدولية التي تعد ليبيا طرفاً بها، وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على السيادة الليبية،وإذ يعربون عن إصرارهم على ضمان إتاحة الفرصة لجميع الليبيين للمشاركة بفعالية في جهود بناء الدولة، وإذ يعربون عن تصميمهم على إعادة توفير بيئة مستقرة يعمّها السلم والأمن تُمكّن مؤسسات الدولة من تلبية احتياجات الشعب الليبي والحفاظ على مكتسباته، وإذ يعربون عن عزمهم على ضرورة أن يكون استخدام القوة في ليبيا حِكراً على السلطات الشرعية للدولة، بشكل يتماشى مع مبدأ سيادة القانون، والتزامات ليبيا بالقانون الدولي لحقوق الإنسان وحقوق وحريات

الشعب الليبي، وأن يخضع مسئولو القطاع الأمني للرقابة المدنية والمساءلة وفقاً للتشريعات الليبية النافذة، وإذ يعربون عن إدانتهم للانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بما في ذلك استهداف المدنيين والمؤسسات المدنية والتزامهم في وضع نهاية للإفلات من العقاب، وإذ يؤكدون على الدور الهام للمرأة الليبية في منع الصراعات وحلها وفي بناء السلام، وأهمية مساهمتها المتكافئة في جميع الجهود الرامية إلى حل الأزمة الليبية وضرورة زيادة دورها في صنع القرار المتعلق بهذه الجهود والمشاركة في العملية السياسية، وإذ يعربون عن تصميمهم على إشراك الشباب في صناعة السلام وتعزيز دورهم في العملية السياسية وتحصينهم للتصدي لكافة أشكال الإرهاب، وإذ يعربون عن قلقهم البالغ من ازدياد الخطر الذي تشكله الجماعات الإرهابية على سيادة ليبيا، ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها، وعلى انتقالها الديمقراطي، ورفضهم التام للتطرف والإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره بغض النظر عن دوافعه، وإذ يتطلعون إلى بناء مجتمع آمن متماسك تسوده المصالحة الوطنية والعدالة واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير، وإذ يعبرون عن التزامهم بالحفاظ على المؤسسات المستقلة في ليبيا وعزمهم على العمل بما يحقق مصالح الشعب الليبي على المدى الطويل بوجود هياكل إدارية موحدة خاضعة لحكومة الوفاق الوطني يتمثل دورها في حماية موارد ليبيا لصالح جميع الليبيين، وإذ يؤكدون على الالتزام بالمسار لديمقراطي المستند على احترام نتائج العملية الانتخابية ومبدأ التداول السلمي للسلطة واحترام استقلال القضاء وأحكامه وقراراته وإدانة كافة أشكال الاستبداد التي أتسم بها النظام السابق والذي كان عهداً جائراً مستبداً ومثّل حقبة سوداء في تاريخ ليبيا وجثم على البلاد منذ 1 سبتمبر 1969 حتى انتصار ثورة فبراير المباركة، والتأكيد على عدم تكرارها ومنع أي فعل يدعو إلى إعادة إنتاج ذلك العهد بأي شكل من الأشكال ورفض أية محاولات للتداول غير السلمي على السلطة ومن بينها كافة أشكال الانقلابات، وإذ يكررون تأكيد التزام ليبيا بتعهداتها الدولية،

اتفقوا على ما يلي:

<u>مبادئ حاكمة:</u>

يحتكم هذا الاتفاق وتنفيذه وتفسيره إلى المبادئ التالية :

1. الالتزام بحماية وحدة ليبيا الوطنية والترابية وسيادتها واستقلالها، وسيطرتها التامة على حدودها الدولية ورفض أي تدخل أجنبي في الشئون الداخلية الليبية.

2. الالتزام الكامل بالإعلان الدستوري والعملية السياسية المبنية على مبادئ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.

3. الالتزام باحترام مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية.

4. الالتزام بأهمية صياغة دستور دائم لليبيا يلبي طموحات الشعب الليبي وآماله نحو بناء دولة المؤسسات القائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

5. الالتزام بأن الشريعة الإسلامية هي مصدر كل تشريع وكل ما يخالفها يعد باطلاً.

6. الالتزام بمبادئ ثورة السابع عشر من فبراير المتضمنة في ديباجة الإعلان الدستوري، والمبنية على أساس العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان وبناء دولة القانون والمؤسسات.

7. إدانة كافة الأطراف لكافة أشكال الاستبداد التي أتسم بها النظام السابق والتأكيد على عدم تكرارها.

8. التأكيد على مبدأ المساواة بين الليبيين في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وتكافؤ الفرص ورفض أي تمييز بينهم.

9. الالتزام بمبدأ احترام القضاء واستقلاله والحرص على نزاهته وحياده.

10. الالتزام بأن مجلس النواب هو السلطة التشريعية الوحيدة في البلاد خلال الفترة الانتقالية.

11. الالتزام بالصلاحيات والسلطات الممنوحة لحكومة الوفاق الوطني ومجلس الدولة، ومساهمتهما في العملية السياسية وفقاً لهذا الاتفاق.

12. التزام كل من مجلس النواب ومجلس الدولة وحكومة الوفاق الوطني وكذلك المؤسسات الأخرى المنبثقة عن هذا الاتفاق بإعلاء مبدأ التوافق في مباشرتها لمهامها وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها لضمان حسن سير العملية الديمقراطية والتكامل والتوازن بين السلطات جميعها.

13. الالتزام الكامل بقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

14. الالتزام بتشكيل حكومة وفاق وطني تقود الجهاز التنفيذي، تعمل على تنفيذ برنامج عملها وفقاً للإعلان الدستوري.

15. احتكار الدولة للحق الحصري في الاستخدام المشروع للقوة.

16. نبذ وتجريم كل أشكال العنف أو التهديد به أو التحريض عليه لتحقيق أهداف سياسية، وضرورة تطبيق القانون على من يُذْكي مشاعر الكراهية والعنف.

17. إدانة ومكافحة الأعمال الإرهابية بكافة أشكالها وأنواعها ومصادر تمويلها والالتزام بمسئولية الدولة الحصرية عن مكافحة الإرهاب على أن تلتزم بالإجراءات القانونية وقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المنصوص عليها بالاتفاقيات والمواثيق والمعايير الدولية بهذا الخصوص.

18. احتكار الدولة لمؤسستي الجيش والأمن بمقتضى القانون وخدمة للصالح العام، ويلتزم الجيش بعدم المساس بالنظام الدستوري ويحظر على الضباط وضباط الصف والجنود الاشتغال بالعمل السياسي. ويحظر على أي فرد أو هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات أو فرق أو تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية خارج شرعية الدولة.

19. الالتزام بتفعيل المؤسسات الأمنية وعلى رأسها الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية التابعة لهما، التي تقوم بحماية الوطن وتضمن أمن المواطنين وسلامتهم، ودعمها وتطويرها استناداً إلى التشريعات الليبية النافذة التي تضمن الشفافية والمساءلة والفاعلية والمهنية، وتحت إشراف السلطة المدنية.

. 20الالتزام بتطبيق القرارات الصادرة عن السلطة التشريعية بشأن حل ودمج التشكيلات المسلحة في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، وإعادة تأهيل منتسبيها بما يتماشى مع المعايير والممارسات الدولية.

. 21الالتزام بإخلاء جميع المناطق السكنية والمقرات المدنية والعسكرية من جميع التشكيلات المسلحة.

. 22صَوْن حقوق المكونات الثقافية باعتبارها مكوناً أساسياً وأصيلاً من مكونات الشعب الليبي في إطار دولة المواطنة والهوية الوطنية الجامعة.

. 23رفض التحريض على الكراهية والتكفير والتخوين والتعصب والتطرف والتشهير وكافة أوجه التمييز والازدراء، والالتزام بعدم استخدام وسائل الإعلام، بجميع أنواعها، في ارتكاب أي من تلك الأفعال.

. 24عدم جواز الاحتجاز أو الاعتقال إلا بموجب القانون والالتزام بأن تكون جميع السجون ومراكز الاعتقال والتوقيف تحت السيطرة الفعلية للسلطة القضائية، وإنفاذ القوانين الليبية المتعلقة بإطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين دون اتهام أو محاكمة، ومحاكمة الأشخاص الملاحقين قضائياً بشكل سريع وعادل وكذلك الالتزام بالكشف عن مصير المفقودين.

. 25الملاحقة القضائية ومعاقبة مرتكبي جرائم القتل والتعذيب وغيرها من الجرائم بموجب القانون الدولي بما في ذلك ضروب سوء المعاملة ضد المحتجزين، أياً من كان.

. 26تفعيل آليات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، من أجل إعلاء الحقيقة وتحقيق المحاسبة والمصالحة وجَبر الضرر وإصلاح مؤسسات الدولة، وذلك تماشياً مع التشريعات الليبية النافذة والمعايير الدولية.

. 27الالتزام الكامل بمعالجة الأوضاع الإنسانية للمهجرين والنازحين وتسهيل عودتهم الطوعية لمناطقهم بأسرع وقت ممكن بكرامة وأمان، والتعهد بحمايتهم والتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم، مع مراعاة الأعباء المالية للدولة الليبية.

. 28الالتزام بالعمل على محاربة الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية من خلال تضافر جهود الدول المعنية وبالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي والدول المجاورة، مع التأكيد على احترام قواعد القانون الدولي ذات الصلة.

. 29تفعيل النظام اللامركزي كأساس للحكم المحلي في إطار وحدة الدولة.

. 30الالتزام بمبادئ الشفافية ومكافحة الفساد والتقيد بالمعايير الدولية في مجال التعاقدات العامة للدولة وفي كافة تعاملاتها الداخلية والخارجية.

. 31الإقرار بأهمية استمرار استقلال ونزاهة المؤسسات الاقتصادية والرقابية ذات السيادة.

. 32المحافظة على الثروات الطبيعية والموارد الوطنية ومؤسسات الدولة الاقتصادية والمالية المملوكة لكل الليبيين واستثمارها لصالحهم ولصالح الأجيال القادمة، وعدم جواز التحكم أو التصرف فيها إلا من قبل السلطات الرسمية للدولة ووفق التشريعات الليبية النافذة ذات الصلة وعدم إقحامها في أي نزاع سياسي.

حكومة الوفاق الوطني:

المادة 1

.1تشكيل حكومة الوفاق الوطني يأتي في ظل ظروف استثنائية تمر بها البلاد وتستمد قوتها من كونها تتويجا للاتفاق السياسي الليبي، ويتطلب نجاحها استمرار دعم كافة الأطراف لها لتمكينها من القيام بمهامها على أكمل وجه.

.2تُشكَّل حكومة الوفاق الوطني على أساس الكفاءة وتكافؤ الفرص وتكلَّف بممارسة مهام السلطة التنفيذية وتتكون من مجلس للوزراء برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية نواب رئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء، يكون مقرها الرئيسي العاصمة طرابلس ويُمكِن أن تمارس أعمالها من أي مدينةٍ أخرى.

.3يُشكَّل مجلس لرئاسة الوزراء يرأسه رئيس مجلس الوزراء وبعضوية خمس نواب وثلاث وزراء أحدهم لشئون رئاسة مجلس الوزراء والتشريع والثاني لشئون المجالس المتخصصة والأخير لشئون المجتمع المدني ويتطلب قيام مجلس رئاسة الوزراء باتخاذ أي قرار، وفقاً لاختصاصاته المبينة بالمادة 8 /2 من هذا الاتفاق، إجماع رئيس مجلس الوزراء ونوابه.

.4مدة ولاية حكومة الوفاق الوطني عام واحد يبدأ من تاريخ نيلها ثقة مجلس النواب وفي حال عدم الانتهاء من إصدار الدستور خلال ولايتها، يتم تجديد تلك الولاية تلقائياً لعامٍ إضافي فقط .وفي جميع الأحوال تنتهي ولاية الحكومة مباشرةً فور تشكيل السلطة التنفيذية بموجب الدستور الليبي أو انقضاء المدة المحددة لها أيهما أقرب.

.5لا ينظر مجلس النواب في طلب الاقتراح بسحب الثقة من حكومة الوفاق الوطني إلا بطلب مكتوب موقع من خمسين) 50 (عضواً من أعضاءه .وفي هذه الحالة، يقوم مجلس النواب بالتشاور مع مجلس الدولة بهدف الوصول لتوافق قبل المضي في إجراءات سحب الثقة ويتعين على مجلس الدولة إبداء رأيه خلال مدة أقصاها أربعة عشر) 14 (يوماً من تاريخ مخاطبته .وفي هذه الحالة، يتطلب سحب الثقة من حكومة الوفاق الوطني موافقة مائة وعشرون) 120 (عضواً من أعضاء مجلس النواب.

المادة 2

.1مع مراعاة مبدأيْ الكفاءة وعدم التمييز، يتعين توافر الشروط الواردة بالإعلان الدستوري في مَن يُعَيَّن لعضوية حكومة الوفاق الوطني.

.2تُولي حكومة الوفاق الوطني الاعتبار الواجب للبُعد الجغرافي والمكونات الثقافية والتمثيل العادل للمرأة والشباب عند اختيار أعضائها.

.3يقوم رئيس مجلس الوزراء المُكلَّف ونوابه باختيار الوزراء استناداً إلى اتفاق فيما بينهم، وبعد عقد جلسة تشاور مع أعضاء الحوار السياسي الليبي تُخَصَّص لهذا الغرض .وإذا تعذر إجماعهم خلال التصويتين الأول والثاني، يتخذ القرار في التصويت الثالث بأغلبية أعضاء مجلس رئاسة الوزراء ويتعين أن يكون رئيس مجلس الوزراء من الموافقين.

.4يحدد الملحق رقم)1 (بهذا الاتفاق أسماء المرشحين لمجلس الوزراء.

المادة3

يقدم رئيس مجلس الوزراء، خلال مدة أقصاها شهر من إقرار هذا الاتفاق، قائمة كاملة متوافق عليها بأعضاء حكومة الوفاق الوطني وبرنامج عملها لمجلس النواب لاعتمادها بالكامل ومنحها الثقة واعتماد برنامجها وفقاً للإجراءات المقررة قانوناً خلال مدة لا تتجاوز عشرة) 10 (أيام من تاريخ تقديمها للمجلس.

المادة4

تؤدي استقالة رئيس مجلس الوزراء، أو وفاته، أو خلو منصبه لأي سبب من الأسباب إلى استقالة الحكومة بكاملها .وفي هذه الحالة، تواصل الحكومة المنتهية ولايتها مهامها كحكومة تصريف أعمال برئاسة أحد نواب رئيس مجلس الوزراء لحين تشكيل حكومة جديدة، على أن يقوم مجلس النواب بالتشاور مع مجلس الدولة بهدف الوصول لتوافق على بديل له خلال موعد غايته عشرة) 10 (أيام من تاريخ خلو المنصب، على أن يتم اعتماد ذلك الاختيار من مجلس النواب.

المادة5

.1في حال خلو منصب أحد نواب رئيس الوزراء لأي سبب كان، يقوم مجلس النواب بالتشاور مع مجلس الدولة بهدف الوصول لتوافق على بديل له خلال موعد غايته عشرة) 10 (أيام من تاريخ خلو المنصب، على أن يتم اعتماد ذلك الاختيار من مجلس النواب.

.2في حال خلو منصب أحد الوزراء أعضاء رئاسة مجلس الوزراء، يقوم رئيس الوزراء ونوابه باختيار البديل بالإجماع خلال موعد غايته عشرة) 10 (أيام من تاريخ خلو المنصب، وإذا تعذر إجماعهم خلال التصويتين الأول والثاني، يتخذ القرار في التصويت الثالث بأغلبية أعضاء مجلس رئاسة الوزراء ويتعين أن يكون رئيس مجلس الوزراء من الموافقين، على أن يتم اعتماد ذلك الاختيار من مجلس النواب.

المادة6

يجوز لرئيس الوزراء ونوابه إعفاء أي وزير استناداً إلى اتفاق بالإجماع فيما بينهم، على أن يستمر الوزير في تسيير أعمال وزارته لحين قيام رئيس مجلس الوزراء، بعد التوافق مع نوابه، بعرض البديل على مجلس النواب، خلال عشرة) 10 (أيام من الإعفاء، لمنحه الثقة .وإذا تعذر توافقهم خلال التصويتين الأول والثاني، يتخذ القرار في التصويت الثالث بأغلبية أعضاء مجلس رئاسة الوزراء ويتعين أن يكون رئيس مجلس الوزراء من الموافقين.

المادة7

تقوم حكومة الوفاق الوطني، خلال اجتماعها الأول، باعتماد آليات صنع القرار الخاصة بها بأغلبية ثلثي أعضائها.

المادة 8

تكون اختصاصات مجلس رئاسة الوزراء، المشكّل من رئيس مجلس الوزراء وبعضوية نوابه وثلاث وزراء كالتالي:

.1اختصاصات رئيس مجلس الوزراء:

أ .تمثيل الدولة في علاقاتها الخارجية؛

ب .اعتماد ممثلي الدول والهيئات الأجنبية لدى ليبيا؛

ت .الإشراف على أعمال المجلس وتوجيهيه في أداء اختصاصاته وترؤس اجتماعاته؛

.2اختصاصات مجلس رئاسة الوزراء:

أ .القيام بمهام القائد الأعلى للجيش الليبي؛

ب .تعيين وإقالة رئيس جهاز المخابرات العامة بعد موافقة مجلس النواب؛

ت .تعيين وإعفاء السفراء وممثلي ليبيا لدى المنظمات الدولية بناء على اقتراح من وزير الخارجية وفقا للتشريعات الليبية النافذة؛

ث .تعيين كبار الموظفين وإعفائهم من مهامهم؛

ج .إعلان حالة الطوارئ والحرب والسلم واتخاذ التدابير الاستثنائية بعد موافقة مجلس الدفاع والأمن القومي، على أن يعرض الأمر على مجلس النواب، خلال فترة لا تتجاوز عشرة) 10 (أيام من صدوره، لاعتماده؛

ح .عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على أن تتم المصادقة عليها من مجلس النواب.

المادة 9

يختص مجلس الوزراء بممارسة السلطة التنفيذية وضمان السير العادي لمؤسسات وهياكل الدولة العامة وفقاً للاختصاصات التالية:

.1وضع وتنفيذ برنامج عمل الحكومة لفترة ولايتها مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات المنصوص عليها بالملحق رقم)2 (بهذا الاتفاق؛

.2اقتراح مشروعات القوانين اللازمة لأداء مهامها وتقديمها لمجلس النواب لإقرارها؛

.3إصدار اللوائح والقرارات الإدارية والتعليمات بحسب الحاجة لتنفيذ برنامج الحكومة وفقاً للتشريعات النافذة؛

.4إدارة الشئون الوطنية بما يحقق مصلحة البلاد، وفقاً للقوانين واللوائح والأنظمة والقرارات النافذة؛

.5إعداد مشروع الميزانية العامة والحساب الختامي للدولة؛
.6وضع وتنفيذ ترتيبات مالية طارئة مؤقتة عند الاقتضاء بعد إجراء المشاورات اللازمة مع مصرف ليبيا المركزي وديوان المحاسبة والجهات الرقابية ذات العلاقة وفق أحكام القانون المالي النافذ؛
.7إصدار القرارات الخاصة بهيكلة وإدارة الأجهزة والمؤسسات التنفيذية التابعة للحكومة، حسب ما تراه ضرورياً وملائماً، بعد التشاور مع الجهات ذات الصلة؛
.8التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية؛
.9تنفيذ المهام المنصوص عليها في هذا الاتفاق.

المادة10

تلتزم حكومة الوفاق الوطني بتشكيل لجنة مشتركة من مجلس النواب ومجلس الدولة وحكومة الوفاق الوطني ومجلس الدفاع والأمن القومي المنصوص عليه في الإعلان الدستوري، للتوافق على مشروع قانون يحدد صلاحيات منصب القائد الأعلى للجيش الليبي وكذلك صلاحيات المستويات القيادية بالجيش خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ بدء عملها على أن يعتمده مجلس النواب كما تم التوافق عليه.

المادة11

تلتزم حكومة الوفاق الوطني بتشكيل وحدة دعم وتمكين للمرأة تتبع رئاسة مجلس الوزراء.

مجلس النواب:

المادة12

يتولى السلطة التشريعية للدولة، خلال المرحلة الانتقالية، مجلس النواب المنتخب في يونيو 2014 ، ويمارس صلاحياته وفقاً للإعلان الدستوري وتعديله وفقاً لهذا الاتفاق.

المادة13

يتولى مجلس النواب المنتخب في يونيو 2014 سلطة التشريع للمرحلة الانتقالية، ومنح الثقة لحكومة الوفاق الوطني وسحبها وفقاً لبنود هذا الاتفاق، واعتماد الميزانية العامة، والرقابة على السلطة التنفيذية، وإقرار السياسة العامة المقدمة من الحكومة.

المادة14

تقدم مقترحات القوانين بمبادرة من عشرة) 10 (نواب على الأقل، وتقدم مشاريع القوانين من مجلس الوزراء، ويختص رئيس مجلس الوزراء بتقديم مشاريع قوانين الموافقة على المعاهدات الدولية ومشاريع القوانين المالية.

المادة15

.1 (مع مراعاة التشريعات الليبية النافذة، يقوم مجلس النواب بالتشاور مع مجلس الدولة، خلال ثلاثين30 (يوماً من تاريخ إقرار هذا الاتفاق، ووفقاً للآلية المنصوص عليها بالملحق رقم)3 (لهذا الاتفاق، بهدف الوصول لتوافق حول شاغلي المناصب القيادية للوظائف السيادية التالية:

أ .محافظ مصرف ليبيا المركزي.
ب .رئيس ديوان المحاسبة.
ت .رئيس جهاز الرقابة الإدارية.
ث .رئيس هيئة مكافحة الفساد.
ج .رئيس وأعضاء المفوضية العليا للانتخابات.
ح .رئيس المحكمة العليا.
خ .النائب العام.

.2على إثر تنفيذ الفقرة الأولى من هذه المادة، يتطلب تعيين وإعفاء شاغلي المناصب القيادية للوظائف السيادية المبينة في الفقرة السابقة موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب.

المادة16

يعقد مجلس النواب، بعد التحاق من يرغب من النواب المقاطعين، جلسة تخصص للنظر في القضايا التالية:

.1المقر المؤقت لانعقاد المجلس.
.2مراجعة النظام الداخلي للمجلس.
.3تشكيل لجان المجلس.
.4القرارات والتشريعات التي أصدرها المجلس.
.5تطوير العمل التشريعي لتعزيز الفاعلية والشفافية.
.على أن يتم الانتهاء من البت في تلك القضايا في موعد غايته 15 أكتوبر 2015

المادة17

تشكل لجنة من مجلس النواب والنواب المقاطعين له، تجتمع في موعد غايته 17 سبتمبر 2015 ، للاتفاق على الإجراءات اللازمة لتنفيذ المادة السابقة على أن تقوم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بتسهيل عمل تلك اللجنة.

المادة18

يستمر عمل مجلس النواب، وفقاً للمادة 16 من هذا الاتفاق، لحين انعقاد الجلسة الأولى للسلطة التشريعية بموجب الدستور الليبي.

المجلس الأعلى للدولة:

المادة19

.1مجلس الدولة هو أعلى مجلس استشاري للدولة، يقوم بعمله باستقلالية وفقاً للإعلان الدستوري المعدل وفقاً لهذا الاتفاق والتشريعات الليبية النافذة، ويكون له الشخصية القانونية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة.

.2يتولى مجلس الدولة، بالأغلبية التي يقرها نظامه الداخلي، خلال فترة أقصاها واحد وعشرين) 21 (يوماً من تاريخ عرض مشاريع القانون عليه، إبداء الرأي الملزم لحكومة الوفاق الوطني في تلك المشاريع قبل إحالتها لمجلس النواب، وللمجلس حق قبول أو رفض تلك المشروعات.

.3يتولى مجلس الدولة إبداء الرأي الاستشاري والاقتراحات اللازمة لحكومة الوفاق الوطني في القضايا المتعلقة بإبرام الاتفاقيات الدولية أو الانضمام إليها.

.4يتعين على مجلس الدولة الرد كتابياً على أي طلب من حكومة الوفاق الوطني في غضون واحد وعشرين 21يوماً من تاريخ استلامه.

المادة20

ينظم مجلس الدولة عمله وفقاً للملحق رقم)3 (بهذا الاتفاق.

المادة21

في أول اجتماع له، ينتخب مجلس الدولة رئيساً له ونائبيْن ومقرر ويضع اللائحة الداخلية الخاصة به ويعقد المجلس اجتماعاته بصفة دورية وخلال فترة لا تتجاوز ثلاثين) 30 (يوماً بين كل اجتماع.

المادة22

.1يكون المقر الرئيسي لمجلس الدولة بالعاصمة طرابلس ويجوز له عقد اجتماعاته في أي مدينة أخرى.

.2ينتهي عمل مجلس الدولة بانتهاء عمل مجلس النواب وفقاً لنص هذا الاتفاق.

المادة23

.1بدون الإخلال بالصلاحيات التشريعية لمجلس النواب، يقوم مجلس النواب ومجلس الدولة بتشكيل لجنة مشتركة بينهما، قبل شهرين من انتهاء عمل الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، مهمتها اقتراح مشروعي قانوني الاستفتاء والانتخابات العامة الضروريان لاستكمال المرحلة الانتقالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، وتقدم مشاريع القوانين لمجلس النواب لإقرارها.

.2يلتزم مجلس النواب ومجلس الدولة وحكومة الوفاق الوطني بتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينهما لتوفير أجواء مناسبة لإجراء الاستفتاء على الدستور وإجراء الانتخابات العامة والتداول السلمي للسلطة.

المادة24

يختص مجلس الدولة كذلك بدراسة واقتراح السياسات والتوصيات اللازمة حول الموضوعات التالية:

.1دعم تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي؛

.2دعم الوحدة الوطنية؛

.3حماية المقومات الأساسية للمجتمع؛

.4مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لبرنامج عمل الحكومة وأولوياتها؛

.5مكافحة الإرهاب والتطرف والعنف والإقصاء؛

.6دعم جهود المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي من خلال الآليات القائمة؛

.7العودة الطوعية والآمنة للمهجرين والنازحين؛

.8دور الإعلام في دعم جهود إحلال السلام ونبذ ثقافة العنف والكراهية؛

.9دعم ومساندة لجان تقصي الحقائق ومؤسسات مكافحة الفساد في أدائها لواجباتها.

المادة25

.1يُبدي مجلس الدولة رأيه في المسائل الأخرى التي ترى حكومة الوفاق الوطني أن تستشيره فيها، وله في سبيل ذلك أن يُعِد المذكرات والدراسات والتقارير اللازمة، على أن يسترشد لدى تقديم مقترحاته بالمعايير والمحددات التي تضعها له الحكومة.

.2يجوز للمجلس في سبيل أدائه لمهامه تشكيل لجان متخصصة من بين أعضائه.

تدابير بناء الثقة:

المادة 26

.1تلتزم جميع أطراف هذا الاتفاق بجمع معلومات كاملة عن الأشخاص المختطفين والمفقودين وتقديمها لحكومة الوفاق الوطني وتلتزم حكومة الوفاق الوطني بتشكيل هيئة مستقلة للأشخاص المفقودين إعمالاً بأحكام القانون رقم 1 لسنة 2014 وذلك خلال ستين) 60 (يوماً من بدء ممارسة الحكومة لمهامها.

.2ينبغي على جميع أطراف النزاع، في غضون ثلاثين) 30 (يوماً من بدء ممارسة الحكومة لمهامها، إطلاق سراح الأشخاص المحتجزين لديهم دون سند قانوني أو تسليمهم إلى السلطات القضائية، التي ستقرر في غضون الستين) 60 (يوماً التالية ما إذا كان ينبغي عليهم المثول أمام القضاء أو وجوب إطلاق سراحهم وفقاً للتشريعات الليبية النافذة والمعايير الدولية.

3.ينبغي على كافة الأطراف المساهمة في توفير حماية فعّالة للسلطات القضائية المختصة وتمكينها من مراجعة جميع حالات الاحتجاز أو الاعتقال، وإطلاق سراح فوري لجميع الأشخاص المحتجزين أو المعتقلين دون سند قانوني .وفي حال عدم الالتزام بالتنفيذ، تقوم الجهات المختصة باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

4.يلتزم جميع أطراف هذا الاتفاق بضمان حكر سلطة احتجاز المعتقلين والسجناء على السلطات القضائية المختصة وفي مرافق معترف بها رسميا، وفقاً للتشريعات الليبية النافذة.

5.تلتزم أطراف هذا الاتفاق بالعمل على تطبيق قانون العدالة الانتقالية رقم 29 لسنة 2013 ، بما في ذلك تعيين مجلس إدارة هيئة تقصي الحقائق والمصالحة، خلال تسعين) 90 (يوماً من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

6.تلتزم جميع أطراف هذا الاتفاق بالمحافظة على استقلال المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان ودعمه للقيام بمهامه على أكمل وجه بما في ذلك دوره في زيارة السجون ومتابعة المحتجزين.

المادة27

تلتزم جميع أطراف هذا الاتفاق بالتعاون مع جهود حكومة الوفاق الوطني ومنظمات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات ذات الصلة لمساعدة المهجرين والنازحين بغية عودتهم الطوعية والآمنة بأسرع وقت ممكن إلى مناطقهم وتيسر التواصل الحر والآمن دون عوائق مع الوكالات والمنظمات الإنسانية .وتلتزم حكومة الوفاق الوطني بوضع الخطط اللازمة للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للنازحين والمهجرين داخلياً خلال تسعين) 90 (يوماً من تاريخ دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ.

المادة28

بموجب هذا الاتفاق، تلتزم كافة الأطراف بالآتي:

1.رفع الحصار عن كافة المدن والمناطق المحاصرة.

2.تقوم حكومة الوفاق الوطني بتوفير المعونات الإنسانية للمناطق والأشخاص المتضررين من النزاع الحالي مع إيلاء اهتمام خاص للمدن والمناطق الأكثر تضرراً من جرّاء النزاع.

3.تيسير وتسهيل وصول المعونات الإنسانية التي تقدمها حكومة الوفاق الوطني أو مؤسسات المجتمع المدني أو المنظمات الدولية إلى مستحقيها وعدم عرقلتها بأي صورةٍ من الصور على أن يتم ذلك تحت إشراف الدولة.

المادة29

1.لا يجوز لأي طرف من أطراف هذا الاتفاق القيام أو المشاركة في أي حملة إعلامية تهدف إلى التحريض على، أو الترويج إلى أي شكل من أشكال العنف أو الكراهية، أو تهديد السلم الأهلي والوحدة الوطنية لأي سبب من الأسباب.

2.يدعم أطراف هذا الاتفاق استخدام الإعلام لتعزيز المصالحة والتسامح والوحدة الوطنية.

المادة30

1.حكومة الوفاق الوطني لها كامل السلطة والسيطرة على كامل التراب الليبي وجميع المطارات والموانئ البحرية والمنافذ البرية وجميع المنشآت الحيوية في الدولة الليبية.

2.تؤكد أطراف هذا الاتفاق على ضرورة تتبع مرتكبي جريمة استخدام القوة ضد سيطرة حكومة الوفاق الوطني على أي مطار أو ميناء بحري أو منفذ بري أو غيرها من المنشآت الحيوية، وضبطهم وتقديمهم للقضاء لمواجهتهم بالعقوبات المقررة قانوناً.

3.ينبغي على جميع أطراف هذا الاتفاق التعاون بشكل كامل مع التدابير التي تتخذها حكومة الوفاق الوطني لفتح المطارات والموانئ البحرية والمنافذ البرية وتأمين سبل النقل والملاحة الجوية والبحرية والبرية. ولا يجوز لأي طرف من أطراف هذا الاتفاق اتخاذ أي إجراء بهدف عرقلة سبل النقل البري والملاحة الجوية والبحرية.

4.تلتزم كافة الأطراف بضمان سلامة المقرات والأصول التابعة للدولة ومؤسساتها وأجهزتها المختلفة وتسليمها لها لتصبح تحت سيطرتها الكاملة.

المادة31

يحق لجميع الليبيين والليبيات التنقل بحرية في جميع أرجاء ليبيا والسفر خارجها مستخدمين أياً من المطارات أو الموانئ البحرية أو المنافذ البرية .ولا يجوز اتخاذ أي إجراء بهدف تقييد حرية التنقل لأي شخص، إلا وفقاً للتشريعات الليبية النافذة وبأمر من السلطات القضائية المختصة.

المادة32

تقوم حكومة الوفاق الوطني بالاستمرار في دعم مشروع نظام الرقم الوطني لضمان العديد من الاستخدامات المالية والإدارية، ومن بينها سداد رواتب الليبيين بشكل منصف، وفقاً للتشريعات الليبية النافذة، ودون أي تمييز.

الترتيبات الأمنية:

المادة33

1.الجيش الليبي هو قوات عسكرية نظامية تتألف من ضباط وضباط صف وجنود، يتولى الدفاع عن ليبيا والحفاظ على الوحدة الوطنية وعدم المساس بالنظام المدني الدستوري والمحافظة على النظام والأمن العام عند الحاجة.

2.الشرطة هي هيئة مدنية نظامية ذات ضبطية قضائية مهمتها الحفاظ على السلم والنظام العام والصحة العامة وكفالة الأمن والطمأنينة وتطبيق القوانين واللوائح ومكافحة الجريمة قبل وقوعها وضبط مرتكبيها حال وقوعها وحماية الأرواح والأموال والممتلكات.

3. تلتزم حكومة الوفاق الوطني بتفعيل المؤسسات الأمنية وعلى رأسها الجيش والشرطة ودعمها وتطويرها وفق أسس مهنية ووطنية آخذين بعين الاعتبار أهمية التحاق عناصر جديدة قادرة على تعزيز قدرات الجيش الليبي إلى جانب الوحدات والتشكيلات العسكرية القائمة.

المادة34

1. تعمل الترتيبات الأمنية المؤقتة على إنهاء النزاع المسلح في ليبيا ومجابهة التهديدات الإرهابية وتحقيق الاستقرار الأمني في البلاد.

2. تكون حكومة الوفاق الوطني، من خلال أجهزتها الرسمية بما في ذلك الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية وبالتنسيق مع مجلس الدفاع والأمن القومي، مسئولةً عن تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، مع احترام السيادة الوطنية الليبية.

3. تتكون الترتيبات الأمنية المؤقتة من:

أ. ترتيبات لوقف إطلاق النار؛

ب. ترتيبات خاصة بانسحاب التشكيلات المسلحة من المدن والتجمعات السكنية والمنشآت الحيوية؛

ت. ترتيبات لمراقبة نزع وجمع الأسلحة والذخيرة في جميع أرجاء البلاد من خلال جدول زمني محدد؛

ث. ترتيبات لمجابهة التهديدات الإرهابية في البلاد؛

ج. آليات مراقبة وتحقق فيما يتعلق بالترتيبات سالفة الذكر.

4. تولى حكومة الوفاق الوطني سلطة اتخاذ التدابير اللازمة لدعم تحقيق الاستقرار في البلاد وتطبيق الترتيبات الأمنية، وفق الإجراءات والجداول الزمنية المتفق عليها المرفقة بهذا الاتفاق، وبما ينسجم مع القرارات الصادرة عن السلطة التشريعية أو التي ستصدر مستقبلاً بهذا الخصوص.

المادة35

جميع الترتيبات الأمنية المؤقتة الواردة بهذا الاتفاق لا تُقَيِّد جهود حكومة الوفاق الوطني في مكافحة التنظيمات الإرهابية المصنفة وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومن بينها(داعش / أنصار الشريعة / القاعدة.)

المادة36

تتخذ حكومة الوفاق الوطني، من خلال أجهزتها المختلفة ذات الصلة، بما في ذلك الجيش والشرطة، الخطوات الضرورية لمكافحة التهديدات الإرهابية في ليبيا التي تهدد الأمن الوطني والسلم الاجتماعي، بما في ذلك اعتماد الخطط والاستراتيجيات اللازمة وآليات تنفيذها وذلك تماشياً مع التشريعات الليبية والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

المادة37

1. تتولى حكومة الوفاق الوطني فور نيلها ثقة مجلس النواب تشكيل ورئاسة لجنة" رصد تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة "وفقاً لما يتم الاتفاق عليه، وتقوم اللجنة بتشكيل لجان فرعية وآليات أخرى مساندة حسب الحاجة مع مراعاة تمثيل المجتمعات المحلية، رجالاً ونساءً، في تلك الآليات، وتقدم اللجنة تقاريرها الدورية لحكومة الوفاق الوطني. ولحين تشكيل تلك اللجنة، يتولى المسار الأمني بالحوار السياسي الليبي تحديد الآليات المناسبة لوضع الترتيبات الأمنية موضع التنفيذ.

2. لحكومة الوفاق الوطني، بعد التشاور مع مجلس النواب ومجلس الدولة، الحق في طلب المساعدة اللازمة للجنة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية ذات الصلة.

3. تشمل مهام اللجنة ما يلي:

أ. الإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار وإعادة الانتشار المؤقت للتشكيلات المسلحة وفق الترتيبات والجداول الزمنية المتفق عليها؛

ب. التحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات وقف إطلاق النار واتخاذ أية إجراءات مناسبة بشأنها؛

ت. اتخاذ القرارات اللازمة المتعلقة بانسحاب التشكيلات المسلحة من المدن والتجمعات السكنية والمنشآت الحيوية وجمع ونزع الأسلحة والذخيرة؛

ث. تيسير حركة انسحاب التشكيلات المسلحة إلى مناطق التجمع المحددة لها خارج المدن ومراقبة هذه المناطق لضمان الامتثال لخطة وقف إطلاق النار؛

ج. تيسير تسليم المعونات الإنسانية؛

ح. اتخاذ الإجراءات اللازمة ووضع الخطط التشغيلية لتنفيذ هذا الاتفاق؛

خ. أية مهام ضرورية أخرى لقيام اللجنة بأعمالها.

4. تضع اللجنة، حسب الحاجة، آليات لتيسير مشاركة قيادات المجتمع المحلي في تنفيذ وقف إطلاق النار وفض الاشتباك وإعادة الانتشار وجمع ونزع السلاح، وتقوم اللجنة بإجراء المشاورات اللازمة مع ممثلين عن التشكيلات المسلحة، متى اقتضت الضرورة.

المادة38

1. يدخل اتفاق وقف إطلاق النار الشامل والدائم حيّز التنفيذ في جميع أرجاء ليبيا ابتداء من تاريخ توقيع هذا الاتفاق. وتلتزم أطراف النزاع، فور دخول وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ، بالوقف الفوري للأعمال القتالية وتجميد أي تحركات عسكرية. وتقوم اللجنة

بالإشراف على ترتيبات فض الاشتباك بين القوات، حسب خطة وجدول زمني مكتوب يتم الاتفاق عليه في غضون أربعة عشر 14 ( )يوماً فور دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ على أن تضع اللجنة الخطط اللازمة لتنفيذ ذلك.

.2تشمل خطة وقف إطلاق النار تحديد الأفعال التي تشكل خرقاً لوقف إطلاق النار وآليات الإبلاغ عن الانتهاكات وآليات تنفيذ خطة وقف إطلاق النار.

المادة39

.1تنسحب التشكيلات المسلحة من جميع المدن والتجمعات السكنية، وتعيد انتشارها في مواقع محددة وعلى المسافات المتفق عليها خارج المدن استناداً إلى خطة وجدول زمني مكتوب ين يتم الاتفاق عليهما في غضون ثلاثين) 30 (يوماً فور دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ على أن تضع اللجنة الخطط اللازمة لتنفيذ ذلك.

.2تقوم حكومة الوفاق الوطني باتخاذ القرارات اللازمة بخصوص تشكيل ونشر وحدات من الجيش والشرطة للحفاظ على الأمن والنظام في المناطق التي يتم إخلاء القوات المشتبكة منها، إضافة إلى ضمان سلامة وانتظام عمل السلطات القضائية.

المادة40

.1تنسحب التشكيلات المسلحة من جميع المنشآت الأساسية والحيوية ومن بينها المطارات والموانئ والمنافذ الحدودية والمنشآت النفطية ومحطات توليد الطاقة ومنشآت المياه الحيوية والمقرات الحكومية، إلى مواقع محددة متفق عليها .وتتسلم حكومة الوفاق الوطني السيطرة الكاملة على المنشآت الأساسية والحيوية حسب خطة وجدول زمني مكتوبيْن يتم الاتفاق عليهما في غضون ثلاثين ( ) 30يوماً فور دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ على أن تضع اللجنة الخطط اللازمة لتنفيذ ذلك.

.2تقوم حكومة الوفاق الوطني باتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن تشكيل ونشر وحدات من الجيش والشرطة لحماية المنشآت الأساسية والحيوية.

المادة41

.1تقوم حكومة الوفاق الوطني من خلال الجيش والمؤسسات الأمنية، وفقاً للإجراءات والقوانين ذات الصلة، بالتنسيق مع التشكيلات المسلحة والمجالس البلدية، وبإشراف ومساعدة من الأمم المتحدة، بتجميع كافة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والذخائر الخاصة بها، حسب خطة وجدول زمني مكتوبيْن يتم الاتفاق عليهما في غضون ستين) 60 (يوماً فور دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ .ويجب أن يتم تحديد فئات الأسلحة والذخائر ومناطق تخزين الذخائر التي سيتم تجميعها ومواقع التجميع والاتفاق عليها كتابياً، على أن تحدد حكومة الوفاق الوطني المراحل التالية لعملية التجميع والمدد الزمنية اللازمة لإنجازها.

.2تتولى حكومة الوفاق الوطني، بالتنسيق مع الأجهزة المعنية، اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم حيازة الأسلحة الخفيفة.

المادة42

تلتزم جميع التشكيلات المسلحة، لحين تطبيق قرار حلها ودمجها وتسوية أوضاع منتسبيها، بأحكام التشريعات الليبية النافذة والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بحماية المدنيين وتوفير المرور الآمن وحرية التنقل لهم.

المادة43

تكون حكومة الوفاق الوطني، فور اعتمادها، الجهة الوحيدة المخولة التي لا يمكن لسواها استيراد الأسلحة أو الذخائر، وذلك تماشياً مع التزامات ليبيا الدولية بما في ذلك قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة.

المادة44

تضمن حكومة الوفاق الوطني اقتصار سلطة احتجاز أو اعتقال الأشخاص على أجهزة إنفاذ القانون المنصوص عليها قانوناً، وأن تتم ممارسة هذه السلطة بشكل يتماشى مع التشريعات الليبية النافذة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي .وفي جميع الأحوال، لا يجوز القيام بعمليات اعتقال أو تفتيش دون إذن كتابي من السلطة القضائية المختصة، وذلك باستثناء حالات التلبس، حيث يجب إحالة الشخص مباشرةً إلى السلطات القضائية ذات الاختصاص، ويُحظر منح أي من التشكيلات المسلحة أية سلطة للقيام بعمليات احتجاز أو اعتقال للأشخاص، ويتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لضمان ذلك.

المادة45

.1تعمل حكومة الوفاق الوطني على تفعيل جميع القوانين والقرارات والأنظمة النافذة ووضع الترتيبات اللازمة المتعلقة بدمج وإعادة تأهيل منتسبي التشكيلات المسلحة وفق جدول زمني مناسب، ولها أن تقدم لمجلس النواب مشروعات قوانين جديدة حسبما تراه ضرورياً وملائماً لتنفيذ هذا الغرض.

.2تعمل حكومة الوفاق الوطني، وفق جدول زمني محدد، على حصر كافة التشكيلات المسلحة.

.3تعمل حكومة الوفاق الوطني على وضع استراتيجيات وخطط تهدف إلى دمج وإعادة تأهيل منتسبي التشكيلات المسلحة في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، وتوفير فرص عمل لهم للعيش الكريم ضمن المجتمع الليبي.

.4يحق لمنتسبي التشكيلات المسلحة الانضمام للمؤسسات العسكرية للدولة متى توافرت بهم الشروط والمعايير اللازمة لذلك.

المادة46

يجب أن يتزامن مع تشكيل حكومة الوفاق الوطني البدء في تطبيق الترتيبات الأمنية، وفقاً لما هو منصوص عليه بهذا الاتفاق.

العملية الدستورية:

المادة47

تؤكد كافة الأطراف على أهمية الالتزام بإنجاز العملية الدستورية في مواعيدها المقررة للانتهاء من المرحلة الانتقالية.

المادة48

تلتزم كافة الأطراف باحترام استقلال وحياد الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، وتلتزم حكومة الوفاق الوطني باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمن الهيئة وإيجاد بيئة مناسبة تُمكِنُها من العمل بحرية واستقلال، وبشكل يتيح لها الوصول إلى جميع فئات المجتمع الليبي، في الداخل والخارج، والتواصل معها دون عوائق.

المادة49

تلتزم حكومة الوفاق الوطني بتقديم الدعم المالي واللوجستي اللازم للهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، لتتمكن من تأدية مهامها على أفضل وجه ممكن، ولتتمكن من إنجاز دستور دائم قادر على التعبير عن طموحات الشعب الليبي وتطلعاته.

المادة50

تدعو كافة الأطراف الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور إلى الإسراع بوضع وإعلان خارطة طريق مصحوبة بجدول زمني واضح للمراحل المتبقية من عملها، وكذلك العمل على إيجاد طريقة مناسبة لقيام جميع المكونات الثقافية بالمشاركة في أعمال الهيئة.

المادة51

تقوم الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور باستشارة كل من مجلس النواب ومجلس الدولة حول مسودة مشروع الدستور، فور الانتهاء من صياغة المسودة النهائية وقبل إرسالها للاستفتاء عليها، على أن يتم إرسال ملاحظات تلك الجهات مكتوبة للهيئة خلال شهر من تاريخ استلامها لمسودة مشروع الدستور.

المادة52

يستمر عمل هيئة صياغة مشروع الدستور الليبي حتى موعد غايته 24 مارس 2016 وفي حال لم تتمكن الهيئة من الانتهاء من مهمتها بحلول ذلك الموعد، تشكل لجنة من خمسة ممثلين عن كل من مجلس النواب ومجلس الدولة وبمشاركة مجلس رئاسة الوزراء، في موعد غايته أسبوعان من ذلك التاريخ للتداول في هذا الشأن.

الهيئات والمجالس المتخصصة:

المادة53

يشكل مجلس أعلى للإدارة المحلية، يكون مقره بمدينة سبها، يهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين المجالس البلدية والجهات التنفيذية المختصة ذات الصلة وفقاً للقانون رقم 59 لسنة 2012 لنظام الإدارة المحلية، كما يعمل المجلس على دعم تنفيذ آليات بناء الثقة الواردة بهذا الاتفاق وإرساء أسس الإدارة المحلية.

المادة54

تُشكِل حكومة الوفاق الوطني هيئة لإعادة الإعمار تتولى تنسيق جهود إعادة الإعمار في المناطق المتضررة من الصراع.

المادة55

تلتزم حكومة الوفاق الوطني، خلال خمسة وأربعين) 45 (يوماً من منحها الثقة، بتقديم مشروع قانون بشأن اختصاصات ونظام عمل مجلس الدفاع والأمن القومي إلى مجلس النواب، مع الأخذ بعين الاعتبار خلق آليات تسمح للمجلس بالتواصل مع ممثلين عن التشكيلات المسلحة بشأن القضايا التي تخصهم.

الدعم الدولي:

المادة56

لحكومة الوفاق الوطني أن تطلب من مجلس الأمن الدولي إصدار قرار يؤيد الاتفاق ويدعم تنفيذه، وعلى وجه الخصوص توفير المساعدات الدولية اللازمة لتنفيذه.

المادة57

لحكومة الوفاق الوطني طلب المساعدة والدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمنظمات الإقليمية لوضع وإقرار خطة شاملة للدعم الدولي لمؤسسات الدولة الليبية على مدى الفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية لا سيما تعزيز الاستقرار الأمني في البلاد وخصوصاً العاصمة طرابلس، توفير الاستقرار المالي والاقتصادي، ومعالجة الوضع الإنساني الصعب بما في ذلك أوضاع النازحين والمهجرين .وتعمل حكومة الوفاق الوطني مع البعثة على تنسيق جهود المجتمع الدولي خلال تنفيذ هذه الخطة عن طريق آلية تقوم حكومة الوفاق الوطني بإقرارها، بما في ذلك إنشاء وحدة للدعم الفني، تتبع رئاسة مجلس الوزراء، تختص بذلك.

المادة58

تتولى حكومة الوفاق الوطني، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وجامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية، تنظيم مؤتمر دولي في أقرب وقت ممكن لتعبئة وتنسيق الدعم الدولي لليبيا على جميع الصعد المتعلقة ببناء القدرات والحكم الرشيد، إضافة إلى محاربة الإرهاب.

الأحكام الختامية:

المادة59

.1تلتزم أطراف هذا الاتفاق بإيلاء أولوية خاصة لجعل العاصمة طرابلس، مقر حكومة الوفاق الوطني، مكاناً آمناً لجميع الليبيين، وأن تفعل أجهزة الدولة المعنية، وعلى الأخص جهاز الشرطة، للقيام بمهامها على أكمل وجه ممكن لحفظ الأمن والنظام وفقاً للقانون.

.2تلتزم أطراف هذا الاتفاق بإيلاء أهمية خاصة لمعالجة الوضع الأمني لمدينة بنغازي من كافة جوانبه، وتقوم حكومة الوفاق الوطني بتشكيل لجنة خاصة لهذا الغرض تقدم توصياتها حول سبل المعالجة في موعد غايته ثلاثون) 30 (يوماً من تاريخ بدء ممارسة الحكومة لمهامها.

.3تفعيلاً لإلتزامهم بالنظام اللامركزي في إطار وحدة الدولة، تلتزم المؤسسات والهيئات والمجالس المنبثقة عن هذا الاتفاق بعقد اجتماعات دورية خارج مقار عملها الأساسية لا سيما بمدن الجنوب الليبي.

المادة60

.1تلتزم كافة الأطراف بالامتناع عن اتخاذ أية إجراءات أو قرارات تتعارض مع بنود هذا الاتفاق، بأي شكل من الأشكال، وأن يعملوا على دعمه بكافة الوسائل والسبل الممكنة.

.2تلتزم كافة الأطراف باحترام المؤسسات المنبثقة عن هذا الاتفاق وتتعهد بدعمها وعدم المساس باستقلاليتها والصلاحيات الممنوحة لها.

المادة61

يولي أطراف الاتفاق أولوية قصوى لضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين الهيئات والمؤسسات المنبثقة عن هذا الاتفاق لتعزيز الاستقرار والأمن والمصالحة الوطنية لحين إقرار الدستور، مع التأكيد على أهمية إعطاء أولوية قصوى لضمان سير عمل المؤسسات بما يحقق المصلحة العامة.

المادة62

تقوم مجلس رئاسة الوزراء بتشكيل لجنة من المختصين للنظر في القوانين والقرارات التي صدرت عن الجهات ذات الصلة في الفترة ما بين 4 أغسطس 2014 وحتى إقرار هذا الاتفاق والتي رتبت التزامات قانونية ومالية وإدارية على الدولة الليبية بهدف إيجاد حلول مناسبة لها.

المادة63

تلتزم حكومة الوفاق الوطني باتخاذ الإجراءات اللازمة لحصر واستعادة الأرصدة الليبية بالخارج.

المادة64

للحوار السياسي الليبي، بعد إقرار هذا الاتفاق، أن ينعقد استثناءً، بناء على طلب من أي طرف من أطراف الاتفاق للنظر فيما يعتقد أنه خرق جسيم لأحد بنوده.

المادة65

يتم تعديل الإعلان الدستوري بما يتفق ونصوص هذا الاتفاق وفقاً للإجراءات المقررة قانوناً ووفقاً للمقترح بالملحق رقم)4 (بهذا الاتفاق خلال موعد غايته 20 أكتوبر 2015

المادة66

وفقاً للقواعد القانونية في القانونين الدولي والوطني، فإن الأحكام الإضافية والملاحق هي جزء لا يتجزأ من الاتفاق ولها ذات القوة القانونية والحجية عند التنفيذ .كما أنه وفقاً لقواعد تفسير النصوص القانونية، يتعين تفسير كافة المواد الواردة في الاتفاق وملاحقه كحزمة واحدة بما يكفل الوحدة فيما بينها.

المادة67

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ فور قيام أطراف الحوار السياسي الليبي بإقراره واعتماده كاملاً وتوقيعه.

2015 ديسمبر 17 في الصخيرات، في حرر
.العربية هي الأصلية النسخة

أحكام إضافية وردت في اتفاق الصخيرات، وهي كالتالي:

المادة1: الفترة الانتقالية الوارد ذكرها في الاتفاق السياسي الليبي هي التالية لاعتماد الاتفاق ولحين انعقاد الجلسة الأولى للسلطة التشريعية بموجب الدستور الليبي

المادة2: عقب اعتماد وإقرار الاتفاق السياسي الليبي، تعد حكومة الوفاق الوطني السلطة التنفيذية الوحيدة في البلاد وأية قرارات تنفيذية تصدر من عداها تعد باطلة ولا يعتد بها قانوناً.

المادة3: آلية التشاور من أجل التوافق المبينة بالاتفاق السياسي الليبي تتطلب توافق كل من مجلس النواب ومجلس الدولة حول القضايا الوارد ذكرها في المواد ذات الصلة

المادة4: تلتزم حكومة الوفاق الوطني بعرض مشروعات القوانين التي تعدها على مجلس الدولة قبل إحالتها لمجلس النواب

المادة5: تؤخذ قرارات اللجان المشتركة بين مجلس النواب ومجلس الدولة المبينة بالاتفاق بالتوافق.

المادة6: يسترشد البرنامج الوطني للتسريح وإعادة الإدماج في ليبيا، بما يتماشى مع أفضل المعايير والممارسات الدولية، بمبادئ عدم التمييز والشفافية والمعاملة العادلة والمنصفة بشكل يضمن الحياة الكريمة للمشاركين فيه والاعتراف بتضحياتهم، وكذلك الالتزام الوطني بدمجهم في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية بعد توفير التأهيل اللازم لهم.

المادة7: الالتزام بتفعيل المؤسسات الأمنية، وعلى رأسها الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية التابعة لهما، بما يتماشى مع أفضل المعايير والممارسات الدولية، على نحو يضمن مهنيتها ووطنيتها وشفافيتها كجزء من عملية الإصلاح الشامل وإعادة البناء

لمؤسسات الدولة، وبما يتماشى مع مبادئ سيادة القانون وعدم المساس بالنظام الدستوري وحقوق الإنسان مع استبعاد كل من ثبت تورطه في ارتكاب جرائم في حق الشعب الليبي.

المادة8: تنتقل كافة صلاحيات المناصب العسكرية والمدنية والأمنية العليا المنصوص عليها في القوانين والتشريعات الليبية النافذة إلى مجلس رئاسة الوزراء فور توقيع هذا الاتفاق ويتعين قيام المجلس باتخاذ قرار بشأن شاغلي هذه المناصب خلال مدة لا تتجاوز عشرين) 20 (يوما وفي حال عدم اتخاذ قرار خلال هذه المدة، يقوم المجلس باتخاذ قرارات بتعيينات جديدة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين) 30 (يوماً، مع مراعاة التشريعات الليبية النافذة.

المادة9: في حال خلو منصب رئيس مجلس الوزراء لأي سبب من الأسباب، يتناوب نواب رئيس مجلس الوزراء على رئاسة مجلس الوزراء لحين التوافق على بديل له وفقاً لنصوص الاتفاق.

المادة 10: في حال خلو منصب أحد نواب رئيس مجلس الوزراء، تكون آلية استبداله بنفس الطريقة التي تم اختياره بها ومن ذات الجهة.

المادة11: تضمن المؤسسات المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي عدم مقاضاة أي من الأشخاص لأسباب تقتصر على قتال الخصوم أثناء النزاع .ولا تنطبق هذه الضمانة على أي شخص قد يكون ارتكب جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية أو غيرها من الجرائم التي ينص عليها القانون الدولي إذ لا تخضع مثل هذه الجرائم للإفلات من العقاب.

المادة12: تستمد كافة المؤسسات المنصوص عليها في الاتفاق السياسي الليبي شرعيتها من الإعلان الدستوري وتعديله الملحق بهذا الاتفاق، بعد إقراره واعتماده كاملا وتوقيعه ودخوله حيز التنفيذ .وفي حال اقتضى الأمر إجراء تعديل لاحق للإعلان الدستوري يمس الاتفاق أو أحد المؤسسات المنبثقة عنه بشكل مباشر أو غير مباشر، يلتزم مجلس النواب ومجلس الدولة بالتوافق فيما بينهم على صيغة هذا التعديل على أن يتم إقراره نهائياً، دون تعديل، من
مجلس النواب وفقاً للآلية الواردة بالإعلان الدستوري.

المادة13: يحال أي نزاع قانوني حول تفسير أو تطبيق الاتفاق السياسي الليبي وملاحقه إلى لجنة برئاسة مستشار من المحكمة العليا ترشحه الجمعية العمومية للمحكمة ويوافق عليه الطرفيْن وعضوية عضويْن من كل من مجلس النواب ومجلس الدولة تختارهم جهاتهم وتتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية أعضائها، خلال مدة لا تتجاوز أربعة عشر 14 يوماً من تاريخ عرض الطلب عليها، وتكون قرارات تلك اللجنة نهائية ومُلزمة ومعلّنة .وللجنة أن تطلب رأياً استشارياً فنياً من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا متى ارتأت الحاجة لذلك.

المادة14: بدخول الاتفاق حيز التنفيذ، فإن كافة القرارات والقوانين التي تتعارض مع بنود هذا الاتفاق بملاحقه، والتي تم اعتمادها في الفترة ما بين 4 أغسطس 2014 ودخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، تعتبر لاغية ويجب التعامل معها وفقاً للآليات التي يبينها الاتفاق، وعلى وجه يراعي المصلحة الوطنية ومصالح الدولة الليبية والتزاماتها وروح التوافق التي سادت أعمال الحوار.

المادة 15: تلتزم حكومة الوفاق الوطني باتخاذ الإجراءات اللازمة لحصر واستعادة الأموال الليبية بالخارج المتحصل عليها بطرق غير شرعية.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات:

	الصفحة
مقدمة	11
الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	19
المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية	19
المطلب الأول: مفهوم النزاع	19
أولا: تعريف النزاع لغة	19
ثانيا: تعريف النزاع اصطلاحا	20
ثالثا: النزاع والمفاهيم المرتبطة به	22
المطلب الثاني: مفهوم الدولة الفاشلة	29
المطلب الثالث: تحديد مبدأ مسؤولية الحماية	31
المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة	34
المطلب الأول: النظرية الواقعية	34
المطلب الثاني: نظرية السلام الديمقراطي	37
المبحث الثالث: طبيعة النزاع في ليبيا	40
المطلب الأول: السياق العام للنزاع الليبي	40
المطلب الثاني: الموقف الإقليمي والدولي من النزاع الليبي	45
أولا: المواقف الإقليمية	45
ثانيا: المواقف الدولية	48
الفصل الثاني: تعقد علاقة الفواعل المنخرطة في النزاع الليبي وتداعياتها على حل	52

فهرس المحتويات

النزاع	
المبحث الأول: طبيعة الفواعل المنخرطة في النزاع	53
المطلب الأول: الفواعل المحلية – الداخلية –المنخرطة في النزاع الليبي	53
أولا: الفواعل المحلية الرئيسية	53
ثانيا: الفواعل المحلية الثانوية	57
المطلب الثاني: الفواعل الإقليمية المنخرطة في النزاع الليبي	61
أولا: علاقة دول الجوار بالأطراف المحلية–الداخلية– في النزاع الليبي	62
ثانيا: علاقة دول الخليج بالأطراف المحلية –الداخلية– في النزاع الليبي	69
المطلب الثالث: الفواعل الدولية المنخرطة في النزاع الليبي	75
أولا: علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالأطراف المحلية–الداخلية– في النزاع الليبي	75
ثانيا: علاقة روسيا بالأطراف المحلية–الداخلية–في النزاع الليبي	77
ثالثا: علاقة الدول الأوروبية بالأطراف المحلية–الداخلية–في النزاع الليبي	80
المبحث الثاني: تداعيات تدخل الفواعل الخارجية على النزاع وبناء الدولة في ليبيا.	89
المطلب الأول: عدم الاستقرار الأمني الليبي	89
المطلب الثاني : انتشار الأسلحة والجماعات الإرهابية	93
أولا: انتشار الأسلحة	93
ثانيا: انتشار الجماعات الإرهابية	96
المطلب الثالث: انتشار الهجرة غير الشرعية	103
أولا: ليبيا كمنطقة عبور	103

ثانيا: ليبيا كبلد مصدر للمهاجرين	104
الفصل الثالث: حالة النزاع في ليبيا – دراسة استشرافية –	108
المبحث الأول: السيناريو الإصلاحي (التفاؤلي)	108
المطلب الأول: تعريف السيناريو الإصلاحي	108
المطلب الثاني: حل النزاع سلميا في ليبيا	111
المبحث الثاني: السيناريو الخطي (الاتجاهي)	114
المطلب الأول: تعريف السيناريو الخطي	114
المطلب الثاني: استمرارية الوضع القائم في ليبيا	116
المبحث الثالث: السيناريو التشاؤمي– الراديكالي – التحولي –	119
المطلب الأول: تعريف السيناريو التشاؤمي– الراديكالي –	119
المطلب الثاني: سيناريو تفكيك وتقسيم ليبيا	121
الخاتمة	126
قائمة المصادر والمراجع	130
فهرس المحتويات	175

فهرس الجداول:

	الصفحة
جدول رقم 01 : يوضح أبرز الميليشيات المسلحة في ليبيا ومناطق تمركزها.	**61**
جدول رقم 02: يوضح القوى الخارجية المنخرطة في النزاع الليبي	**88**
جدول رقم 03: يوضح حجم العضوية في الكتائب	**97**
جدول رقم4: يوضح أهم خصائص والنتائج المتوقعة من خلال السيناريو الإصلاحي	**111**
جدول رقم 05: يوضح أهم خصائص السيناريو الاتجاهي–الخطي– والنتائج المتوقعة.	**116**
جدول رقم 06: جدول يوضح أهم خصائص السيناريو الراديكالي –التحولي– مع النتائج المتوقعة	**121**

فهرس الخرائط:

	الصفحة
خريطة رقم 01: توضح موقع الحكومتين وفقا لمعسكري الكرامة وفجر ليبيا	**57**
خريطة رقم 02: خريطة توضيحية لأهم القوى المسلحة في ليبيا ومناطق تواجدها	**102**
خريطة رقم03 : توضح طرق الهجرة من جنوب افريقيا نحو ليبيا.	**106**
خريطة رقم 04: خريطة أميركية لتقسيم ليبيا إلى 3 دول على أساس أقاليمها الثلاثة القديمة.	**124**

الملاحق:

	الصفحة
قرار –مجلس–الأمن–1973–2011–الحالة–في–ليبيا–1	**152**
محتوى اتفاق الصخيرات الموقع في 19 ديسمبر 2015	**162**